



المركز الديمقراطي العربي  
Democratic Arab Center

# التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

التقرير الاستراتيجي السنوي

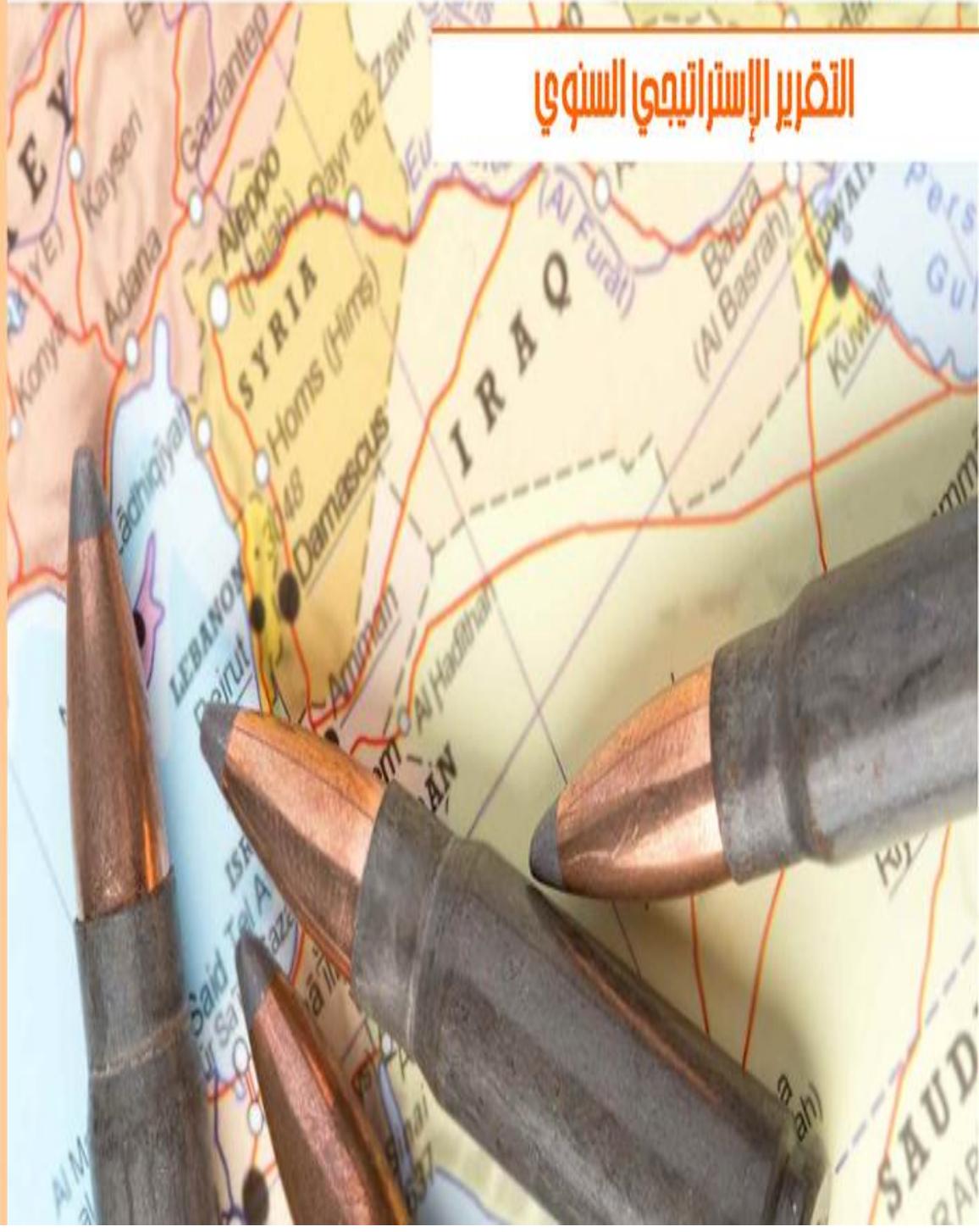
المركز الديمقراطي العربي  
Democratic Arab Center  
<http://democraticac.de>

 @democraticac

 @democratic\_ac

 [book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)

Berlin 10315  
Gensinger Str: 112  
ألمانيا / Germany



# التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

الطبعة الأولى 2019

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

رقم تسجيل الكتاب: VR.3373.6331.B

الطبعة: الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين - ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين - ألمانيا.

2019

**All rights reserved No part of this book may be reproduced. Stored**

**in a retrieval System or transmitted in any form or by any means**

**without prior Permission in writing of the publisher**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiletelefon : 00491742783717

E-mail: [book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

رئيس المركز العربي الديمقراطي - برلين - ألمانيا

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ. م. د. فاطمة سلومي

مدير التحرير

أ.م.د. علي عويد العبادي

رئيس اللجنة العلمية

أ. د. نداء مطشر صادق الشرفة

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د سرمد الجادر

أ.د. وليد كاصد الزبيدي

أ.م.د حسين حسين زيدان

أ.م. د قاسم محمد الياسري

أ.م.د. شيماء الهواري

أ.م.د علاء نافع كطافة

م.د.د. حسين عبد الحسن مويح

أ.م.د عائشة عياش

الخبير اللغوي

م.د.د. قاسم صاحب كريم

### الخلاصة التنفيذية:

يمثل التسلح واحداً من أصعب الموضوعات في السياسة الدولية، إذ عمدت الكثير من الدول وعبر مراحل التاريخ إلى تسليح نفسها، من اجل الدفاع والهجوم في آن واحد، لاسيما بعد تطوير نوعية السلاح وأهميته في حياة البلدان. فمفهوم التسلح ضمن هذا الإطار تعددت إشكاله من استكمال قدرة الدول على مواجهة العدوان وحماية الأراضي الى الكسب والسيطرة على الثروات لبيان قدرة هذه الدول في الاستحواذ، وتحقيق الغاية

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

والهدف تجاه أي تهديد أو عدوان، ولعل بروز سباق التسلح الذي يضر بالاستقرار والأمن الدولي من أن ينتهي سلمياً وتحديداً بعد ازدياد الحاجة إلى نزع السلاح في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والذي أكد عليه الكثير من الباحثين والمختصين، ما بين الانخفاض الجزئي أو التخلص النهائي من خلال أدوات ووضع التسلح ذاته، وخارطة التوازن الاستقرائي للدول القائمة من التفوق والغلبة. ومن هنا تأتي أهمية اختيار هذا التقرير عن التسلح في العالم بين التوازن والتفوق وبيان توازناته، ومدى التأثير الكبير الذي يسببه على الحريات والتنمية بكل أشكالها، ناهيك عن بيان العلاقة بين التسلح من جهة، وانتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب في العالم، من جهة أخرى فجاء الإنفاق العسكري ليحدد طبيعة الأمن العام لكونه أحد وسائل حفظ الأمن والاستقرار، وتحديداً الاستقرار السياسي الذي يعد أهم محددات الإنفاق في مجال تعزيز الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء. ولقد تجسد بشكل واضح في التاريخ المعاصر للدول النامية التي تغيب عنها الديمقراطية، لاسيما في عملية الانقلابات العسكرية، حينما كانت القوة العسكرية نفسها، تشكل أداة رئيسة في إيجاد الحلول ومعالجة المشكلات من أجل الحفاظ عن المشهد السياسي المستقر من دون إي تهديد محتمل للنظام... خلاصة ما تقدم نطرح استشفاف لكل ما تضمنه التقرير الاستراتيجي ضمن محاوره المتنوعة... إذ ركز المحور الأول على ماهية وإبعاد ومرتكزات التسلح والذي ركز على إدارة التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مفاهيمي، جسّد حالة التناقض الفكري الذي تناولته المدارس الشرقية والغربية، والجهود التي بذلت بدول الجنوب، أو كما تسمى سابقاً (بدول عدم الانحياز)، فضلاً عن التركيز على أساليب نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، من خلال تدابير وإجراءات واسعة للحد من انتشارها بشكل يتفق مع معايير وقواعد القانون الدولي، لأجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. من هنا فمضامين هذا المحور حددت التسلح بأنها ظاهرة قديمة عرفتها

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

المجتمعات والدول على مر التاريخ، من هذا المنطلق ترى الكثير من الدول التسلح عنصراً للمنافسة، وقوة الدولة تكمن في مدى قدرتها على امتلاك التسلح، لاسيما بعد تغيير المفهوم والهدف، فالتسلح اليوم يختلف عن الماضي وذلك بعد التطور التقني الذي شهده العالم وما أحدثه من تغيير في تقنية السلاح، كالقنبلة النووية والبيولوجية، فضلاً عن الأسلحة الفتاكة والمدمرة الكيميائية منها والبيولوجية، أما المحور الثاني فقد تضمن آليات وضوابط السوق العالمي للأسلحة والذي تحتوي مضامينه أسس وقواعد اختيار الأسلحة، وخطرها من خلال تناول اتفاقية حظر استعمال وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وفق اتفاقية (اوتاو عام 1997) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية وتدميرها بشكل كامل، وهذا ما ذكره معهد أبحاث سويدي الذي أكد إن إجمالي المبيعات العالمية للمعدات والخدمات العسكرية عام 2017 من قبل (100) شركة لصناعة الأسلحة بلغ ما يقارب الـ (398) مليار دولار بما يدل أن هذه الزيادة في المبيعات، تعود إلى مشتريات وزارة الدفاع الأمريكي ومنها (42) شركة أمريكية و(4) شركات تعد من أولى الشركات في القائمة، لنصل إلى استنتاج إن ما يقارب (398) مليار دولار هي قيمة مبيعات الأسلحة عالمياً عام 2017، والحال نفسه مبيعات تركية من الأسلحة التي زادت بنسبة 24% من العام نفسه، أما المحور الثالث، تسليح الجماعات الإرهابية - التصنيع والتفريب - فيسلط الضوء على ظاهرة الإرهاب التي تمثل بحد ذاتها ظاهرة عالمية، أي إنها لم تتعلق بالمسلمين كما يشاع في الأوساط الغربية، فصناعة الإرهاب ارتبطت بنحو كبير بالإستراتيجية الأمريكية التي تحاول فرض هيمنتها في المنطقة أي ان الجماعات الإرهابية ضمن هذا الجانب غير قادرة على صناعة الأسلحة التي تحتاج إلى قدرات عالمية ومادية وشركات متخصصة بآلياتها اما المحور الرابع برامج صناعة الأسلحة لأبرز القوة النووية في العالم فيستعرض القدرة الكبيرة لصناعة الأسلحة من قبل الولايات

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسليح في العالم بين التوازن والتفوق

المتحدة وإسرائيل ودول أخرى مثل روسيا والصين والهند وباكستان محددًا في الوقت قدرة كل دولة، فداش مثلًا كتنظيم إرهابي لا يمتلك القدرة الكافية على صناعة الأسلحة، لكنه استطاع ان يطور أسلحته البدائية وجعلها أكثر فاعلية، ولعل ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في احد اعدادها إن الصواريخ بدائية الصنع كانت من بين الأسلحة التي سعى تطويرها هذا التنظيم في مداها وقوتها التدميرية، إذ تمكن من صناعة مواد كيميائية في اغلب صواريخه بشكل لم يشهدها العالم .. فضلاً عن قدرته لصناعة الأسلحة التي يتحكم بها عن بعد مثل (العبوات الناسفة) والتي استخدمها في العراق أكثر من استخدامه في سورية من خلال الأسلحة المتطورة التي حصلت عليها هذه الجماعات الإرهابية... والتي هي أسلحة أمريكية سهلت على هذا التنظيم القيام بعمليات إرهابية وانتحارية، على الرغم من تبني مجلس الأمن القرار (2199) الخاص بتجفيف مصادر الجماعات الإرهابية ومنها داعش... لذلك فإن إن مصادر الأسلحة التي يستعملها الإرهابيون في نشاطاتهم هي مصادر غير شرعية، تصنعها هذه الدول لذلك أضحت تهريب الأسلحة من اخطر التهديدات التي تواجه استقرار العالم بنحو عام، وتزداد في مخاطرها في المناطق التي تتعرض للحروب والتوتر والنزاعات التي ينتج اغلبها فراغاً أمنياً كبيراً، متحدياً كل التشريعات الداخلية والاتفاقات الدولية المتعددة التي تحرم هذه التجارة المغذية للإرهاب، لاسيما ان برامج صناعة الأسلحة لأبرز القوى النووية في العام. يسلط الضوء على أن اغلب التنظيمات والجماعات الإرهابية ركزت كل اهتمامها على المنظمات الصناعية والتقنية والعلمية المتطورة لكونها تشكل البوابة الرئيسة للمصانع والمناجم والنفط لتقوية وتعزيز قدراتها العسكرية والمتمثلة بصناعة (قنابل ضخمة وعربات مصفحة) لتتمكن من خلالها إلى تحقيق هدفها المنشود والمتمثل بانتعاش الإرهاب أولاً، والتطرف ثانياً، وتوفير كل الظروف للإرهابيين من اجل انتشار نشاطهم.

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

وعليه فالتحديات التي جاء بها المحور الخامس كثيرة تلك التي تواجه الإنفاق العسكري وعلاقته بالتنمية وأثره على الديمقراطية، والذي تسعى إليه الكثير من الدول لضبط إنفاقها العسكري وزيادة قدرتها العسكرية مقابل التنمية الاقتصادية، لأجل الحفاظ على أمنها القومي، وذلك لقناعتها، أي الدول، بأن زيادة القدرة العسكرية تجعل مسألة الدفاع عن حقوقها واستقلالها سهلاً للغاية. من هنا فأن إيصال الشعوب إلى التطرف والإرهاب لا يأتي من فراغ، بل من تخطيط هذه الدول التي تتمتع بإنفاق عسكري عال، وعلى هذا الأساس فالتوازن في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الحل الأمثل لكل دول المجتمع الدولي ، فضلاً عن أن سعي الدول إلى التقليل من إنفاقاتها العسكرية ، والاتجاه إلى زيادة إنفاقاتها على البرامج والتنمية وتطوير القدرات العلمية، وإلى فتح مشاريع تفيد الفرد في المجتمع، كل هذا قد يقلل إن صح التعبير من الفوضى والعنف والتطرف والذي سببته الكثير من المنظمات الإرهابية في العراق وسورية وليبيا مثلاً لهذا فموضوع التسلح له مديات واسعة واطر متعددة ،تحدده إمكانية الدول التي تحاول خلق التوازن في عملية التسلح.

رئيس التحرير

أ.م.د. فاطمة سلومي

الرؤية:

نحاول في تقريرها الاستراتيجي السنوي المتخصص بالتسلح تسليط الضوء حول ماهية التسلح وتوازناته ، من خلال خارطة طريق تقوم بدراسة استقرائية استنباطية معتمدة على تحليل البيانات والإحصائيات المتاحة لدول العالم قيد الدراسة، لاستشراف مستقبل التسلح ومخاطره، وإمكانياته، وبرز التحديات التي تواجه هذه الدول، وذلك من اجل جذب انتباه العالم والمتخصص بهذا المجال لأبرز مخاطر الصراعات الدولية التي

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

تدفع الى المزيد من التسلح ساعين بذلك وضع مقترحات وحلول تساعد على الحد من انتشار تصنيع السلاح وتحديد من جهة والحد من تصديره واستيراده من جهة اخرى.

### الرسالة:

تزويد القارئ العربي بدراسة شاملة سنوية حول ضوابط ومعايير وابعاد ومخاطر وتحديات التسلح في العالم.

وضع قاعدة بيانات للباحث العربي بمعلومات تكون له مرجعاً في تقييم المستوى الحقيقي لتسلح الدول في العالم.

وضع أولويات وتراتبية لكفاءة وفعالية الجيوش في العالم ومدى تغييرها من خلال تقرير سنوي تقييمي يصدر بهذا الصدد.

بيان مدى تأثير التسلح على التنمية والديمقراطية في العالم.

توضيح مدى العلاقة بين شيوخ التسلح وانتشار العنف والتطرف والارهاب وعد الاستقرار السياسي في دول العالم.

### الاهداف:

هناك اهداف عدة نسعى الى تحقيقها من خلال تقديرنا هذا وهي: -

وضع قاعدة بيانات لتجارة الاسلحة التقليدية والمتطورة في العالم.

بيان إثر المعاهدات والاتفاقيات على تحقيق التوازن في موضوع التسلح الدولي.

تسليط الضوء على عسكرة الفضاء الخارجي من قبل الدول الصناعية.

بيان عديد القوات المسلحة في جميع دول العالم.

بيان إثر المركب الصناعي العسكري في خالق التوازنات السياسية والعسكرية.

تسليط الضوء على الصناعات العسكرية والتقليدية والبايولوجية والكميائية.

معرفة حدود ما وصلت الجماعات الارهابية من موضوع تصنيع الاسلحة من جهة ومن

جهة اخرى مصادر تمويل اسلحتهم وجهات الاستيراد.

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

### فهرست المحتويات

كلمة رئيس التحرير: أ.م. د. فاطمة سلومي

تقديم: أ. د. نداء مطشر صادق الشرفة

× الرؤية

× الرسالة

× الاهداف

التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

ماهية وابعاد ومرتكزات التسلح

م. م مازن ثامر ضيدان

آليات وضوابط السوق العالمي للأسلحة

تسليح الجماعات الارهابية (التصنيع والتفريب)

طبيعة وضوابط السوق العالمية للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية... م. م. حيدر

عبد جساس

× السوق العالمية للأسلحة التقليدية الثقيلة والخفيفة

احصائيات حول العالم 2017

صناعة الاسلحة لدى الجماعات الارهابية .... م. م. مشتاق نوري مجيد البياتي.

× برامج صناعة الاسلحة لأبرز القوى النووية في العالم وتحديات الاتفاق العسكري

م. م. مروان محمد سهيل

× أبرز التحديات التي تواجه الاتفاق العسكري

الاتفاق العسكري - العنف والتطرف والارهاب.... د. رحمن عبد الحسين الظاهر

الاتفاق العسكري وأثره على الديمقراطية... م. د. علي جاسم محمد التميمي

× مصادر التمويل والاتفاق العسكري لدى الجماعات الارهابية ..... د. هيبه غربي.

## كلمة رئيس التحرير

تأتي أهمية دراسة التسلح في العالم بين التوازن والتفوق من منطلق ان منطقة الشرق الأوسط كانت وماتزال تشهد تنوعاً منقطع التنظير للتسلح، وليس سباقاً كما يظنها البعض دون وازع ولا مانع. من اجل خلق حالة من القوة المتوازنة والمكانة البارزة، لاسيما بعدما اصبح العالم ساحة حبلى بالتطورات العالمية والإقليمية على صعيد التسلح من جهة والانفاق العسكري والحروب والنزاعات المسلحة والارهاب من جهة أخرى، ناهيك عن فقدان الامن وما تعرضت له بعض المجتمعات من تدخل خارجي، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي أضحت مرتعاً لتنوع مصادر السلاح، لذلك فالترابط بين فكر توازن القوى والحد من التسلح يمثل ترابطاً جوهرياً أي لا توازن في التسلح بل هناك اختلالاً واضحاً قد يصعب تصحيحه، ولعل الظاهر هنا هو الأسلحة النووية التي تمثل عامل مهم من عوامل اختلال معادلة التوازن فمنذ الحرب الباردة كان هناك ادراك واضح لوجود توازن ما بين القوى لاسيما وان دول المنطقة الشرق الأوسط، لا تنتمي الى كتلتين متميزتين بشكل يحقق التوازن بينهما على جبهة واحدة وتحديداً عندما ظهرت في المنطقة الحاجة الى استخدام وتوفير أسلحة ذات نوعية جيدة توفر قدراً كبيراً من الاحتقان وعدم الاستقرار في المنطقة، من هنا جاء هذا التقرير الاستراتيجي للمركز العربي الديمقراطي-برلين حول التسلح في العالم بين التوازن والتفوق ليسهم الى حد كبير في رسم معالم واضحة لهذه التوازنات ضمن بيانات واحصائيات وحقائق، تبين أهمية التسلح ومخاطره، واهم التحديات التي تواجه الدول التي تسعى الى التسلح، للحد من مخاطر أي عدوان عليها، من هنا نستخلص ان التسلح كان واحداً من الأسباب التي أسهمت في خلق أجواء متشنجة في العلاقات الدولية، وهذا ما سبب من توتر في الأجواء وعدم الاستقرار للكثير من البلدان

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

مما جعل التسلح، نفسه عاملاً مهماً في التفوق من جهة والتوازن من جهة أخرى، فضلاً عن كونه احد عناصر القوة الوطنية لأي دولة لاسيما بعد التطورات التقنية التي يشهدها العالم الامر، الذي جعله مدخلاً مهماً للنزاعات والصراعات التي حدثت في الماضي والحاضر على حد سواء ولعل

ما شارته اليه دراسة منظمة (كار) عام 2016 الخاصة بابحاث التسلح والتي نشرها الاتحاد الأوربي وأكد بان (51) شركة تابعة للولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل تمكنت من بيع (700) مكون والتي يستخدمها تنظيم داعش الإرهابي في صناعة العبوات الناسفة مما لا يضع مجالاً للشك بمخاطر مصادر تمويل هذه الجماعات هو الخطر الكبير الذي يشهده العالم في المرحلة الحالية، والتي مرت بمرحلة من التطرف الفكري والإرهاب والذي ازداد بشكل كبير مع ازدياد حالة الانفاق العسكري وهذا ما اتضح بشكل جلي مع الكثير من البلدان العربية، وعليه يبقى خطر انتشار وتصنيع السلاح امراً صعباً في ضوء الصراعات الدولية وعدم الاستقرار والتي جعلت الحاجة الى التسلح مطلوبة لمواجهة هذه النزاعات في معترك يسعى الى الحد من انتشارها وهذا امراً مستحيلاً.

رئيس التحرير

أ.م.د. فاطمة سلومي

## تقديم

اعتاد القارئ أن يطلع على تقارير وكتب تصدر من معاهد عالمية حول موضوع التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي مثل معهد ستوكهولم (سيبري) ويقوم العالم العربي بترجمة هذه الإصدارات.

والآن يسرنا التصدي في المركز الديمقراطي العربي/ برلين لإصدار تقرير استراتيجي سنوي عن (التسلح) من خلال نخبة من الباحثين والأساتذة المتخصصين بهذا الشأن. ورغم الصعوبات التي واجهت إصدار هذا التقرير من حيث شحة الإحصائيات وتحديات التحليل لما هو متاح والبحث والتقصي لتسليط الضوء على أبرز مرتكزات التسلح وتحدياته وآثاره على الأمن الدولي عموماً.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مقولة الأمين العام للأمم المتحدة (انطونيو جوتيرش) الذي كشف النقاب عن إستراتيجية عالمية لنزع السلاح من خلال لقائه بطلبة جامعة جنيف، حيث قال (نحن نعيش اوقاتاً خطيرة. توتر الحرب الباردة قد عاد إلى عالم ازداد تعقيداً) . وما يدعم هذا الرأي كما تشير بعض التقارير الحديثة المتعلقة بالإنفاق العسكري إلى زيادة في حجم هذا الإنفاق في العديد من الدول ومن بينها الصين والهند حيث وصلت الزيادة في حجم الإنفاق العسكري للصين 1/8% عام 2018 بعد أن كانت 7% عام 2017، وبلغ حجم الإنفاق العسكري للهند مبلغاً كبيراً يصل إلى 63/9مليار دولار رغم حالة الفقر التي يعيشها أبنائها.

هنا يشير واقع الحال إلى سلوك معروف لدى دول العالم الا وهو السعي لترتيب الظروف للمزيد من تعزيز القدرات وتفعيلها على المزيد من إمكانية الردع للآخر وهذا لا يتم إلا من خلال الإنفاق المتصاعد للتسلح وتحمل كافة تبعاته التي تنعكس دون

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

شك على وتائر التنمية سيما للدول المحدودة الموارد مما أفضى أو قد يفضي إلى وقوعها مستقبلا بفخ المديونية.

ومع تزايد وتائر العنف والتطرف والإرهاب الذي يغذى من خلال التسلح أيضا والذي تحول تدريجيا من مشكلة محدودة إلى ظاهرة عالمية تضرب جذورها بالأرض فكرا وفقها وسلوكات يتوارث لدى الجيل الجديد من أبنائهم والذي يعرف الآن بفتيان الجنة كما يسمونهم.

هذا الأمر بات يورق صانعي ومخططي السياسات في الدول العظمى والصغرى إضافة إلى المنظمات الدولية التي تسعى جاهدة إلى لفت انتباه العالم بخطورة تزايد التسلح والإنفاق عليه والتسابق المحموم فيه والذي انعكس سلبا على إمكانية مكافحة الفقر والمرض عالميا وبروز المعادلة القديمة الجديدة إلا وهي (السلاح والأمن ام الخبز والديمقراطية).

ماتقدم دفع نخبة من الباحثين في الجامعات العربية ومن خلال رعاية ودعم وإشراف المركز الديمقراطي العربي/ برلين.

إلى التصدي لإصدار هذا التقرير بمحاورة المتعددة بدأ من تعريف وتحديد مرتكزات التسلح وصولا إلى أبرز التحديات التي باتت تواجه السلم والأمن الدوليين من خلال التحليل والتفسير والاستنباط والاستقراء لابرز مايتعلق بهذا الموضوع.

وفي الختام شكري وامتناني لمدير المركز الديمقراطي العربي الأستاذ عمار سرعان.

شكري وامتناني لرئيس التحرير الدكتورة فاطمة سلومي.

أستاذ دكتور نداء مطشر صادق الشرفه

مدير المركز الديمقراطي العربي/ بغداد

فبراير 2019

# التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

مازن ثامر ضيدان

المحتويات:

ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح

مفهوم التسلح والسباق نحوه:

مرتكزات مراقبة التسلح والحد منه:

علم النفس العسكري والتعبئة والدعاية العسكرية:

ادارة التسلح في الفضاء الخارجي:

مقدمة:

تعد ظاهرة التسلح بحق واحدة من أعقد الظواهر في السياسة الدولية إذ عمدت الدول ومنذ القديم الى تسليح نفسها تبعاً لغايات وأهداف محددة. فتطور السلاح من سلاح بسيط الى سلاح متقدم له قدرة تدميرية هائلة وتطور الزمن بدأ الناس يدركون مخاطر الأسلحة ويسعون الى الاعتماد على الحلول السلمية قدر الامكان لتقليل فرص الصدام وبذلك بدأت تظهر فرص للحد من التسلح وظهرت آليات جديدة منها الرقابة على الاسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للأسلحة وغيرها من المساعي للحد من ظاهرة التسلح. واجه مفهوم نزع السلاح العديد من المصاعب نتيجة تباين وجهات النظر التي تسهم في تحديد هذا المفهوم وكان مرد هذا الاختلاف تباين النزعات السياسية ومدى قدرة الدولة على صناعة او الحصول عليها، فضلاً عن الاختلاف الأيديولوجي في تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح، وكذلك التناقض الفكري الذي شهدته المدارس المعنية بهذا الموضوع مثل ( المدرسة الشرقية ) و ( المدرسة الغربية ) وما آلت اليه الجهود المبذولة من دول عالم الجنوب ضمن هذا الإطار او

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

ما يسمى سابقاً بـ ( دول عدم الانحياز ) ، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر ، إلا ان جميعها كان يهدف الى تجنب البشرية أخطار الاستمرار في سباق التسلح في انواعه ومستوياته ومناهجه جميعها.

### مفهوم التسلح والسباق نحوه

### مرتكزات مراقبة التسلح والحد منه:

اولاً- مفهوم التسلح: تعددت مفاهيم التسلح وتعريفاته نتيجة لتعدد الكتّاب والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع فكل كاتب يعبر عن وجهة نظر معينة تتعكس على طبيعة التعريف الذي يطلقه هذا الكاتب. يضاف الى ذلك ان مفهوم التسلح ذا بعد فلسفي مرتبط بعدد من المفاهيم المهمة منها امن الدولة وقدراتها المادية والاقتصادية والعسكرية التي تقودها دوافع كامنة او ظاهرة وقد تكون داخلية او خارجية تدفع الدولة نحو التسلح.

فالتسلح احد المقومات الاساسية التي يقوم عليها امن الدول وسلامتها الاقليمية فضلاً عن كونه ضمان الاستقلال والاستقلالية في عالم اليوم<sup>(1)</sup>. ويعرف التسلح بانه استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان وتأمين حماية مستمرة للأراضي والثروات المادية والمكاسب فهو من هذه الوجة حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي ويمليه مبدأ المساواة بين الدول<sup>(2)</sup>.

(1) عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث، ضمن كتاب التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (بغداد- 1988)، ص33؛ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة ايد للطباعة الفنية، (بغداد- 1987) ، ص 244.  
(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت - 1979)، ص728.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

وتعددت تفاسير سعي الدول نحو التسلح فهناك من ربط هذا السعي للدفاع عن مصالحها العليا بحيث تمتلك القدرة على مواجهة اي تهديد قائم او تميل الى تأمين الحماية والاستقرار اقليمياً<sup>(3)</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه استعمال لقدرة الدولة في مواجهة تهديد قائم او محتمل لتأمين حماية مستمرة لكيانها ازاء ما هو قائم او مستجد<sup>(4)</sup>.

ومن الملاحظ ان هذه التعريفات انطلقت من كون التسلح مرتبط بأمّن الدولة وقدرتها اذ عد ان التسلح هو يعتمد على قدرة الدولة على المواجهة والحفاظ على امنها إذ تسعى من خلال امتلاكه الى تطوير قدراتها للمواجهة او استعمالها لأغراض الحفاظ على امنها.

فالتسلح المسلك الذي تهدف الدولة من خلاله إلى تكريس سيادتها والدفاع عنها والحفاظ على وحدتها الوطنية<sup>(5)</sup>.

اذن فالتسلح الذي تتبعه الدولة بوصفه سلوكاً تركز من خلاله سيادتها ووحدتها الوطنية على اقليمها فهدفها منه هو الحصول على قوة كافية تستطيع ان تشرف على تطبيق قوانين الدولة وحماية ممتلكاتها الضرورية خصوصاً اذا كانت الدولة تعاني من حركات او حالات عنف مسلح.

وللسلاح أهمية في نظر مكيافيللي حيث يقول "لا توجد قوانين صالحة إلا حيث توجد أسلحة صالحة، وحيث وجدت اسلحة صالحة ترى قوانين صالحة"<sup>(6)</sup>.

(3) عبد الوهاب القصاب، التسلح بين المفاهيمية والتطبيق دراسة في العلاقة بين العراق والامم المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (20)، 2001، ص1.

(4) عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الامن القومي، العدد(11)، بغداد- 1989، ص196.

(5) حسان جواد مبارك، المشكلات المرافقة للتسلح في العالم الثالث، مجلة الدفاع، العدد (2)، السنة الثانية، بغداد - 1986، ص60.

(6) ج. ف. ث. فولر: أثر التسلح في التاريخ من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية، نقله الى العربية سلسلة عيون التاريخ، اليقظة العربية للترجمة والنشر، (دمشق- د.ت)، ص 13.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

### ثانياً-سباق التسلح:

تعد الثورة الصناعية العامل المساعد الاول في دفع الدول نحو سباق التسلح البري والبحري، بالإضافة الى توحيد الدول(المانيا- ايطاليا) وبروز الولايات المتحدة الامريكية، مما شجع تلك الدول على السعي للارتقاء الى مستوا (بريطانيا وفرنسا وروسيا) لتجعل منها دولاً قادرة على حماية امنها، من جانب اخر جاء الزيادة في الانتاج الصناعي وسعي الدول لتصريف فائضها من الانتاج بان تجد لها موطئ قدم فيما ورأى البحار مما ولد الحاجة الى اسلحة ومعدات حربية الغرض منها حماية مستعمراتها وامنها لذا كانت البذرة الاولى في سباق التسلح في القرن التاسع عشر (7). إن حمى السباق التسلح الدولي، بكل أشكاله، الذي يجتاح أفراد المجتمع الدولي، هو في نهاية المطاف المصدر الرئيسي للصراع الدولي، الذي يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو منصبياً أو دعائياً أو حضارياً، كما أن أدوات الصراع قد تتخذ نماذج له كالضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتآمر. وتبقى الحرب في نهاية المطاف نقطة في تطور بعض الصراعات الدولية. ويمتاز سباق التسلح بأنه متعذر على أكثر دول العالم، وذلك لافتقارها إلى القدرات الاقتصادية والتقنية، ومع أن بعض الدول قد امتلكت قدرات نووية بيد أنها مازالت عاجزة عن مواكبة خطى سابق التسلح، ولقد بلغ مستوى التسلح وتطوير أنظمة الأسلحة حداً أقصى ليس من السهولة بمكان قياسه من الناحية التدميرية، ولكي تتغلب بعض الدول على بعضها بدأت تطور أسلحة تكتيكية من حيث المدى والقوة التدميرية وواسطة الحمل، وشمل سباق التسلح حقول الأسلحة البكتيرية والجرثومية

(7)كرار علي مكطوف, اثر سباق التسلح في الشرق الاوسط ومخاطرة على الامن الاقليمي, مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية, المجلد (25), العدد(4), (بابل- 2017), ص444-1445.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

والكيميائية<sup>(8)</sup>. لقد بدأ سباق التسلح تقليدياً بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي السابق، وكانت تستهدف أمرين؛ من ناحية ألا يسمح أحد الأطراف للطرف الثاني بالسيطرة على النظام الدولي، ومن ناحية أخرى، استقطاب أكبر عدد من الدول النامية إلى جانبه في معركة قادمة لا أحد يعرف موعدها، من ثم؛ كشفت الدولتان قدرتهما العسكرية، ثم تحولتا من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي، وانتقل معهما النظام الدولي من توازن القوى، إلى توازن الرعب النووي.

لما كان من الصعب، وربما من المستحيل، دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، في حرب نووية مباشرة؛ فقد اتخذت عدة سياسات استراتيجية مهمة، فمن ناحية، أنشأت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي/ الناتو، ليس لحماية أوروبا فقط، وإنما أيضاً لمنع توسع الاتحاد السوفييتي فيها، ما دفعه لإنشاء حلف وارسو. ومن جانب آخر، سخر كل منهما حلفاءه للدخول في حروب بالوكالة، حدث ذلك في شبه الجزيرة الكورية، وفيتنام، والشرق الأوسط، ونظراً للخوف من التماهي في امتلاك الأسلحة النووية وانتشارها بين فاعلين دوليين آخرين، قررا الدخول في مفاوضات للحد من الأسلحة النووية لديهما حيث تم التوقيع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1967، التي لم تمنع دخول دول أخرى إلى النادي النووي، منها؛ الصين، والهند، وباكستان، و(إسرائيل)، وإيران<sup>(9)</sup>.

بيد أن سقوط الاتحاد السوفييتي 1991، وقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي، دفع إلى تفاؤل دولي بالتحول من توازن الرعب النووي إلى التعايش السلمي، ونبذ استخدام الأسلحة أيّاً كان نوعها، إلا أن تفجيرات 11 سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة دفعتها إلى اتخاذ قرارات استراتيجية كان لها أثر كبير في العودة مرة أخرى إلى أجواء

(8) مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص 31؛ مكطوف، المصدر السابق، ص 1446.

(9) ماجد حميد خضير ضيدان، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي: دراسة في ما بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين -2007، ص 22.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

الحرب الباردة، وما بين احتلال أفغانستان والعراق، ومحاولة تفتيت سوريا من جانب، واحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وتهديدها لأوكرانيا، من جانب آخر، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بنشر أسلحة ونظم دفاعية متطورة على حدود روسيا، كل ذلك دفع بروسيا إلى محاولة تحديث وتطوير قدراتها النووية، بالإضافة إلى مساعدة واسناد الدول المتحالفة معها.

يمكن القول إن سباق التسلح الراهن الذي يضر بالاستقرار الدولي، لن ينتهي سلباً، ولن يدخل أطرافه في اتفاقات للحد منه، بل سيزيد بتطور التكنولوجيا وإتاحتها لأطراف أخرى في النظام الدولي.

ثالثاً-محددات انتشار التسلح:

وزادت أهمية الحاجة إلى نزع السلاح بعد الحرب العالمية الثانية، إذ اشتدت حدة التوتر بين المعسكرين الغربي والشرقي واقتران ذلك بتراكم أسلحة الدمار الشامل لدى كل منهما التي بمقدورها القضاء على العالم اجمع أكثر من مرة. لذلك يتطلب وضع قواعد لنزع السلاح تفرض على الدول التزامات معينة مقابل ان تلتزم الاطراف الاخرى بذلك ان توافرت عوامل معينة، وهذا ما وقع على عاتق المنظمة الدولية منذ نشأتها بتكوين عدد من اللجان والمؤتمرات لمعالجتها مثل (مؤتمر نزع السلاح في جنيف)<sup>(10)</sup>.

وتناول الاساتذة والمفكرون بالدراسة المعمقة هذه الظاهرة المستجدة ضمن اطار العلاقات الدولية وآثارها السياسية والقانونية لتحديد مفهوم دال لها ومنهم سعد حقي

(10) محمد سمير خزل، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مؤتمرات نزع السلاح (1929-1934)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد - 2013، ص33.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

توفيق الذي يعطي مفهوماً مطلقاً لنزع السلاح عندما يرى انه يعني (التدمير الشامل والكلي للأسلحة وإلغاء القوات المسلحة جميعها)<sup>(11)</sup>.

اما اسماعيل صبري مقلد فقد رأى أن نزع السلاح يعني (الخفض الجزئي او التخلص التام من الادوات البشرية والمادية التي تساعد على ممارسة العنف في العلاقات الدولية)<sup>(12)</sup>.

أما عبد الوهاب الكيالي فعرف نزع السلاح في موسوعته السياسية على انه (تخفيض التسلح والحد منه او الغائه في انحاء العالم كافة)<sup>(13)</sup>.

اما محمد فتحي امين فيعرف نزع السلاح على انه (الحد من انتاج السلاح وتخزينه بكميات محدودة وحظر استخدام بعض الاسلحة وتخفيض الاعتمادات المخصصة للتسلح وتخفيض عدد الجيوش والقوات الفاعلة وتجريد بعض المناطق من السلاح واحداث نظام لمراقبة تنفيذ ذلك كله)<sup>(14)</sup>.

أما نزع السلاح عند انيس كلود فيعني (مجموعة من الاجراءات التي لها صلة بالتسلح، فهو يشمل تحديد ومراقبة وخفض الادوات البشرية والمادية للحرب كما يشمل الغائها بشكلٍ مطلق)<sup>(15)</sup>.

يقصد بمقاصد نزع السلاح الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها على أثر تطبيق قواعد والتزامات مشروع نزع السلاح وهي كالاتي:

(11) سعد حقي توفيق، في مفهوم نزع السلاح والرقابة على التسلح، مجلة الدفاع، (بغداد: وزارة الدفاع، 1987 ) ، العدد (3)، السنة الثالثة ، ص 183.

(12) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط 2، منشورات ذات السلاسل، ( الكويت - 1987 ) ، ص 395.

(13) الكيالي، المصدر السابق، ص 542.

(14) محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، المكتبة الوطنية، ( بغداد - 1982 ) ، ص 79.

(15) انيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، ( القاهرة - 1964 ) ، ص 399.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

1- يهدف نزع السلاح الى حماية البقاء القومي، ان اول امر تطمح اليه الدول من جراء نزع السلاح هو تعزيز الامن القومي والحفاظ عليه على المديين القريب والبعيد ، فعلى المدى القريب يمكن ان تؤدي التدابير الجزئية لنزع السلاح الى تحسين الأمن القومي للدولة ، أما على المدى البعيد فإن وقف سباق التسلح او القيام بتخفيضات في الاسلحة جميعها او القضاء عليها سيشكل الهدف الأساس لنزع السلاح.

بناءً على ذلك، يلاحظ ان نزع السلاح موضوعاً يواجه العديد من التناقض، فمن جهة تقترح الدول العظمى وتتفاوض حول انظمة لنزع السلاح، وفي الوقت نفسه تقوم هذه الدول بتصعيد سباق التسلح وهذا ما يقود الى التهيؤ للحرب<sup>(16)</sup>.

2- الهدف الأكثر تواضعاً الذي وضعتة مجموعة من الخبراء حينما يسعون الى القضاء على عنف الحرب وتقييد نتائجها وذلك من خلال تحريم استخدام الاسلحة المحرمة دولياً ايضاً، وفي الوقت نفسه ظهر هناك رأي مناهض يرى أن إلقاء المسؤولية التامة على عاتق الجيوش في أثناء شن الحروب هو بطبيعة الحال اغفال حقيقة وهي ان الجيوش ما هي إلا ادوات لشن الحروب، لذلك فإن اسباب الحروب وفقاً لهذا الرأي لا ترجع الى الاسباب الاجتماعية لظاهرة الحرب، ومن هذا الرأي يلحظ ان اسباب الحروب ترجع الى اسباب اخرى غير الاسلحة والجيوش، ولكن في الوقت نفسه يجب عدم التغاضي أو الاستهانة بأن الجيوش لها دور في شن الحروب، لأن وجود كميات كبيرة من الاسلحة وأحجام كبيرة من الجيوش تشجع على القيام بالحروب، وبذلك يسهل استخدام القوة في العلاقات الدولية، فضلاً عن ذلك يعمل على تشجيع سياسات التدخل والتهديد في العالم والدليل على ذلك هو ان العالم المدجج بالسلاح اكثر استعداداً للحرب من العالم المنزوع من السلاح، وهذا ما لحظ

(16) اسراء شريف جيجان الكعود، لجنة الامم المتحدة الخاصة بنزع اسلحة التدمير الشامل العراقية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد-2006) ، ص 15.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

في المدة التي سبقت الحربين العالميتين ، من هذا يتبين لنا بأن التسلح احد اسباب نشوب الحروب وفقاً لما يقوله ( بريتراند رسل ) أن سباق التسلح هو نتيجة الصراع بين الدول وفي الوقت نفسه يؤدي الى الصراع وان اية خطوة نحو تقليص سباق التسلح وتخفيض عدد القوات المسلحة وعلى اسس متساوية فإنه يقلل من احتمالية نشوب الحرب. (17)

3- يؤدي نزع السلاح دوراً فعالاً في اعداد اجواء نفسية ملائمة لوضع حد لسباق التسلح في العالم ، كما ويلحظ ان سياسة نزع السلاح لها اهمية كبيرة من حيث كونها تخدم وظائف ابعد في مجال سياسة التسلح بمفردها كقيامها بتنمية الصداقة الدولية والتعاون او الاسهام بالرفاهية الاقتصادية الداخلية كذلك قيامها بنزع سلاح المجتمع.

4- ان التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح يساعد على تحسين العلاقات بين الدول الكبرى ، كما هو الحال عند التوقيع على اتفاقية ( سالت الاولى ) عام 1972 إذ جاءت بمردودات ايجابية على العلاقات الامريكية - السوفييتية(18).

5- يهدف نزع السلاح الى تحقيق الاستقرار في التوازن الدولي ، ويتمثل هذا بالحاجة الى تخفيض التسلح الى مستويات معتدلة ، ذلك من اجل عدم حالة قيام الحرب ، لذلك فإن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال تخفيض القوات المسلحة الى حد كبير ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان التماذي في التخفيض قد يرفع من امكانية قيام الحرب وعلى أساس ذلك ، فإن زيادة الاستقرار لها تأثير ايجابي في التوازن ، فهو يؤدي الى تقليل الخوف الذي هو أحد عوامل عدم الاستقرار ، وهذا لا يتم إلا بإزالة الشك الذي يرافق عملية التخفيض في مستويات الاسلحة (19).

(17) سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص 198 - 199.

(18) امين شلبي، الوفاق الأمريكي - السوفييتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة - 1981 ) ، ص 199.

(19) منعم صاحي العمار، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي (دراسة في الشرق الأوسط ) (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد - 1989 )، ص 70 - 74.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

6- يهدف نزع السلاح والحد من الاسلحة الى تحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال تقليص سباق التسلح النووي عبر السعي لتجنب حرب نووية، وذلك من خلال التزام الدول الأعضاء جميعها ببنود وقواعد الامم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح وخاصة الدول الحائزة على الترسانات من الاسلحة النووية التي لها القدرة على إبادة الجنس البشري مراتٍ عدة.

7- يهدف نزع السلاح الى المحافظة على سيادة القانون في العلاقات الدولية من خلال الالتزام التام بميثاق الامم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الأمن الجماعي ، فضلاً عن انه يسعى الى تقليل المخاوف المتبادلة وانعدام الثقة ، وبذلك يهدف الى تحقيق الأمن المشترك. (20)

8- يهدف نزع السلاح على الصعيد الإقليمي الى تعزيز الهدف النهائي المتمثل بنزع السلاح العام الكامل عن طريق تدابير واجراءات جزئية ومحددة جغرافياً. وعلى أساس ذلك، يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار هدف نزع السلاح العام الكامل عند السعي الى تحديد مبادئ النهج الاقليمي لنزع السلاح، بمعنى آخر انه يجب كحد أدنى ان لا تتضمن التدابير الاقليمية اية التزامات تتناقض مع الهدف العالمي، فضلاً عن تماشي التدابير العلنية مع قواعد القانون الدولي واحكامه والالتزامات القانونية الأخرى للدول.

بناءً على ذلك، يعد النهج الاقليمي لنزع السلاح من العناصر الجوهرية الذي يسعى الى بلورة الجهود العالمية لتعزيز السلم والامن الدوليين إذ ان الإجراءات الفعالة المتخذة بشأن نزع السلاح على المستوى العالمي وخاصة في مجال الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل، كان لها أثر ايجابي في المحاولات

(20) الأمم المتحدة، مفاهيم الأمن: موجز لدراسة اطلعت بها الأمم المتحدة، (صحيفة الوقائع)، العدد(48)، ص 24 - 25.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

الاقليمية لنزع السلاح وان أي اجراء في هذا الصدد يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين الأمن في المنطقة والأمن الدولي ككل. علم النفس العسكري والتعبئة والدعاية العسكرية:

اولاً- علم النفس العسكري: لا يكاد أي مجتمع من المجتمعات يخلو من وجود مؤسسة عسكرية تعمل على الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من أي تهديد داخلي أو خارجي، وتشكل المؤسسة العسكرية مجتمعاً بحد ذاته يسهم على نحو غير مباشر في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية للمجتمع الأب من خلال تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة هذا المجتمع وتماسكه. ويعد المجتمع العسكري كأى مجتمع تنظيمي آخر يتألف من مجموعة من أفراد تحكمهم علاقات تنظيمية معينة، ويسعون إلى تحقيق أهداف وغايات عامة، بحيث تتوزع الأدوار الشخصية والمؤهلات والقدرات والإمكانات بالإضافة إلى القواعد واللوائح المعمول بها<sup>(21)</sup>. وبالرغم من التشابه الكبير الذي يربط المجتمع العسكري بالمجتمعات التنظيمية الأخرى، إلا أنه بالوقت نفسه يختلف عنها في بعض الاعتبارات مثل البنية التنظيمية وإجراءات إدارة الأفراد، بالإضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وينبع مثل هذا الاختلاف من خصوصية المجتمع العسكري، والأمر الذي يستلزم العناية الفائقة في اختيار أفراد القوات المسلحة وتدريبهم وتوزيعهم على القطاعات والمهن العسكرية المختلفة، وغرس قواعد الضبط والربط العسكري لديهم<sup>(22)</sup>. ولما كان علم النفس يعني بالدرجة الأولى في تفسير السلوك الإنساني وضبطه والتنبؤ به، في محاولة منه لتفسير الوظائف النفسية المتعددة لدى الأفراد والكشف عن

(21) كامل علوان, علم النفس في الميدان العسكري, ط1, الدار العربية للموسوعات, (بيروت - 1988), ص20.

(22) شارل شانديسي, علم النفس في القوات المسلحة, ترجمة: محمد ياسر الايوبي, المكتبة العالمية, (بغداد- د.ت), ص9.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

الاضطرابات التي تطرأ عليها، فبات من الضروري توظيف مبادئ علم النفس في المجال العسكري بهدف تحسين أداء الأفراد ورفع كفاءتهم الإنتاجية، ومن هنا نجد اهتمام المجتمعات الحديثة في الاستفادة من المعارف والنظريات النفسية والعمل على توظيفها في الجوانب العسكرية المتعددة<sup>(23)</sup>.

ثانياً-**التعبئة**: التعبئة بمفهومها العام، هي القدرة على تجنيد أقصى ما يمكن من الطاقات والوسائل البشرية والاقتصادية والعسكرية المتوفرة، في زمن قياسي وفي الوقت والمكان المناسبين، والقدرة أيضا على استغلال وتوظيف وتسخير ما تم تجنيده من طاقات وإمكانات، بطريقة عقلانية ومتوافقة مع حجم التهديدات والأخطار والكوارث الكبرى.

وفي هذا الشأن يبقى نجاح بل وإنجاح أي مسعى تعبوي شامل أو جزئي، لأي شعب من الشعوب، مرتبطا بل ومرهونا بصفة أكيدة، بمدى ثراء موروثه الثقافي والحضاري ومدى غزارة محطاته التاريخية ومدى علو شأن من صنعوها وقدسيتها ونبل رسالتهم.

كل ذلك، يعد مبعثا قويا من بواعث تمثين عرى التلاحم بين شتى شرائح وفئات المجتمع، ورمزا بارزا من رموز التعاون والتكامل بين الجميع في أجواء يتغلب خلالها الحس الوطني وترجح إبانها كفة الأخوة والتآخي العفوي والفطري بين كافة أبناء الوطن الواحد في كل ربوعه، هذه الأجواء التي تدفع إلى تحدي الصعاب والتحلي بروح التضحية والفداء أسوة بالأسلاف الميامين<sup>(24)</sup>.

ثالثاً-**الدعاية**: الدعاية من حيث طبيعتها ما هي إلا شكل من أشكال نقل الخطاب الإتصالي من المرسل إلى المستقبل، مستهدفة في ابسط معانيها الوصول إلى درجة

(23) عماد الزغول. علم النفس العسكري، دار الشروق، (القاهرة-2008)، ص 248.

(24) منتدى الجيش الوطني الشعبي، مفهوم التعبئة، 1 ايلول، 2014.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

من درجات الإقناع التأثير والممارسة والسيطرة والإلحاح و التغيير و الترغيب أو الظن لقبول وجهات النظر أو الآراء أو الأعمال أو السلوك " ويعرف الباحث نورمان جون باول الدعاية على أساس هذه العناصر فيقول : " الدعاية هي نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر على الأفكار أو السلوك أو كلاهما معاً(25).

لذلك خضعت الحروب منذ استيقاظ العالم على الإعلام بوسائله المتعددة على الحكمة الإعلامية، إذا أردت أن تدير مسرحاً للأعمال العسكرية، فغالبا تحتاج لما يسمى في الخطط العسكرية التقليدية منها والحديثة إلى التمهيدي. لنيران، وهو الشيء ذاته الذي تحتاجه لتفوق مجتمعا إلى الحرب عبر خطط الدعاية، أما اليوم فما تحتاجه لتنظيف صورتك أثناء وبعد الحرب التحكم بطوق الرقابة على الكاميرات ولجم الأرقام أثناء سير المعارك وبعدها، لتري من منظارك الحربي فقط، وتفكر كالقادة الميدانيين في جيشك، ومن ثم فان التحكم العسكري في المعلومات أثناء مدة الحرب يعد عاملاً مساهماً لنجاح العمليات العسكرية، سيما حينما يذهب الإعلام معه دون سؤال، ومن ثم يعلم الجيش جيدا قيمة الإعلام والتحكم به، فالمعلومات بالنسبة له هي عملية النصر، ومن المنظور العسكري فان حرب المعلومات هي جبهة أخرى للمعركة، وتحتاج في اغلب الأحيان لنوع من الخداع لضمان دعم الرأي العام(26).

أن الدعاية أو النشاط الدعائي ينطوي على خمسة عناصر أساسية وهي:

1- المرسل " المصدر 2- الرسالة " المادة الدعائية": 4- المستقبل " الهدف " 5-

رجع الصدى(27):

(25) مرتضى أحمد خضر القيسي، الدعاية وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية حيال العرب، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية - 2004، ص14.

(26) محمد فتحي امين، الحرب والمعنويات، مديرية المطابع العسكرية، (بغداد-1989)، ص25.

(27) غي دورندان، الدعاية والدعاية السياسية، ترجمة: رالف رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (بيروت- دت)، ص15.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

تعد الدعاية العسكرية من أهم الأساليب الإعلامية التي ميزت الدولة الأيديولوجية في عصرنا الحديث. والدعاية العسكرية كفن من فنون الترويج العسكري والسياسي لفكرة أو حرب، إلا أنها لم تكن متطورة ومعقدة ومؤثرة بالقدر الذي عُرفت فيه في وقتنا الحالي، خصوصاً مع انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية.

تؤدي الدعاية دوراً كبيراً في صياغة توجهات الرأي العام المحلي والعالمي، كما أنها قد تشكل إحدى أدوات "الردع الناعم"، من أجل إجبار الدول على تغيير قناعاتها السياسية واستراتيجياتها العسكرية، بالشكل الذي يخدم مصالح دولة ما<sup>(28)</sup>.

فالقصف بالأكاذيب والإشاعات يسبق القصف بالمدافع والصواريخ، والتعتيم على أخبار القتلى والجرحى والخسائر يبدو أكثر أهمية من تحصين المدن وتأمين البشر، سيما في عصر الفضائيات والسموات المفتوحة التي جعلت الحرب النفسية الجانب الأشد خطراً في الحروب المعاصرة .

تبثه وسائل الإعلام أو الدراسات أو المناهج المدرسية- هو تعبير عن التوجهات الدفاعية، وفي كثير من الأحيان كانت الحرب الإعلامية بديلاً للحرب العسكرية، وهذا ما حدث تماماً في الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي، فقد انتصرت الولايات المتحدة بالضربة القاضية، وانهار الاتحاد السوفييتي بدون حرب عسكرية، ولكن بفعل الدعاية والتأثير الإعلامي<sup>(29)</sup>.

### إدارة التسلح في الفضاء الخارجي:

هو سباق بدأ أساساً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كجزء من الحرب الباردة، ومحوره التسابق علي أخذ أكبر مساحة من الفضاء عن طريق

(28) فراس الياس، منتدى فكرة 10 ايلول 2018.

(29) فخري الدباغ وقيس عبد الفتاح، علم النفس العسكري، ط1، (جامعة بغداد- 1986)، ص227.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء المأهولة وغير المأهولة، كان الأمر إظهاراً للقدرة والتقنية لكلتا الدولتين في مجال غزو الفضاء.

بدأ هذا السباق عندما أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر اصطناعي في العالم وهو سبوتنك-1 في 4 أكتوبر 1957م، ثم أكد الاتحاد السوفييتي سبقه عندما أطلق قمره الاصطناعي الثاني سبوتنك-2 في 3 نوفمبر 1957م.

وأساس بداية سباق غزو الفضاء كان في التقنية المبكرة للصواريخ والتوترات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. بدأ السباق فعلياً بعد إطلاق أول قمر صناعي من قبل الاتحاد السوفييتي في عام 1957 الذي أدى إلى نشأة سباق التسلح العسكري بين الدولتين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. أصبح غزو الفضاء جزءاً هاماً من التنافس الأيديولوجي والتقني والثقافي أثناء الحرب الباردة. لذا أصبحت تكنولوجيا الفضاء مهمة جداً في هذا النزاع بسبب تطبيقاتها العسكرية المحتملة

لقد أصبح الفضاء حيويًا لعمل المجتمع المدني، مما يجعل الفضاء ساحة قتال قد يؤدي في النهاية إلى إلحاق الضرر بالمجتمع ككل. بالإضافة إلى ذلك فإن الأهمية الاقتصادية لاستخدام الفضاء أخذت بالنمو. هناك ثلاثة دول منهمكة في النشاط الفضائي وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على حرية التحرك في الفضاء لتطوير قدراتها وزيادة تأثيرها في القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتمكينها من الحصول على المعرفة والاكتشافات، الأمر الذي ساهم في زيادة ازدهارها الاقتصادي وفي استكمال عمليات التجسس ومختلف القضايا التي تتعلق بالأمن

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

القومي. ولهذه الغاية وضعت إدارة بوش استراتيجية جديدة لما يسمى «السياسة الفضائية في تموز 2006»، وأهم ما ورد في هذه الاستراتيجية<sup>(30)</sup>:

أولاً: إصرار الولايات المتحدة الأميركية على الاستمرار في عمليات استخدام الفضاء الخارجي من خلال الأبحاث السلمية والعسكرية التي تخدم مصالحها الاقتصادية، الاستخبارية والعسكرية.

ثانياً: رفض الولايات المتحدة أي سيادة لأي دولة على الفضاء الخارجي أو على أي من الكواكب، واعتبارها أن من حقها الطبيعي العمل في الفضاء للحصول على المعلومات.

ثالثاً: استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع بقية الدول لاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ولأية أبحاث قد تؤدي الى حماية أو نشر الحرية في العالم.

رابعاً: حرية التحرك في الفضاء من دون أي تدخلات، واعتبار أي اعتداء على نظامها الفضائي بمثابة الاعتداء على حقوقها الاستراتيجية، ما يعطيها الحق في اتخاذ كل المواقف لحماية قدراتها الفضائية.

خامساً: معارضة الولايات المتحدة لأي قانون يحدّ من حرية استخدام الفضاء، أو أي مقترح لمعاهدة الحدّ من عسكرة الفضاء، مع الإصرار على حقها في إجراء التجارب والأبحاث التي تخدم مصالح الأمن القومي الأميركي.

تؤكد هذه الاستراتيجية الجديدة أن العالم بدأ يتحرك من خلال هذه الأقمار الاصطناعية لنقل المعلومات وتطوير الشؤون الاقتصادية. فالولايات المتحدة تمتلك أكثر من نصف الأقمار الاصطناعية الموجودة في الفضاء التي يزيد عددها على 800 قمر اصطناعي، ما يوفر حاجاتها الاستخبارية الخارجية عبر جمع المعلومات

(30) الكتاب السنوي 2003، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - 2004، ص 661.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

وتحليلها وإيصالها ونقلها، والقدرة على التحكم بالذبذبات الصوتية لأي موجات بث متعلقة بالقطاع الخاص أو الحكومي<sup>(31)</sup>.

تراقب هذه الأقمار الاصطناعية تنفيذ المعاهدات التي تحدّ من التسلح، وتراقب التجارب النووية، وتساهم في جمع الخرائط والمعلومات التي تُستخدم في الدفاع وقضايا أخرى.

فهل يمكن الولايات المتحدة أن تستمر في السيطرة شبه الكاملة على الفضاء التي توفر لها إدارة شبكات الإنترنت والاتصالات والبورصات العالمية والصواريخ الدفاعية والأسلحة الذكية مثل قاذفات ب 52 وصواريخ التوما هوك وطائرات الأوكس والطائرات الأميركية الهجومية؟ أم ما قامت به الصين عبر إطلاق صاروخ استهدف أحد أقمارها القديمة القريب من الأقمار الاصطناعية الأميركية المخصصة للتجسس وإدارة أنظمة الصواريخ الدفاعية، سيكون بمثابة الشرارة الأولى لبدء عسكرة الفضاء وكسر الاحتكار الأميركي له؟

وهل تصبح الأقمار الاصطناعية الموجودة في الفضاء مهددة؟ وبهذا فإن أي حرب مقبلة يكون عمادها كيفية تعطيل أجهزة الرصد والتوجيه، سوف تعتبرها أميركا خطراً على أمنها القومي. وهذا ما حدّر منه الرئيس بوش من خلال وضع إدارته سياسة فضائية تؤكد عبرها حق أميركا في الدفاع عن نفسها في الفضاء. وهكذا تجد الولايات المتحدة نفسها أمام حقبة جديدة عمادها الإنفاق على حرب جديدة، حرب النجوم لمواجهة الخطر الصيني<sup>(32)</sup>.

يُذكر أن حرب النجوم الأولى ظهرت في الثمانينيات وهي مبادرة دفاع استراتيجية أعلنها رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ريغن وأنفق عليها مليارات الدولارات.

(31) السياسة الدولية، العدد (14505)، 15 آب 2018 .  
(32) جريدة الاهرام، "مقال"، عادل عبد الصادق، عسكرة الفضاء الخارجي وتهديد الأمن العالمي، العدد(48113) ، اب 2018.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

وما عزز الحاجة الى العودة الى حرب النجوم هو الخبر الذي كشفه مدير مكتب المعلومات الوطني دونالد كير عن قيام الصين في العام الماضي بوضع قمر اصطناعي أميركي تحت أشعة اللايزر، ليحذر من أبعاد هذا الأمر ومخاطره الحقيقية.

حاولت الولايات المتحدة خلال المؤتمر السنوي للأمن في ميونيخ إقناع الدول الأوروبية بضرورة التعاون معها في العودة الى حرب النجوم لتجنب الخطر الروسي والصيني المتصاعد. إلا أن ألمانيا رفضت الخضوع للرغبة الأميركية معتبرة أن روسيا لا تشكل خطراً على الأوروبيين.

تسعى الولايات المتحدة الأميركية الى تحصين نفسها فضائياً لأنها تدرك أهمية هذا الموضوع في توفير الأمن والحماية للشعب الأميركي لأن السرعة الكبيرة التي شهدتها ما يعرف بثورة المعلومات ساعدت على نموها الاقتصادي والريادي وساهمت في عملية الازدهار وفي تطوير الأبحاث والتجارب العلمية والمدنية والبيئية، وأرست نظاماً تنافسياً تجارياً عالمياً يحفز الابتكارات، وبالتأكيد فإن من يتفوق في الأبحاث الفضائية سوف يُبقي العالم تحت قيادته ويصون مصالحه ويخدم سياساته.

تقوم شركات صناعة الأسلحة والنخب الأميركية بدعوة الرئيس بوش إلى العودة الى حرب النجوم لما لها من دور كبير ومحوري في توجيه سياسات واشنطن الاستراتيجية التي أزعجت التجربة الصينية في الفضاء، بالإضافة الى برنامج التسلح الصيني العسكري الذي تسارعت وتيرته في السنوات العشر الأخيرة والذي يعتقد الأميركيون بأنه أنهى الصعود السلمي للصين بعيداً عن رادارات صانعي القرارات في أميركا.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

فقد أعلنت الصين أن موازنتها العسكرية لهذا العام سترتفع بنسبة 17,8 في المئة الى 45 مليار دولار، ما أثار مخاوف واشنطن وطوكيو والهند الذين اعتبروا أن هذا الإنفاق على التسلح قد يكون ذا طابع هجومي أكثر منه دفاعياً. ويعتقد الخبراء العسكريون في أميركا وأوروبا أن الموازنة العسكرية الصينية المعلنة تمثل جزءاً من الإنفاق العسكري، وبحسب اعتقادهم أن الإنفاق الحقيقي قد يكون ضعفي أو أربعة أضعاف هذا الرقم.

فهل أصبحت الصين الدولة التي بدأت تزج الولايات المتحدة إقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، وهل تكون الدولة المهيأة للمنافسة من جديد؟  
من يعلم فقد يكون الفضاء مركزاً آخر للتنافس العسكري بعدما ضاقت الأرض بالحروب والأزمات السياسية.

### خاتمة:

١- أن التسلح ظاهرة قديمة عرفتھا المجتمعات والدول على مر التاريخ، فأن الانسان منذ البداية بأدوات بسيطة وذلك نتيجة لخوفه من المجهول، وللدفاع عن نفسه في أي خطر قد يواجهه

٢- أن التسلح دائماً ما كان عامل لخلق اجواء مستتجة في العلاقات الدولية، مما خلق جو مضطرب مما ادى الى عدم الاستقرار في العلاقات الدولية بسبب غياب عنصر الثقة.

٣- أن للمنافسة الدولية دور كبير في ظاهر التسلح وان التسلح كثيراً ما حدث بسبب عنصر المنافسة، سواء في الماضي أو في الحاضر.

٤- أن التسلح كان ولايزال يمثل واحد من أبرز عناصر القوة الوطنية للدولة.

## التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

٥- أن التسلح في عالم اليوم يختلف عما كان عليه في الماضي وفي القرون الوسطى والحديثة نظراً للتطور الذي حدث في نوعية السلاح وارتباطه بالتطور التكنولوجي الذي أحدث ثورة في عمليات التسلح فتظهر ما يسمى القنبلة النووية والجيولوجية إضافة الى الأسلحة الفتاكة والمدمرة والكيميائية والبيولوجية.

٦- كان التسلح ولا يزال يمثل واحدة من المداخل القوية لتفسير اسباب الصراعات والنزاعات الدولية سواء في القرن العشرين (ظروف ما قبل الحربين) او في وقتنا الحاضر.

# تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

الباحث: حيدر عبد جساس

## **Abstract:**

That the phenomenon of terrorism is a global phenomenon not related to Muslims as promoted by the United States of America, which launched the charge of terrorism with Islam, has increased this fierce campaign against Muslims after the approach of the Zionist lobby from the source of Western political decision and increasing Western interests in the Middle East, Extremist groups and Islamism, with all the needs of these deviant groups of planning, training and arming so that they can spread the division between Muslims and the instigation of sectarian strife among Islamic sects to weaken them, and this is their goal in Islamic countries, especially the peoples of the Rejecting the occupation of Palestine by Israel, they wanted to weaken these countries and preoccupation with the conflict of identities on the one hand, and on the other hand to show the world public opinion that Islam is based on bloodshed, what we want to point out here is that the industry of terrorism was linked to the nature of the US strategy to impose hegemony After the disintegration of the Soviet Union and the demise of the Communist threat, the United States created another danger represented by Islam and thereby weakened it by all means by supporting, funding and arming terrorist groups that are affiliated with Islam and to carry out its strategy in the region.

# تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

قبل الدخول في تفاصيل هذا التقرير لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية ليست متعلقة بالمسلمين كما تروج لها بعض الأوساط الغربية ، الذي الصق تهمة الإرهاب بالعالم الإسلامي ، فقد ركزت بعض وسائل الأعلام الغربية ومراكز الدراسات المتخصصة على إظهار المسلمين كقتلة ، وقد ازدادت هذه الحملة الشرسة على المسلمين بعد اقتراب اللوبي الصهيوني من مصدر القرار السياسي الغربي وتزايد المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، إذ عملوا هم أنفسهم على دعم الجماعات المتطرفة والمحسوبة على الإسلام ، بكل ما تحتاجه هذه الجماعات المنحرفة من تخطيط وتدريب وتسليح لكي يتمكنوا من خلالها بث الفرقة بين المسلمين وزرع الفتنة الطائفية بين المذاهب الإسلامية لأضعافها ، وهذا هو هدفهم في الدول الإسلامية لاسيما الرافضة للاحتلال الفلسطيني من قبل إسرائيل ، فهم ارادوا إضعاف هذه الدول وإشغالها بصراع الهويات من جهة ، ومن جهة أخرى يبينوا للرأي العام العالمي أن الإسلام قائم على سفك الدماء ، وهذا كله يصب في مصلحة الكيان الصهيوني .

ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن صناعة الإرهاب ارتبطت بطبيعة الاستراتيجية الأمريكية من أجل فرض الهيمنة المطلقة على أي منطقة ، فقد دعمت حركة طالبان في أفغانستان عندما تطلبت مصالحها الاستراتيجية إضعاف الاتحاد السوفيتي سابقاً، وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى الحفاظ على هيمنتها والعمل على استمرارها ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي خلقت الولايات المتحدة خطر آخر تمثل بالإسلام ومن ثم عملت على إضعافه بكل السبل

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهرب)

من خلال دعم الجماعات الإرهابية وتمويلها وتسليحها لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة.

بعد هذه المقدمة التي أردت أن أوضح للقارئ الكريم من هي الجهة الرئيسية الداعمة للجماعات الإرهابية، على هذا الأساس سنتناول في هذا التقرير ثلاث محاور، المحور الأول: سوف يتم التطرق فيه إلى صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية، والمحور الثاني: يبين واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية، أما المحور الثالث فسيفكرس لبيان التمويل أو الأنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية.

ويجب الإشارة إلى أن التركيز سوف ينصب على تنظيم داعش على اعتباره أهم الجماعات الإرهابية التي ظهرت مؤخراً.

### المحور الأول: صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية

السؤال الذي يطرح هنا هو إلى أي مدى يعتمد داعش على إنتاجه الخاص من الأسلحة؟ وأي دور يؤدي ذلك في تخطيطه الحربي.

بدايةً لا نستطيع القول أن الجماعات الإرهابية لها القدرة على صناعة الأسلحة ، لسبب بسيط هو أن صناعة الأسلحة عملية تحتاج إلى قدرات علمية ومادية وشركات متخصصة بآلياتها حتى تستطيع إنتاج الأسلحة ، وهذه الإمكانيات لا يمكن أن توجد إلا في الدول ، بينما داعش لا يملك هذه القدرات المذكورة في صناعة الأسلحة ، لكن أستطاع هذا التنظيم الإرهابي أن يطور الأسلحة البدائية وجعل قوة فاعليتها كبيرة ، فقد كشفت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أن الصواريخ بدائية الصنع كانت من بين الأسلحة التي طورها داعش من خلال مداها

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتدريب)

وقوتها التدميرية ، بل أستطاع أن يضع مواد كيميائية في داخل هذه الصواريخ في سابقة خطيرة لم يشهد لها العالم مثيل ، إذ أصبحت الذخائر المحلية والتعديلات على هذه المعدات عنصراً أساسياً في حرب القرن الواحد والعشرين .

وإذا ما أردنا أن نسلط الضوء على موضوع صناعة الأسلحة لدى داعش وبقية الجماعات الإرهابية ، نجد إنها تتعلق بشكلٍ كبير بالأسلحة التي يتم التحكم بها عن بعد والتي تسمى بـ (العبوات الناسفة) ، ورغم أن التصاميم بدائية إلا أنها تحدث ضرراً كبيراً ، لاسيما عندما استعملت هذه الجماعات مواد كيميائية كخشوة داخل هذه العبوات ، وكذلك الصواريخ التي اطلقت في مناطق عدة في سوريا والعراق ، وبذلك يمكن التأكيد ما أشرنا إليه أن داعش لم يستطيع تصنيع الأسلحة ، بل طور بعض الأسلحة من ناحية مداها وقوتها التدميرية بالنسبة للصواريخ ، وكذلك أستطاع النجاح في صناعة العبوات الناسفة التي أحدثت أضرار كبيرة عند تفجيرها .

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن اعتماد داعش على العبوات الناسفة في العراق من قبل داعش كانت أكثر مما استخدمتها في سوريا، وعلى ما يبدو أن الكثير من ضباط الجيش العراقي الذين لديهم خبرة عسكرية في مادة (TNT) استطاعوا أن يطوروا هذه العبوات لتصبح الاستراتيجية الأولى المتبعة لمواجهة الجيش في العراق .

ولكن تبقى حقيقة واقعة أن لهذه الجماعات الإرهابية لديها سلسلة إمداد قوية من المواد الخام التي تأتي عن طريق بعض الدول مثل تركيا ، فمن غير المتوقع أن يستمر هذا التنظيم بتطوير هذه الأسلحة مالم تكن هناك جهة ممولة له ، وطبقاً

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

لتقرير (منظمة أبحاث النزاعات المسلحة) ، تمكن تنظيم داعش من ضمان التوريد بالمواد الكيماوية الأولية لوقود الصواريخ والمتفجرات بكميات كبيرة ، اعتماداً على نظام تمويني يأتي جزء كبير منه عن طريق تركيا ، والحكومة التركية تعلم بوجود ذلك ، فقد تمكن داعش من تأمين مواد أولية لصناعة المتفجرات لفترة طويلة في السوق التجارية بتركيا ، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على أن تنظيم داعش الإرهابي لا يتمكن من الاستمرار في صناعة وتطوير الأسلحة البدائية مالم يكن هناك مساعدة وتسهيل وعض النظر عليه من عدة دول.

صحيح أن داعش أستطاع أن يصنع مثلاً قذائف الموتر في مناطق سيطرته بالاعتماد على الأنابيب التي تُنتج في منشآت تقع ضمن حدود سيطرته، حسب ما أفادت مؤسسة أبحاث التسليح في الصراعات، إلا أن عددها لا يمكن أن يكون عامل من عوامل استمرارها في الهجوم والمقاومة، فمهما كثر عددها ستتضرب مالم يكن هناك دعم وتسليح خارجي.

فمثلاً يقال أن داعش أستطاع صناعة (الطائرات المسييرة) الموصلة بكاميرات مراقبة، والتي تم نشر صورها على مواقع التنظيم الإرهابي، لكن السؤال هنا هو من أين حصل داعش على المواد التي صنع بها هذه الطائرات، وكيف وصلت إلى داعش، وفي هذا السياق كشفت وثيقة من داخل التنظيم الإرهابي بمحافظة الأنبار بعد اقتحامها من قبل الجيش العراقي، أشارت إلى إنتاج داعش (20) طائرة خلال أيام قليلة عن طريق أدوات حصل عليها من تجار سلاح أمريكي، إذ بلغت تكلفة الطائرة الواحدة (5) آلاف دولار.

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

وقد أشارت الدراسة التي نشرها الاتحاد الأوروبي نهاية عام 2016 والتي تضمنت عدة أبحاث أجرتها منظمة (كار) الخاصة بأبحاث التسليح في الصراعات، أكدت أن (51) شركة تابعة لدول بينها (تركيا - البرازيل - الولايات المتحدة الأمريكية) باعت أكثر من (700) مكون تستخدمها الجماعات الإرهابية في صناعة العبوات الناسفة، وقد أكدت الدراسة التي استمرت (20) شهراً أن داعش ينتج العبوات الناسفة على نطاق شبه صناعي.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إن الجماعات الإرهابية لاسيما داعش لا يمكنها صناعة الأسلحة المتطورة، بل حتى الأسلحة البدائية كانت بمساعدة دول عدة من خلال إعطائها المواد الأولية لتلك الأسلحة.

### المحور الثاني: واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية

يمثل تهريب الأسلحة من المصادر المهمة التي يحصل من خلالها داعش على الأسلحة، فمثلاً الحدود العراقية السورية باتت شبه مسيطر عليها من قبل الجماعات الإرهابية مما سهل انتقال السلاح من سوريا إلى العراق وبالعكس، ورغم ندرة المعلومات في هذا الملف، وعدم إعلان التنظيمات الإرهابية عن مصادر تسليحها وتمويلها لأهداف عديدة، هنا نتساءل كيف تطور تسليح الجماعات الإرهابية، وماهية نوعية الأسلحة التي تمتلكها، وكيف وصلت إليها، ومن أين مصادرها؟ .

في عام 2014 تمكن تنظيم داعش في العراق من إحكام سيطرته على محافظتي الموصل وصلاح الدين وأجزاء واسعة من محافظة الأنبار وديالى، وقد استولى التنظيم على أسلحة أربع فرق عراقية كاملة بجميع معداتها، كما أكد تقرير منظمة (بحوث في الصراع المسلح CAR) أن تنظيم داعش الإرهابي استولى على

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهرب)

الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية إلى ما يسمى بالمعارضة السورية ، وتم العثور على هذه الأسلحة أيضاً بيد التنظيم في العراق ، كالمدافع المضادة للدبابات (ATGW) ، والغريب في الأمر أن هذه الأسلحة المتطورة وصلت إلى داعش بعد شهرين فقط من خروجها من مصانعها التابعة للاتحاد الأوروبي وبلغاريا ، إذ بيعت هذه الأسلحة وفق صفقات رسمية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير التقارير أن دولاً في المنطقة مثل تركيا عملت كوسيط لتهرب هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وحسب تقرير منشور في صحيفة (الجارديان) ، أن الولايات المتحدة تأتي على رأس أكثر من (100) شركة مبيعاً للسلاح في العالم وتسيطر وحدها على (80%) من مبيعات هذا السلاح ، وفي بيان صادر عن الحكومة البلغارية ، أن حصيلة بيع الأسلحة الخفيفة والذخائر تجاوز المليار يورو في عام 2016 معظمها كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ، والغريب أن البيان أكد أن معظم هذه الأسلحة عثر عليها في أيدي الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واليمن.

ومن أهم أنواع الأسلحة المهربة لدى الجماعات الإرهابية هي:

- 1-البنادق الآلية (كلاشينكوف) وهو سلاح هجومي روسي الصنع.
- 2-مدفع الرشاش متعدد الطلقات (بي كي سي) يمكنه إطلاق (400) إطلاقاً في الدقيقة.
- 3-الآر بي جي ومدافع الهاون (60-120) ملم وهو قاذف صاروخي يحمل على الكتف يستخدم ضد الآليات والمدفعات الثابتة والمتحركة.

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

4-الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات (صاروخ كورنيت): وهي منظومة صاروخية روسية متطورة موجهة بالليزر عن بعد، وتبلغ تكلفة الصاروخ الواحد (20) ألف دولار، يمكن استعماله للأهداف البرية والجوية والبحرية.

5-غيرها من الأسلحة المتطورة كصاروخ (إيجلا) و(كونكورس) الذي يُعد من أخطر الصواريخ لأنها عصية على أجهزة الرادار في كشفها وإبطالها.

6- SSG-69 وهي بندقية نمساوية الصنع عالية الدقة وهي من ضمن أسلحة الناتو التي تم تسليمها إلى ما يسمى المعارضة السورية، ومن ثم وصلت إلى داعش ناهيك عن المواد التي استعملت في تصنيع الأسلحة الكيماوية كغاز الخردل والسارين.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن الأسلحة المتطورة التي حصلت عليها الجماعات الإرهابية بصورة عامة وداعش بصفة خاصة ، هي أسلحة أمريكية قدمت في بادئ الأمر إلى ما يسمى بالمعارضة السورية التي هي في حقيقة الأمر جماعات إرهابية في أغلبها منتمية إلى تنظيم القاعدة كجماعة نور الدين الزنكي وجيش الإسلام المدعوم سعودياً وجبهة النصرة والجيش الحر المدعوم تركيا ، وباقي الفصائل الأخرى المدعومة من عدة جهات خليجية أخرى كقطر ، ولكل من هذه الدول مهمة معينة في التمويل ، فالسعودية وقطر مثلاً ساهمت بالمال ، وتركيا ساهمت بتدريب هذه الجماعات في معسكرات غازي عنتاب ، وجعلت حدودها منطلقاً لتهريب الأسلحة للتنظيمات الإرهابية ، وعلى هذا الأساس نعتقد أن تهريب الأسلحة لم يكن بغفلة من حكومات هذه الدول ، وإنما بعلمها ، فبعضها تعلن وأخرى تنفي وجود ذلك ، فمثلاً هناك تقارير مصورة لا تقبل التأويل أن الطائرات الأمريكية كانت تنزل

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

الأسلحة إلى جماعات داعش المحاصرة في الموصل وصلاح الدين والأنبار لأكثر من مرة ، ولم تنكر الولايات المتحدة ذلك بل قالت وقعت بالخطأ على معسكرات داعش ، بل قامت بقصف القوات الأمنية العراقية في أكثر من مرة بحجة الخطأ أيضاً ، ونحن هنا نتساءل هل الإمكانيات والقدرات العالية التي يملكها الجيش الأمريكي تجعله يخطئ أكثر من مرة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، هل فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد الدولة الأقوى في العالم عاجزة عن إيقاف تهريب الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية علماً إن لديها السيطرة الكاملة على الفضاء وتسجل أدق تفاصيل تحركات داعش ، ومن ثم نرى من جانبنا أن الولايات المتحدة بلا شك قادرة على القضاء على هذا التنظيم بفترة قياسية ، وعدم قضائها عليه يترك المجال للتأكد بأنها هي التي أنشأت ومولت وهربت السلاح بصورة مباشرة وغير مباشرة للجماعات الإرهابية في العراق وسوريا.

### المحور الثالث: التمويل أو الأنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

تختلف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ، هذا الخطر الكبير الذي يهدد العالم ، باختلاف الخطط والتدابير التي تقوم بها التنظيمات والجماعات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم داعش ، من أجل الحصول على الأموال التي تضمن بقائه واستمراره ، فبعد سيطرة داعش على مساحات جغرافية واسعة في سوريا والعراق ، أصبح أحد أغنى التنظيمات الإرهابية المسلحة في العالم ، لاسيما وأن المناطق التي سيطر عليها داعش هي مناطق غنية بالكثير من الثروات الطبيعية والموارد المهمة كالنفط مثلاً ، فضلاً عن مصادر التمويل الأخرى التي أستطاع داعش أن يوفرها لنفسه كسرقة الآثار وعمليات الخطف والإتاوات ، والسيطرة على المنافذ الحدودية ، وغيرها من المصادر ، يضاف إليها الدعم الكبير من بعض الدول الخليجية كقطر

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

والمملكة العربية السعودية ، والدعم الإقليمي من بعض الحكومات والشركات والأشخاص.

ويمكن إيجاز أهم المصادر التي اعتمدها تنظيم داعش الإرهابي والتي ساهمت في استمرار عملياته الإجرامية بما يلي:

**أولاً: حقول النفط:** لقد سيطر تنظيم داعش على عدة حقول نفطية في سوريا والعراق ، ففي سوريا سيطر على حقل (العمر) الذي يُعد أكبر حقول النفط في سوريا ، إذ ينتج (75) الف برميل يومياً ، إضافةً إلى عدة حقول أخرى كحقل (الثورة والحبسة وكونير والجفرة والورد والتيم) ، كما سيطر داعش على عدة حقول في العراق كحقول ( النجمة والقيارة وعجيل وعلاس ) ، وقد حصل على إيرادات ضخمة من هذه الحقول تقدر بمليوني دولار شهرياً ، مما ساعد ذلك على زيادة ماليته ، وقد قدرت بعض الدراسات رأس مال تنظيم داعش بأكثر من ملياري دولار مما ساعدته على تنويع مصادر سلاحه وتطويرها ، ويجب الإشارة إلى أن النفط الخام هو ليس المصدر الوحيد لتنظيم داعش وأن كان من المصادر المهمة ، بل عمل على تنويع مصادر تمويله بطرق أخرى لاسيما بعد تحرير أغلب المناطق التي سيطر عليها داعش بما فيها من حقول من قبل القوات الأمنية في سوريا والعراق .

**ثانياً: الضرائب والإتاوات :** نشرت صحيفة (فايننشال تايمز) تحقيقاً استقصائياً عن مصادر تمويل تنظيم داعش من جباية أموال الزكاة كما يدعون والضرائب في المناطق التي يسيطر عليها ، لاسيما بعد تضيق الخناق عليه بقصف المنشأة النفطية ، وقد ذكرت الصحيفة على أن الإيرادات النفطية تشكل ظاهرياً أكبر

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

مصادر تمويل مسلحي داعش ، إلا أن ما تجنيه من الجبايات المحلية (الإتاوات)، والضرائب التي تفرضها والمواد التي تصادرها هي أكبر من الإيرادات التي كانت تجنيها من بيع النفط الخام ، فالضرائب والإتاوات كانت تفرض على التجار والمزارعين والصناعيين ، وعلى المواطنين الأثرياء ، كما كانت هناك ضرائب شهرية تفرض على الشركات والمؤسسات المحلية ، إذ فاقت هذه الأموال أضعاف ما كانت تجنيه من بيع النفط الخام.

**ثالثاً: سرقة الأموال من المصارف:** بعد سيطرة تنظيم داعش في حزيران عام 2014 على مناطق واسعة من شمال وغرب العراق، تمكن من الاستيلاء على أكثر من نصف مليار دولار من النقد خلال سيطرته على البنك المركزي العراقي ومخزونه من الذهب والنقد في مدينة الموصل، فقد قدرت شركة (ستراتفور) للاستخبارات الدولية أن داعش سرق نحو (500) مليون دولار عن طريق نهب عدة مصارف بمدينة الموصل، وبذلك أستطاع تنظيم داعش من استثمار هذه الأموال في ادامة عملياته العسكرية وتوزيع مرتبات المسلحين.

**رابعاً: سرقة الآثار:** بعد سيطرة داعش على مناطق أثرية في سوريا والعراق تمكن من سرقة وتهريب العديد من القطع الأثرية النادرة إلى الخارج، والتي شكلت مصدراً مهماً لتمويله مادياً ، فهي من جهة عملت على تدمير تراث الدولتين وقطعاً كانت مقصودة وبتوجيه من الكيان الصهيوني ، وإخراج القطع الأثرية القيمة والتي عثر على الكثير منها في فلسطين المحتلة .

**خامساً: عمليات الخطف:** تمكن داعش من جني الكثير من الأموال عن طريق عملية اختطاف الأجانب ، فحسب منظمة بحوث وتحليل الإرهاب (TRAC) ترى

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

أن التنظيم يفترض أن يكون قد جمع في السبع سنوات الماضية أكثر من (50) مليون دولار من عمليات خطف الرهائن فقط ، ناهيك عن تجارة داعش بالمخدرات التي عدت من المصادر المهمة لتمويل أنشطته الإجرامية.

**سادساً: الاستيلاء على السلاح:** تمكن تنظيم داعش من السيطرة على مخازن أسلحة الجيش العراقي في الموصل وصلاح الدين والتي يقدر ثمنها بـ(28) مليار دولار ، إذ بات يمتلك الدبابات ومدافع أمريكية الصنع وحتى طائرات ، والشيء نفسه حصل في سوريا ، ففي مدينة إعزاز شمال غرب سوريا سيطر داعش على مخازن أسلحة الجيش الحر المجهزة أمريكياً ، كما استولت على مخازن عديدة للجيش السوري في الرقة ودير الزور وحلب.

ومن خلال ما تقدم نرى أن تنظيم داعش الإرهابي قام بتنويع مصادر تمويله كي يحافظ على بقائه ، واستمرار عملياته العسكرية ، ورغم وجود هذه المصادر لا ينفي أنه كان يتلقى دعماً مادياً كبيراً من عدة دول وأن كانت بطريقة غير مباشرة عبر شركات تابعة لهذه الدول ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر.

ويجب الإشارة هنا إلى أن تنظيم داعش الإرهابي لا يستطيع الاستفادة من أغلب مصادره لولا مساندة حكومات بعض الدول التي ساهمت في دعمه ، ( مثل بيع النفط والآثار) ، فقد كانت شركات تابعة للدول هي التي تقوم بشراء النفط والآثار بأسعار زهيدة.

وفي هذا السياق تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (2199) لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش وجبهة النصرة تقدمت به روسيا الاتحادية

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

وتمت الموافقة عليه بالأجماع (15 عضواً) ، وقد نص القرار على تجريم شراء النفط من هذه التنظيمات الإرهابية.

وقد حمل القرار (2199) أيضاً بعدم دفع الفدى للمجموعات الإرهابية ، ويجب الإشارة إلى أن هذا القرار وأن كان ملزماً قانوناً ، إلا أنه لم يعطي لمجلس الأمن صلاحية استعمال القوة العسكرية ضد الدول التي تمول داعش ، بل فرض العقوبات الاقتصادية فقط.

ونظراً لما قامت به الجماعات الإرهابية من دمار كامل للمناطق التي احتلتها وعلى أثرها هجرت آلاف العوائل في سوريا والعراق إلى العديد من الدول المجاورة ، والتي شكلت أزمة لهذه الدول ، ناهيك عن هروب العديد من الجماعات المسلحة إلى بعض الدول التي كانت تدعمها ، وبذلك شكلت عامل عدم استقرار داخلي في هذه الدول ممكن أن تكون قنبلة موقوتة تنفجر في أي لحظة ، وبالتالي لا بد على جميع دول المنطقة اغلاق طرق تسليح الجماعات الارهابية المسلحة حيث تقوم بعض الدول في المنطقة وخارجها بدعم الارهابيين، وان تنتهج سياسة بناءة في سياق تقليل معاناة وآلام الشعبين السوري والعراقي عن طريق إيقاف تمويل الجماعات الإرهابية ليعود الامن والاستقرار الى مختلف المناطق التي احتلتها لاسيما سوريا والعراق بدلا من السلوك المنافق والتستر خلف الشعارات الزائفة من قبل الدول الداعمة له ، لأن خطر هذه الجماعات لا يهدد العراق وسوريا فقط ، بل يهدد المنطقة والعالم بأسره ، لذا نرى إن مواجهة الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا هي مواجهة مع الإرهاب نيابةً عن العالم .

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهرب)

ومن ثم إذا كانت هناك نية حقيقية للقضاء على الجماعات الإرهابية بكل مسمياتها لابد من:

1- منع تدفق المقاتلين الأجانب: يجب ان يكون هنالك دافع حقيقي لمنع تدفق المقاتلين لمناطق الصراع في الشرق الأوسط ، إذ قدر عدد المقاتلين الأجانب قبل تحجيمه في سوريا والعراق بأكثر من 20000 الف مقاتل أجنبي ، وذلك من خلال مسك الحدود والقضاء على الممرات التي يمر منها التنظيم.

2- تجفيف منابع التمويل: أي أن تكون هناك جدية في تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ، وبأي حجة كانت ، لاسيما فيما يسمى "المعارضة السورية المعتدلة".

3- بيان حقيقة الجماعات الإرهابية : أي يجب ان يكون هنالك إجماع من قبل العلماء المسلمين بكافة مذاهبهم على تكفير داعش والنصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تكفر الآخر، و التبرأة منها واعتبارها تنظيمات خارجة عن القوانين الإسلامية والإنسانية ، بالإضافة الى ذلك يجب ان يكون هنالك حملة إعلامية كبيرة ضد هذه الجماعات المنحرفة.

4- وجوب تامين الحدود العراقية السورية التي تعد الطريق الممول للعمليات الإرهابية في هذين البلدين ، ولابد من ضغط دولي لمنع الولايات المتحدة الأمريكية تسليح ما يسمى بالمعارضة السورية.

5- لا يجب ان يكون تواجد عسكري أمريكي على الارض في كل من سوريا والعراق وأي قوة أجنبية أخرى ، ويتعين على الولايات المتحدة أيضا وقف إغراق المنطقة بالأسلحة التي تؤدي إلى مزيد من العنف ضد المدنيين، ووضع حد

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهرب)

لسياسة تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ارتكبتها حلفائها ، لاسيما في اليمن.

6- بدء عملية بحث جديدة عن حلول دبلوماسية أوسع في الأمم المتحدة ، وهذا يعني الضغط على السعودية حليفة الولايات المتحدة لوقف تسليح وتمويل داعش والمقاتلين المتطرفين الآخرين ، والضغط على تركيا حليفة الولايات المتحدة منع داعش وغيرهم من المقاتلين من العبور إلى سوريا عبر الحدود التركية ، والضغط على حلفاء الولايات المتحدة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها لوقف تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق.

7-الضغط على الأمم المتحدة للمطالبة بأعمار المناطق التي دمرها داعش في العراق وسوريا ، لاسيما بعد أن تم القضاء على معظم التنظيمات المتطرفة في تلك الدول.

### المصادر

1-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) : ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ، 2007 .

2-قاسم خضير عباس: الأرهاب (الدوافع والأسباب) ، بيروت ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011.

## تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهرب)

3- محمد ياس خضير: الأستراتيجية الأمريكية والجيل الرابع من الحروب ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية ، بغداد ، العدد (6) ، 2013.

4- رنا أسامة : كيف صنع داعش ترسانة الأسلحة والذخائر ، نشر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) ، الثلاثاء بتاريخ 2017/12/12 على الموقع [WWW.masrawy.com](http://WWW.masrawy.com) .

5- محمود الطباخ : كواليس صناعة السلاح في معسكرات داعش ، نشر بتاريخ 2017/3/27 على الموقع [www.albawabhnews.com](http://www.albawabhnews.com)

6- أسلحة الإرهاب : الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون ، نشر بتاريخ 2017/9/11 على موقع [Arabic.sputniknews](http://Arabic.sputniknews)

7- إنجي مجدي: دويلة الإرهاب على الرابط : [WWW.Youm7.com](http://WWW.Youm7.com)

8- يوسف أيوب : كيف نحاصر مصادر تمويل الإرهاب [WWW.Youm7.Com](http://WWW.Youm7.Com)

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

### Arming terrorist groups – manufacturing and smuggling

مشتاق نوري مجيد البياتي

MUSHTAQ NOORI MAJEED AI – BAYATI

ملخص:

يتصاعد القلق الدولي من تمكن التنظيمات الإرهابية على حيازة الأسلحة بمختلف أشكالها خاصة في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ، ومحاولة الارهابيين حيازة او تصنيع أسلحة اكثر فتكاً ، كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، الا ان هذه الأسلحة تتطلب قدراً من التطور التكنولوجي والخبرة التي قد لا تكون قد امتلكتها هذه التنظيمات بإستثناء داعش التي جندت بعض الباحثين والمتخصصين في مجال المواد الكيماوية كما تكونت لها الخبرة بعد سنوات من القتال والاستحواذ على أراضي واسعة في العراق وسوريا كما ان توفر الاموال تساهم في عملية شراء وتهريب الأسلحة اذ ان التهريب و الإرهاب وجهان لجريمة واحدة ، اذ ان الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية يسمح لهذه التنظيمات بالصمود امام عمليات مكافحة الإرهاب ويسمح لها بتنفيذ اهداف استراتيجية .

#### **Abstract:**

There is growing international concern that terrorist organizations will be able to acquire weapons of various kinds, especially in the post-9/11 period, and that terrorists will attempt to acquire or manufacture more lethal weapons such as chemical and biological weapons. However, these weapons require a degree of technological development and expertise that they may not have. These organizations, with the exception of Daesh, recruited some researchers and specialists in the field of chemicals, and gained experience after years of fighting and acquisition of vast lands in Iraq and Syria. The availability of funds contributes to the purchase and smuggling of weapons. Han crime one, as the access

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

to weapons and military equipment allows these organizations to stand fast in front of counter-terrorism operations and allows them to implement the goals of the strategy

### المحور الثالث / تسليح الجماعات الإرهابية - التصنيع والتهريب

يكاد يجمع الباحثون والمهتمون بقضايا الحروب والأزمات ، ان التطرف و الإرهاب ينتعشان بصورة كبيرة داخل الفضاءات والمناطق التي تعرف اضطرابات و حروباً وضعفاً او غياب للسلطة المركزية ، اذ توفر هذه الظروف اغلب الأدوات والوسائل التي يحتاجها الارهابيون لتوسيع دائرة نشاطهم من بين هذه الوسائل توفر الاسلحة والمعدات العسكرية اللازمة .

### اولاً. صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية

تختلف و تتعدد مصادر الأسلحة التي يستعملها الارهابيون في نشاطاتهم، واغلبها يأتي من مصادر غير شرعية ، وبشكل عام يعد الحصول على الاسلحة امراً سهلاً في ظل هذا التعقد والتشابك في نظام الاتصالات وعمليات التهريب الحديثة ، الا ان الخطورة تكمن في نوايا الجماعات الإرهابية من الحصول على المواد الاولية والخبرات لتصنيع أسلحة كيمياوية وبإيلوجية .

من الممكن تحديد مصادر تسليح الإرهابيين بالآتي :

#### 1. الصناعات المحلية : وتشمل صناعة المتفجرات بدائية الصنع ، وعادة

تكون موادها سهلة التجميع والتركييب ، وقد تبين ان معظم التفجيرات الإرهابية كانت عن طريق هذه المتفجرات البدائية الصنع ، وتأتي على شكل قنابل او اشراك خداعية او عبوات ناسفة ، وسيارات مفخخة ، كما ان هذه الجماعات تمكنت من تصنيع ( كواتم ) للأسلحة الشخصية تستخدمها في الاغتيالات بواسطة مواد تصنيع بسيطة والآت ( خراطة ) ، وهي أسلحة محلية ذات قدرة محدودة ، تعتمد التنظيمات الإرهابية على مجاميع ممن يمتلكون الخبرة في

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

مجال صنع القنابل والمتفجرات ممن عملوا سابقاً في القوات العسكرية النظامية او ممن تلقوا تدريبات على أيديهم وتعد جماعة عسكر طيبة الهندية والمالية لتنظيم " القاعدة" بانهم الأفضل بالمنطقة<sup>(1)</sup>. وكذلك بالنسبة للعراقيين الذين تم تسريحهم من الخدمة بعد ٢٠٠٣ لعملهم في مواقع و مؤسسات تم حظرها مثل دائرة التصنيع العسكري بعض المنشآت ذات الصلة ، فتوجه بعضهم الى أفغانستان او سوريا او في العراق لممارسة انشطتهم من خلال الخبرات التي يمتلكونها ، فمثلاً تتضمن هيكلية داعش تيوء المدعو ( أبو شيما ) فارس رياض النعيمي ، لمنصب مسؤول مخازن السلاح في التنظيم و ( أبو كفاح ) خيرى عبد حمود الطائي ، مسؤولاً عن عمليات التفخيخ ، وهما ضباط في الاجهزة الأمنية في نظام صدام حسين البائد<sup>(2)</sup>. وكذلك استقادت الذئاب المنفردة<sup>(\*)</sup> من فيديوهات تنشرها التنظيمات الإرهابية على عدة مواقع في الانترنت لنشر الخطط واليات العمل و طرق صنع القنابل المحلية بأبسط الأدوات ومن ثم القيام بالعملية في اي وقت مناسب دون انتظار أوامر من التنظيمات الإرهابية ، وكان " العولقي " و محرره الباكستاني الذي يحمل الجنسية الأمريكية سمير خان بإنشاء إصدارات عديدة في هذا الشأن<sup>(3)</sup>.

(1) راشمي سنغ ، عسكر طيبة فصيل للقاعدة في باكستان ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي - الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٨ .

(2) نضال حمادة ، خفايا واسرار داعش : من عمارة أسامة بن لادن الى قبعة صدام حسين ، بيروت - لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٥٣ .

(\*) الذئاب المنفردة : هي استراتيجية جديدة للارهاب ، يتكون افرادها ( ١ - ٥ ) أعضاء فقط ، يقومون بمهام وعمليات دون الحاجة الى اخذ الاذن في توقيت العملية و نوعها ، تكمن قوة وخطورة هذا النوع في قلة التكلفة المادية والبشرية تقابلها نتائج بييرة بعد تضخيمها اعلامياً كما يصعب تعقب هذه الجماعات لانها بدون خيوط او سلاسل متشابكة ، للمزيد ينظر : مشتاق نوري مجيد ، تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠٩ .

(3) رافيلو بانتوشي ، تطور لاحق في اعلام القاعدة ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥-٩٦ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

2. الحصول على الأسلحة من جماعات إرهابية أخرى : تقوم بعض الجماعات الإرهابية بدعم افرعها في مناطق او دول أخرى او جماعات أخرى حليفة لها عبر ارسال مجموعة من الاسلحة والاعتدة اليها كنوع من الدعم (1) ، في اغلب الأحيان تكون في حالة محاصرة المجاميع الإرهابية وعدم قدرتها على الصمود امام القوات الأمنية للدول التي تساهم في مكافحة الإرهاب .
3. طريقة الاستحواذ او الاستيلاء على الأسلحة : ساعدت عمليات الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الامريكية اعقاب احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، في اجتياحها أفغانستان والعراق الى تمكن التنظيمات الإرهابية من الاستحواذ على أسلحة ومعدات عسكرية تعود للقوات الأمنية التي انهارت اثناء الحرب ، كما ساعد نمو هذه الجماعات وبروزها في مناطق عديدة من تقوية شوكتها وتطوير عملياتها في الهجوم على معسكرات وقواعد عسكرية لعدة بلدان منها أفغانستان والعراق وسوريا وخصوصاً اجتياح سنة ٢٠١٤ ، الذي تركت على اثره القوات الأمنية العراقية مواقعها بما فيها من أسلحة واليات مجهزة من الولايات المتحدة ، ونفس الشيء حصل في سوريا ، وفي مناطق أخرى ، كما ان هناك حالات أخرى تستطيع الجماعات الإرهابية من الاستحواذ على أسلحة ومعدات عسكرية بواسطة عمليات عسكرية ضد فصائل مسلحة ومدعومة خارجياً مثل بعض فصائل الجيش الحر في سوريا ، او من خلال تواطؤ بعض قادة هذه الفصائل مع التنظيمات الإرهابية ، او من خلال عمليات فساد عند بعض القادة العسكريين سواء في الجيوش النظامية او غير النظامية (2) .

(1) راشمي سنغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .  
(2) خالد عكاشة ، امراء الدم : صناعة الإرهاب من المودودي الى البغدادي ، القاهرة - مصر ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٤٥٥ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

4 . قيام بعض الدول بتسليح او تسهيل مهمة تهريب الاسلحة : تتولى بعض الدول عملية شراء وتهريب الأسلحة لإيصالها الى التنظيمات الإرهابية بوسائل خاصة ومعقدة بنفس الوقت يصعب تعقبها ، اذ تقوم الامم المتحدة بمحاولة رصد وتعقب ومنع هذه الحالة للسيطرة على منابع الأسلحة ، من خلال ضبط حركة تجارة الأسلحة و وضع قيود علي تداولها وشحنها ونقلها من والى .

5 . عملية الشراء والتهريب للأسلحة : ان عملية بيع وشراء الأسلحة في ما يعرف ب ( السوق السوداء ) وهي عبارة عن عمليات تجارية غير قانونية ، هذه العمليات ليست جديدة في الساحة الدولية فعمليات تهريب المخدرات مثلاً لم تستطع القوات الأمنية المحلية و الدولية من السيطرة عليها وأصبحت لها مافيات توغلت في داخل بعض الاجهزة الأمنية وحتى السياسية ، وكذلك بالنسبة للأسلحة فهناك تجار وعصابات مهتمهم ببيع وشراء ونقل الأسلحة حول العالم وتنشط هذه التجارة في بعض دول أوروبا الشرقية ( دول الاتحاد السوفيتي سابقاً ) ، ساعدت هذه الجماعات ومن خلال وسطاء على التعاون مع تنظيمات إرهابية لتمويلها بالأسلحة والاعتدة بمقابل أموال طائلة(1) .

إذاً هناك علاقة وثيقة بين التهريب والإرهاب فهما وجهان لجريمة واحدة هدفها الاعتداء على الانسان وحقوقه وكرامته .

يتبين لنا مما سبق ان تسليح التنظيمات الإرهابية لم يصل الى المرحلة الخطرة الا بمحاولته وسعيه الحصول على السلاح الكيماوي اذ قالت صحيفة "واشنطن بوست" إن تنظيم داعش جند عالمياً عراقياً، اسمه (سليمان العفاري) ، الباحث في علم الجيولوجيا، والعامل في وزارة الصناعة والمعادن، لتطوير برنامج للسلاح

(1) ادريس لكريني ، تنظيم القاعدة وتركة السلاح الليبي بعد الثورة ، من كتاب : ربيع القاعدة ، دبي - الامارات العربية المتحدة ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ص ٢٤٥ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

الكيماوي استخدمه، بحسب تقارير، 76 مرة ، والعفاري المعتقل منذ عام ٢٠١٦ في دائرة مكافحة الإرهاب التابعة لحكومة إقليم كردستان، يقول في مقابلة ، إنه تعاون مع التنظيم للحفاظ على وظيفته ، إلا أن قادة التنظيم الذين سيطروا على مدينة الموصل عام 2014 عرضوا عليه وظيفة أخرى، قائلين له "ساعدنا على تصنيع السلاح الكيماوي"، كما طلب منه مبعوثون لداعش ، الا ان العفاري لم يكن يعرف الكثير عن السلاح الكيماوي، لكنه قبل المهمة، التي استمرت 15 شهرا لتطوير أسلحة كيماوية لأكثر الجماعات الإرهابية فتكاً في العالم.

و " العفاري " هو واحد من ( المتخصصين ) الذين ساهموا في برنامج تنظيم داعش الكيماوي الذين ألقى القبض عليهم أحياء.

كما أن العفاري وصف بطريقة علمية محاولات التنظيم الناجحة لصناعة غاز الخردل، وهو الجيل الأول من السلاح الكيماوي ( الذي تسبب بقتل عشرات الآلاف في الحرب العالمية الأولى ) من أجل حماية حدود داعش وترويع المعارضين له.

ان اعترافات " العفاري " تكشف عن مشروع السلاح الكيماوي الذي اعتمد على مختبرات الجامعة ومنشآت للتصنيع وكادر من الباحثين العلميين والفنيين ، هذه الأسلحة التي تم تصنيعها استخدمت في العراق وسوريا، وتسببت بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا.

وبعد اعلان الحرب على تنظيم داعش ، قام التنظيم بنقل بعض المعدات من العراق إلى سوريا في العام ذاته، ويعتقد أنها لا تزال مدفونة هناك.

يعتقد الخبراء الغربيين ، إن المعرفة و الخبرة التي حصل عليها الارهابيون لا تزال موزعة على ذاكرة الحواسيب ، وذاكرة التخزين ، وفي عقول الذين نجوا بعد انهيار تنظيم "داعش".

اذ يؤكد الخبير في السلاح الكيماوي ( هاميش دي بريتون - غوردون ) ، الذي قاد فرق رد سريع في الجيش البريطاني وحلف الناتو، قوله "هناك جهاديون يستطيعون

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

الدخول إلى عالم انت المظلم والحصول على ما يريدون"، أي معلومات تخص صناعة الأسلحة ، وأضاف أن "الحركة الإرهابية الأولى في العالم لا تزال مهتمة بالأسلحة الإرهابي المطلق".

لذا نجد التنظيمات الارهابية اهتمت بالمنشآت الصناعية والتكنولوجية والعلمية ، كونها مفتاح المصانع والمناجم والنفط ، فيما لم يكن هؤلاء مهتمين بالحكم قدر اهتمامهم بإثراء منظماتهم، وتوسيع قدراتها العسكرية، مشيراً إلى أنه بدأت بعد ذلك ورش المدينة في صناعة قنابل ضخمة لزرعها في الشوارع وعربات مصفحة تستطيع اختراق صفوف العدو قبل تفجيرها.

وكذلك اهتم "الإرهابيين بالمعادن، وخزانات الصلب والأنابيب والصمامات والمواسير، وكلها ذات قدرة على تحمل التفاعلات الكيماوية ودرجات الحرارة العالية".

وبحسب التقرير، فإن العفاري علم من أحاديثه مع المشرفين عليه من قادة التنظيم أن الهدف من السلاح الكيماوي هو ردع القوات العراقية عن مهاجمة المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش. وقال العفاري "كان من المهم أن يصنع تنظيم داعش سلاحاً قوياً قادراً على الترويع .. كان من أجل خلق الرعب والتأثير على النفسية والمعنويات، ولا أعتقد أن جودة السلاح وصلت إلى مستوى خطير".

وفي تجربة لتنظيم "داعش" ، أطلق مقاتلوه 50 قنبلة هاون على بلدة سيطرت عليها قوات البيشمركة ، وانفجرت محدثة صوتاً ناعماً ، وانطلق منها سائل زيتي ودخان أبيض، وشعر ثلاثة من المقاتلين الأكراد بالغثيان وحرقة في العيون والرئة ، وظهرت بثور مؤلمة على أرجل وبطني مقاتلين آخرين.

كان الافتراض في البداية أن تنظيم "داعش" سرق المواد من سوريا، أو عثر عليها من بقايا البرنامج الكيماوي العراقي في ثمانينيات القرن الماضي، لكن الحقيقة هي أن الأسلحة كانت مصنعة محلياً وبدائية ينقصها الكثير من العناصر التي تؤدي إلى

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

ذوبانها سريعاً بعد إطلاقها في الجو، لافتاً إلى أن البنتاغون شعرت بالخوف من أن التنظيم يقوم بتصنيع مواد كيميائية ، وبأنه لن يمر وقت قبل أن يحصل على أسلحة متقدمة، خاصة أن التنظيم استخدم قبل هجوم 2015 غاز الكلور مرتين في معاركه مع الأكراد.

وصل التحالف الدولي الى أدلة عن تجريب التنظيم للحصول على نظام إطلاق متقدم، لافتة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قامت بعد أشهر بالتعاون مع الأكراد في حملة قوية لتحديد مواقع إنتاج السلاح وتدميرها، وكانت المهمة صعبة بسبب وجود معظم المواقع بين المدنيين، لكن إدارة أوباما تعاملت مع التخلص من برنامج التنظيم على أنه أولوية.

وينقل عن مسؤول أميركي متقاعد في التحالف الدولي قوله : "أصبح الأمر مهمًا.. كنا نبحث عن أي دليل أو مفتاح يقودنا إلى مصادر السلاح".

وقد نشرت صحيفة واشنطن بوست إلى أنه قد قتل في الفترة ما بين 2015 و 2016 ، (عالمان ) يشتهه أن لهما علاقة ببرنامج تنظيم داعش، بالإضافة إلى أنه تم تدمير مركزين في الموصل وهيت بطريقة دقيقة ، خشية أن يؤدي ذلك إلى انبعاث الغازات السامة.

ويؤكد قادة عسكريون في التحالف الدولي ، إن الهجوم أجبر التنظيم على نقل عملياته وإبطاء الإنتاج وإخفاء الباحثين ، وفي تلك الفترة ، أي عام 2016، كان التنظيم يتراجع في عدد من المواقع ، مستدرِكاً بأن السلاح الكيميائي ظل مستخدماً ، حيث نشره التنظيم 76 مرة ، بحسب جدول أعده الباحث في شؤون الشرق الأوسط بـ"أي أنتش أس ماركيث" (كولمب ستراكس)، إلا أن جودة السلاح ظلت ضعيفة، ما يشير إلى أنه لم يستطع استعادة القدرات بعد ضربات الأميركيين لمواقع الإنتاج .

وقد أكد (العفاري) هذا الأمر، فعندما زار موقع الإنتاج في عام 2016، وكانت هذه هي المرة الأخيرة، وجد أن المشروع في حالة فوضى، واضطر للاستعانة بعمال غير

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

مؤهلين؛ بسبب عدم توفر الباحثين العلميين، قائلاً "كان برنامجاً بدائياً وبسيطاً.. كان العاملون فيه غير متعلمين، وليست لديهم المهارات الأساسية".

ويلفت التقرير إلى أنه في اليوم ذاته الذي زار فيه العفاري موقع الإنتاج، ركب سيارته وقادها في الطريق الصحراوي باتجاه تلعفر لزيارة والدته ، ولم يكن يعلم أنه مراقب ، حيث استطاعت المخابرات تحديد هاتفه النقال ، وقبضت عليه في الطريق عندما لاحقته أربع مروحيات .

وأكد المسؤولين في وحدة مكافحة الإرهاب الكردية، إن العفاري كان مفيداً ، حيث قدم أسماء، وحدد مواقع تم ضربها لاحقاً ، مشيرة إلى قول خبير الأسلحة من جامعة ميريلاند هيربرت تينسلي، إن تنظيم داعش مُنع من تطوير برنامجه و" لم تتحسن قدراته".

كما ذكرت "واشنطن بوست" في تقريرها بالإشارة إلى قول تينسلي "على الجانب التكتيكي نجح التنظيم في استخدام السلاح الكيماوي لمنع تقدم عدوه ، أما على المستوى الاستراتيجي فقد كانوا هواة".

إلا أن هذا لا يمنع من أن التنظيم كان وما زال يسعى لامتلاك أسلحة كيميائية قد تؤدي إلى هجمات كارثية إن لم يتم معالجتها بشكل استباقي وتهديم البنى التحتية لمثل هذه القدرات .

إذاً ، القلق هو من إمكانية سيطرة الإرهابيين على مواقع تصنيع أو خزن الأسلحة الكيميائية ، قد ظل هاجساً لدى الدول الكبرى<sup>(1)</sup> . لذا أطلقت الولايات المتحدة وروسيا المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لمنع الإرهابيين من حيازة أو نقل أو استخدام مواد نووية ومواد مشعة أو أجهزة متفجرات مصنوعة محلياً ، فضلاً عن الأعمال

(1) د. عبد الرحمن ارشدي الهواري ، التعريف بالإرهاب وأشكاله ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف للتدريب والعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ٦٢- ٦٣ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

العدائية ضد منشآت نووية تؤدي الى انبعاثات خطيرة (1) . سلّطت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية الضوء على كيفية حصول تنظيم "داعش" على أسلحته، كاشفةً عن تفاصيل تظهر اعتماده على أساليب بارعة تؤكد مدى وحشية التنظيم. يشير التقرير إلى أن القوات العراقية، عثرت على 3 قذائف صاروخية "آر بي جيه"، تحتوي رؤوسها على مادة كيماوية تشبه خردل الكبريت، وهو سلاح كيماوي محظور، يتسبب في حرق جلود الضحايا ومهاجمة أجهزتهم التنفسية. ويقول سليمان بلاك، وهو مسؤول عن تحليل الأسلحة في وزارة الخارجية الأمريكية، إن مستوى إنتاج أسلحة التنظيم "لم نر مثيلاً له مطلقاً" لدى أية قوات غير رسمية. وتشير الصحيفة إلى أن التنظيم يستخدم الصواريخ الكيماوية المُتهالكة والقذائف المتبقية من برنامج الأسلحة الكيماوية العراقي المنتهي، وعندما سيطر تنظيم "داعش" على مساحات واسعة من المناطق والمدن الكبيرة في عام 2014، استولى أيضاً على متاجر ومصانع، تحتوي على مكابس هيدروليكية، ومعدات لطرق الحديد، وآلات تُدار بواسطة الحاسب الآلي، وآلات صب البلاستيك عن طريق الحقن. وعلاوة على ذلك تحرك التنظيم ليسيّط على كلية جامعية للتقنية ومعمل جامعة على الأقل. وأسهمت هذه البنية التحتية في إحداث طفرة في إنتاج أسلحة التنظيم.

وقال داميان سبليترز، مدير عمليات مؤسسة "كونفليكت أرامنت ريسيرش" في العراق وسوريا، وهي شركة خاصة تراقب وتُحقّق في تصنيع وانتشار الأسلحة وأجرت عملاً ميدانياً في كلتا الدولتين أثناء الحرب، إن هناك جهازاً إدارياً يقف وراء قدرات التسلّح لدى التنظيم ويتولّى مهمة الإشراف على تطوير وتصنيع الأسلحة.

وبينما كان عمال إزالة الألغام يعثرون على الأسلحة، يقول ماكينلاي إنهم كانوا يصادفون، بوتيرة منتظمة، أجهزة مُرتجلة ذات تصميم يسمح لمقاتلي التنظيم بالاختيار

(1) اليسون ج. ك. بيلز وآخرون، التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: عامر الأيوبي وأمين الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٧٤٢.

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

من بين أجزاء موحدة المعايير وتركيبها بسرعة، وتابع: "كانت الأجهزة عبارة عن مجموعة من ألواح الضغط، والشحنات المتفجرة، ومفاتيح التشغيل. إنها مكونات يمكن تركيبها عند الضرورة. إنها قدرات ماهرة ومثيرة للإعجاب".

وقال ماكينلي إن الجماعة وحدت أيضاً أشياء أخرى، بما في ذلك، رسوم تكميلية لمدافع الهاون لتوسيع نطاقها، وفتيل مُشترك وقنبلة مرتجلة، وقال إنَّ عمال إزالة الألغام يشيرون إليها على أنَّها لغم أرضي.

وتشبه الألغام لغم إيطالي مضاد للأفراد يطلق عليه اسم "في إس-50"، على الرغم من أن نسخة "داعش" أكبر بكثير، وهو الأمر الذي دفع عمال إزالة الألغام إلى الإشارة إليه مجازاً باسم "في إس-500".

ومع مرور الوقت، أصبحت الألغام المُنتجة حديثاً من طراز "في إس-500" مقاومة للماء بشكل متزايد، وهو الأمر الذي يطيل من عمرها في الأرض. وعلى نحو مماثل، فإن فتيلة السلاح المُهاجم التي أطلقتها "داعش" تظهر علامات على أنها صُنعت لتكون مقاومة للرطوبة والصدأ. ويقول باراجاس : "في كل مرة كنت أجري فيها اختبار متفجرات على المعدات الحربية المدفونة في الأرض، إذا وجدت أنَّها متصلة بمفاتيح الضغط، كانت تكشف نتائج الاختبارات أنها "متفجرات محلية الصنع".

وشارك تنظيم "داعش" في عمليات كسح مُنظمة، بما في ذلك جمع القنابل أمريكية الصنع التي أسقطتها الطائرات الحربية للتحالف وتغيير استخدام قوتها المتفجرة.

ثانياً. واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية ( احصائيات حول العالم )

ان تعقد عمليات التهريب وتدفق الأسلحة جعل من الصعب على المختصين وضع احصائية دقيقة لكميات وأنواع الاسلحة المتدفقة ، اذ ان اغلب المعلومات عن تهريب الأسلحة تأتي من خلال الأسلحة التي يتم ضبطها بعد انسحاب او دحر التنظيمات

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

الإرهابية ، ليتم فحصها ومعرفة البلد المنشأ و البلد الذي بيعت له ، ومن ثم تحليل الية وصولها الى يد هذه التنظيمات .

ان عمليات التهريب تحدث عن طريقين الاول : برأ يحدث بين الدول المتصلة جغرافياً بمناطق صحراوية او وعرة ، والثاني : عن طريق البحر ويكون أقل كلفة واكثر حمولة يكون في حالات لا تنطبق فيها الطريقة الاولى (1).

تشير بعض التقارير التي صدرت مؤخراً أن أغلب الأسلحة التي استخدمها تنظيم داعش المتطرف منذ العام 2014 قادمة من الصين وروسيا وأوروبا الشرقية.

وعمل فريق بلجيكي لأبحاث تسليح النزاعات ، على الأرض عبر خطوط مواجهة "داعش" في كل من سوريا والعراق في الفترة بين تموز 2014 و تشرين الثاني 2017. وتم تحليل ما يربو على 40 ألف قطعة تم استردادها من التنظيم المتطرف ، وتحرك الباحثون بصحبة قوات محلية منخرطة في قتال "داعش" ، وهي بشكل رئيسي قوات حكومية في العراق وقوات كردية في شمال سوريا، ودرسوا كل ما تم الاستيلاء عليه أو خلفه "داعش" وراءه في المناطق المحررة.

وعثر الباحثون على أسلحة وذخائر ومكونات كيميائية اشترتها التنظيم المتطرف لتصنيع عبوات ناسفة لاستخدامها في المعارك ، مضيفين أن ذخائر كان يتم نقلها إلى جماعات متناحرة في أجواء من الفوضى والعنف وجدت طريقها إلى "داعش". وبينما توصل التقرير إلى أن ٩٠٪ من الأسلحة والذخائر جاءت من الصين وروسيا وأوروبا الشرقية، فإن بعض الأسلحة التي حصلت عليها المعارضة السورية تحولت إلى أيدي مقاتلي "داعش" خلال المعارك.

(1) طه عثمان الفراء ، بعض الخصائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وتأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٦١.

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

أي ان "الإمدادات الدولية بالأسلحة إلى فصائل مختلفة في النزاع السوري أدت بشكل كبير إلى زيادة كم ونوعية الأسلحة المتاحة لداعش، وبفارق كبير عما كان يستولي عليه التنظيم خلال المعارك".

أن إحدى الإشكاليات تمثلت في أن "داعش كان قادراً على تصنيع سلاحه وعبواته الناسفة بفضل سلسلة إمدادات قوية" بدأت في عام 2014. وهذا ما أكده (داميين سبليترز) قائد فريق الباحثين.

وفي الوقت الذي خسر فيه التنظيم المتطرف معقله في سوريا والعراق، الرقة والموصل، وأغلب الأراضي التي سيطر عليها في البلدين، فإنه لا يزال يحتفظ بأسلحة ثقيلة ، مثل الأسلحة المتقدمة المضادة للدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى ، بالإضافة إلى المتفجرات المعقدة والتي لا تزال تمثل خطراً على الولايات المتحدة والتحالف الدولي لمحاربة "داعش". وعلى المنطقة بأسرها .

كما كشف الباحثون أن الأسلحة والذخائر التي اشتراها داعش تم تصنيعها خلال العقد الأخير ووصلت إلى التنظيم الإرهابي (1). وهذا ما يؤكد ان التنظيم يستمد قوته وبدعم صموده من خلال تدفق أسلحة حديثة الصنع تم تهريبها الى هذه التنظيمات .

كشف تقرير نشرته مؤسسة أبحاث التسليح، المعنية بالتحقق من مصدر وصول الأسلحة إلى جميع الجماعات المتحاربة في معظم العالم، عن أن معظم أسلحة تنظيم "داعش" الإرهابي، حصلت عليها من الولايات المتحدة والسعودية.

وأشارت المنظمة إلى أنها توصلت إلى تلك النتيجة بعد ثلاثة أعوام قضاها باحثوها في سوريا.

(1) نظام الانترنت لتسجيل سجلات الأسلحة غير المشروعة وتعقبها ، على الموقع الإلكتروني :

<https://www.interpol.int/Crime-areas/Firearms-trafficking/INTERPOL-Ilicit-Arms-Records-and-tracing-Management-System-iARMS>

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

وتوصلت المؤسسة إلى ما وصفته بـ "أدلة دامغة" على أن "داعش" اشترى معظم الأسلحة الخاصة به من جهات في أوروبا الشرقية، كانت قد اشترتها في وقت سابق إما من أمريكا أو السعودية.

وأوضحت أن بعض تلك الأسلحة كان يتم نقلها إلى سوريا إلى جماعات المعارضة التي تحارب هناك ، وفي كثير من الحالات تحولت تلك الأسلحة إلى حيازة داعش ، سواء عن طريق دعم مباشر من مجموعات المعارضة المدعومة من أمريكا ، أو تم بيع تلك الأسلحة في ( سوق سوداء ) داخل سوريا ، وهي ظاهرة معروفة هناك .

وأكد التقرير ان : " نسبة كبيرة من الأسلحة، التي تم فحصها من قبل باحثينا، كان مدون عليها أنها معدة للاستخدام العسكري للجيش الأمريكي أو السعودي، وغير مخصصة للبيع".

وأوضحت أن أحد الأماكن التي فتشها باحثو "مؤسسة أبحاث السلاح" في أيار 2015، عثر فيها على صاروخ بلغاري من طراز "بي جي-7 تي" ، وكانت بلغاريا قد حصلت عليه من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" بشكل رسمي ، مذيل عليها أن تلك الصواريخ لا يعاد تصديرها، وفي نهاية المطاف وصل الصاروخ إلى قوات داعش بالقرب من الحسكة".

وأردفت: "مثل ذلك الصاروخ عثر الباحثون على قاذفات صواريخ وبنادق هجومية بلغارية ورومانية تم استيرادها لمصلحة الولايات المتحدة ، بموجب ترخيص لشركة تدعى : "كايسلر للدعم الشرطي" .

وأشار التقرير إلى أن تلك الشرطة المفترض أنها تورد معدات عسكرية لوكالات إنفاذ القانون الوطنية الأمريكية، لكن المؤسسة اكتشفت أن الشركة تقوم بأعمال "من الباطن" لتوقيع اتفاقات عسكرية سرية مع دول ومنظمات عديدة بخلاف دعمها لمؤسسات إنفاذ

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

القانون الأمريكية ، حيث اكتشفت المؤسسة أنها كانت تورد أسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال فترة تأجج الحرب الأهلية هناك<sup>(1)</sup>.

نفت السعودية من جانبها ، وعلى لسان "أنور عشقي" ، الخبير الاستراتيجي السعودي ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، أن يكون هذا التقرير دليلاً على تورط المملكة العربية السعودية في دعم الإرهاب، أو تمويل المسلحين وإمدادهم بالأسلحة.

وقال الخبير الاستراتيجي السعودي، في تصريحات خاصة لـ "سبوتنيك"، إنه في هذه الأيام اختلطت الأسلحة وأنواعها، لذا لا يمكن اتهام أي دولة بموجب السلاح الموجود بيد الإرهابيين.

"أذكر أن أسامة بن لادن، قبل أن يتحول إلى الإرهاب، قال لي إن لديه سفينتين تتمركزان في البحر، محملتين بكافة أنواع الأسلحة، فالأسلحة الآن ، سواء الروسية أو الأمريكية - أصبحت متاحة في الأسواق لمن يشتري، ولا يحدد طبعاً إذا كان إرهابياً قام بشراء السلاح أو غيره ، فهذا لا يعني أن الدولة هي التي دعمت الإرهابيين به". وتابع: "لكن على حد معرفتي، فإن الإرهابيين لا يمكن أن تقوى شوكتهم أو ينتشروا، إلا إذا كانت ورائهم دول، والآن بعد انتشار داعش وغيرها، تبين أن هناك دولاً ترعى الإرهاب، وليس فقط رعاية ودعم بشكل خفي، وإنما بشكل ظاهر تحتضن هؤلاء الإرهابيين في بلادها، وتوفير الملاذ الأمان لهم".

(1) ادم تايلور، مقال بعنوان " لا يهمني ان تسميهم داعش او الدولة الإسلامية المهم هو دحرهم ، صحيفة واشنطن بوست ، على الموقع الإلكتروني : <https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/08/13/it-doesnt-matter-if-you-call-it-isis-isil-or-islamic-state-the-extremist-brand-is-winning/>

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

وأكد على أن "مراكز الأبحاث والدراسات من هذا النوع تبين أن السلاح موجود بيد الإرهابيين، ولكن هذا ليس الطريق الوحيد للتحليل، ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية تورطت في ذلك<sup>(1)</sup>.

كما ان تقرير صادر عن " وحدة المتابعة والعقوبات " التابعة للأمم المتحدة قد اشارت الى ان الاسلحة المهربة الى داعش تمر عن طريق تركيا ، وكان رد المتحدث باسم الخارجية التركية " طانجو بيلغيج " ان هذا التقرير لا يمتلك اساساً من الصحة فتركيا أدرجت الجماعات المتطرفة في سوريا الى قائمة التنظيمات الإرهابية<sup>(2)</sup>

ويخلص الباحث في شؤون الجماعات المسلحة الدكتور هشام الهاشمي قوله : " عجز المئات من مختصي الإرهاب والاعلام وخبراء الجماعات المسلحة من اثبات وبالدليل العلاقات السرية بين داعش ونظام سياسي دولي رسمي علني أو مخابراتي سري " <sup>(3)</sup>. يبدو ان ظاهرة التهريب الدولي لكافة المواد ومنها الأسلحة ، تتبنى هدفين اساسيين الاول هو الحصول على الأموال ، والثاني هو هدف سياسي من خلال امداد الجهات المتصارعة بالسلاح للحيلولة دون انتهاء الصراع قبل تحقيق اهداف الجهات التي تقف وراء هذا الامداد ، ولتعد عملية التهريب واختلاف اساليبها في إيصال الأسلحة واستلام الأموال يُصعب معرفة الجهات الرسمية ( ان وجدت ) التي تقف وراء مافيا التهريب . الا ان توفرت الإرادة الحقيقية لدى المجتمع الدولي في إيجاد اليات ناجعة لانهاء ملف التهريب .

(1) تقرير يتهم السعودية وامريكا بدعم داعش ، والسعودية ترد ، على الموقع الإلكتروني :

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/201804021031251753-](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201804021031251753-)

(2) احمد جمعة ، الامم المتحدة تكشف تورط تركيا في تهريب أسلحة داعش ، على الموقع الإلكتروني :

<https://www.youm7.com/amp/2014/12/31/>

(3) هشام الهاشمي ، عالم داعش : تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، بيروت - لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٩ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

ثالثاً. التمويل او الانفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

ان من اهداف التنظيمات الإرهابية الأساسية هو الحصول على أسلحة متطورة ليكسبها ثقة كبيرة في النفس لتوسيع وتطوير عملياتها ، كما انه سينعكس على استراتيجيتها العسكرية في مواجهة الطائرات التي من الممكن ان تستهدفها هذه الجماعات<sup>(1)</sup> لتقوض المساحة الشاسعة بين طرفي الصراع في الحرب اللاتماثلية بين القوات النظامية من جهة والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى ، ولأن هذه الاسلحة مكلفة لذا تطلب توفير مبالغ مالية ضخمة من ميزانية هذه التنظيمات التي تكون اغلب مصادرها من التالي :

1 . تبرعات اثرياء الخليج : هناك مجموعة كبيرة من الأثرياء في الدول

الخليجية تعمل على تمويل التنظيمات الإرهابية خصوصاً في العراق و سوريا . منهم على سبيل المثال " احمد الحسني " السعودي الجنسية واحد الداعمين الرئيسيين ل " أسامة بن لادن " والذي قدم كامل الميزانية لعملية خطف الطائرات في احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، كما استطاع " ابي مصعب الزرقاوي " جمع مبالغ تجاوزت المليون ومئة الف ريال وسيارات من متبرعين اثرياء<sup>(2)</sup> .

2 . أموال الصدقات والتبرعات والزكاة : من خلال المنابر التي تشجع

المسلمين على توجيه أموال الزكاة والتبرعات والصدقات لتأييد " الجهاد والمقاومة " بحسب تعبيرهم<sup>(3)</sup> .

3 . التمويل الدولي : اظهر تقريراً لوزارة الخارجية الامريكية ان تمويل

التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا يأتي من عدة دول ومنها ( دول الخليج ، باكستان ، الجزائر ، تركيا ، مصر ، لبنان ، غانا ، السودان ، السويد ، بريطانيا ، استراليا ، بنجلاديش ، تايلاند ، وغيرها من الدول ) من خلال

(1) ادريس لكريني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

(2) خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٨ .

(3) المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

نشاطات قانونية بأسماء وهمية . كما ان بعض دول الخليج مولت في بداية الازمة السورية جماعات مسلحة لغرض دعمها ضد نظام بشار الأسد قبل ان تتقلب هذه الجماعات الى مصدر مهدد الى دول الخليج ذاتها (1) .

4 . **مبالغ فدية المخطوفين الأجانب** : ساومت التنظيمات الإرهابية ومن خلال اختطافها لمواطنين أجانب وموظفين دوليين او صحفيين ، ذوي المختطفين على مبالغ كبيرة وصلت في عام ٢٠٠٨ الى ١٢٨ مليون دولار اغلبها من حكومات أوروبية دفعتها لقاء الافراج عنهم (2) .

5 . **عوائد التهريب** : من النفط والآثار والمخدرات والاتجار بالبشر .. الخ ، اذ تصل العوائد اليومية من النفط المهرب ما بين ٢ الى ٤ ملايين دولار ، وبأقل من خمس سعره الحقيقي (3) .

6 . **الابتزاز** : تعمل التنظيمات الإرهابية على ابتزاز المواطنين تحت ذرائع مختلفة كدفع الجزية او بصيغة ضرائب شهرية علي المؤسسات المحلية (4) .

7 . **عائدات أخرى** : مثل تجارة الحبوب و السرقة والنهب للمؤسسات الحكومية ، كالمصارف وغيرها(5).

ان توفير الأموال والدعم للجماعات الإرهابية عبر توفير المبالغ الكبيرة التي تعد عامل الإستمرار الرئيسي في العمليات الإرهابية ، والتزويد بالمعدات اللازمة في هذه العمليات ، ويتمثل بتزويد تلك الجماعات بأجهزة وأسلحة حديثة ومواد متفجرة بصورة

(1) خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .

(2) محمد العمر ، اسطورة داعش : إرهاب الخلاف ودهاليز التمويل ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، دار مدارك للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٩ – ١٥١ .

(3) نضال حمادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

(4) عبد الباري عطوان ، الدولة الإسلامية : الجذور ، التوحش ، المستقبل ، بيروت - لبنان ، دار الساقى ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦ – ٤٧ .

(5) خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٨ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

مباشرة عبر تهريبها وصولاً الى معاقل الإرهاب ، عن طريق المنافذ الحدودية عبر تسهيل مرورها او عن طريق التهريب (1)

بالنتيجة ، تشغل ميزانية " وزارة الحرب " كما تسميها التنظيمات الإرهابية اغلب الواردات المالية للتنظيمات الإرهابية اذ انها لا تملك مشروعاً تطويرياً على المستوى الخدمي او التعليمي او غيره بل بالاتجاه العسكري البحت ، من تسليح وتجهيز وتمويل العمليات الإرهابية ، وكلما ضيقت الدول الخناق على مصادر تمويلها من جهة و مصادر السلاح من جهة أخرى ازدادت الحاجة الى التمويل والتسليح بشكل اكبر ، مما يشير الى ظهور سباق للتسلح لهذه التنظيمات الإرهابية كخيار استراتيجي ومصيري .

### خاتمة

لقد اضحى تهريب الأسلحة بكل أنواعها في الوقت الراهن من أخطر التهديدات التي تواجه استقرار العالم بصورة حقيقية ، وتزداد مخاطر هذه الآفة في المناطق التي تتعرض للتوتر والنزاعات او الحروب التي تنتج جميعها فراغاً أمنياً ، على الرغم من التشريعات الداخلية للدول والاتفاقات الدولية المتعددة التي تحرم هذه التجارة الا ان هذه التجارة من العوامل المغذية لمجموعة الجرائم الأخرى والتي تؤثر على الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية ، وتتحكم فيها دول ومنظمات و افراد يحركهم مبدأ الربح المادي السريع بالإضافة الى المصالح الاستراتيجية ، التي تترج بالأمن والاستقرار الدوليين الى الاضطراب والفوضى .

ويبقى السؤال المطروح : هل ان الحرب على الإرهاب بالطرق التقليدية ساهم في تحييده ام انتشاره واتساعه ؟ اذ يقول روبرت غريني المدير الأسبق لوحدة مكافحة

(1) صادق علي حسن ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ ، ص ٨٩ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

الإرهاب التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية : " اننا نخلق أعداءً أكثر عدداً من الذين نقضي عليهم في ميدان القتال " (1) .

### المقترحات

- 1 . ضرورة اجراء دراسة ( ميدانية ) لمعرفة كيفية القيام بعمليات التهريب ، وبالتالي وضع معالجات واقعية و حقيقية لسد الثغرات وقطع الطريق امام المهريين .
- 2 . توحيد الجهود الأمنية ( الدولية ) على أسس سليمة هدفها الأساس الحد من عمليات التهريب .
- 3 . الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود ومنع تسلل الإرهابيين وإيقاف أنشطة التهريب.
- 4 . التنسيق العالي بين الدول المتشاطئة في مكافحة التهريب عن طريق البحر.

### قائمة المصادر

#### أ. الكتب

- 1 . العمر، محمد ، اسطورة داعش : إرهاب الخلاف ودهاليز التمويل ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، دار مدارك للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ .
- 2 . الفراء ، طه عثمان ، بعض الخصائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وتأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ .

(1) نقلاً عن ، عبد البارى عطوان ، ما بعد بن لادن : القاعدة ، الجيل التالي ، بيروت - لبنان ، دار الساقى ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣٥ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

3. الهاشمي ، هشام ، عالم داعش : تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، بيروت - لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .
4. الهواري ، عبد الرحمن ارشدي ، التعريف بالإرهاب وأشكاله ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف للتدريب والعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
5. بانتوشي ، رافاييلو ، تطور لاحق في اعلام القاعدة ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي - الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
6. حمادة ، نضال ، خفايا واسرار داعش : من عمامة أسامة بن لادن الى قبعة صدام حسين ، بيروت - لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .
7. سنغ ، راشمي ، عسكر طيبة فصيل للقاعدة في باكستان ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي - الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
8. عطوان ، عبد الباري ، الدولة الإسلامية : الجذور ، التوحش ، المستقبل ، بيروت - لبنان ، دار الساقى ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٣ .
9. عطوان ، عبد الباري ، ما بعد بن لادن : القاعدة ، الجيل التالي ، بيروت - لبنان ، دار الساقى ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ .
10. عكاشة ، خالد ، امراء الدم : صناعة الإرهاب من المودودي الى البغدادي ، القاهرة - مصر ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

1 1 . ك بيلز ، اليسون ج . وآخرون ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ،  
ترجمة : عامر الأيوبي و أمين الأيوبي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة  
العربية ، ٢٠٠٧ .

1 2 . لكريني ، ادريس ، تنظيم القاعدة وتركة السلاح الليبي بعد الثورة ، من  
كتاب : ربيع القاعدة ، دبي - الامارات العربية المتحدة ، مركز المسبار  
للدراسات والبحوث ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ .

### ب. الرسائل الجامعية

1 . حسن ، صادق علي ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب  
الدولي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة  
النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ .

2 . مجيد ، مشتاق نوري ، تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات  
الإرهابية في العراق وسوريا ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة  
المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ .

### ج. المواقع الالكترونية

1 . نظام الانترنت لتسجيل سجلات الأسلحة غير المشروعة وتعبئها ، على الموقع  
الالكتروني :

[https://www.interpol.int/Crime-areas/Firearms-  
trafficking/INTERPOL-Ilicit-Arms-Records-and-tracing-  
Management-System-iARMS](https://www.interpol.int/Crime-areas/Firearms-trafficking/INTERPOL-Ilicit-Arms-Records-and-tracing-Management-System-iARMS)

2 . تايلور ، ادم ، مقال بعنوان " لا يهمني ان تسميهم داعش او الدولة الإسلامية  
المهم هو دحرهم ، صحيفة واشنطن بوست ، على الموقع الالكتروني :

## Arming terrorist groups - manufacturing and smuggling

<https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/08/13/it-doesnt-matter-if-you-call-it-isis-isil-or-islamic-state-the-extremist-brand-is-winning/>

3. تقرير يتهم السعودية وامريكا بدعم داعش ، والسعودية ترد ، على الموقع الإلكتروني :

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/201804021031251753-](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201804021031251753-)

4. جمعة ، احمد ، الامم المتحدة تكشف تورط تركيا في تهريب أسلحة داعش ، على الموقع الإلكتروني :

<https://www.youm7.com/amp/2014/12/31/>

# الإنفاق العسكري والتنمية

## الإنفاق العسكري والتنمية

المدرس المساعد: مروان محمد سهيل

### تقديم

شكل الأمن هاجس دائم للفرد والمجتمعات الانسانية، بل كان من المطالب الاساسية لها على مر التاريخ ، فهو نقيض الخوف ، بالتالي كانت الشعوب وعلى مر العصور تسعى لتوفير عناصر أمنها باعتبار ان الأمن هو النقطة الابرز والرئيسية لوجود وديمومة باقي متطلبات الحياة الانسانية إقتصادية وإجتماعية . ومن هذا المنطلق حرصت الدول وعلى طول مراحل تطورها العمل لتوفير الموارد اللازمة للحفاظ على أمنها والدفاع عن وجودها وضمان استمراريتها وتوسعها ، في ظل صراعات شهدتها الانسانية منذ بداية وجودها وهنا كان الارتباط واضحاً بعلاقة جدلية بين توفر الموارد الضرورية ودوران العجلة الاقتصادية وديمومتها وتطويرها (التنمية ) من جهة وبين الحصول على الادوات اللازمة لاستمرارية تلك العجلة عن طريق توفير الأمن وما يتطلبه من ادوات مادية وبشرية ودعم وتدريب ( الإنفاق العسكري) .

لذا سنتناول في هذا التقرير المختصر، العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية وتأثير كل منهما على الآخر من خلال تسليط الضوء على واقع تجربة هذه العلاقة في الاطار الداخلي للدولة وضمن نطاق علاقاتها الخارجية .

### Abstract

The Sense of security has always been an premonition for the individual and human societies. It has been one of the basic demands along history; It is the antithesis of fear. Therefore, people and

# الإنفاق العسكري والتنمية

throughout the ages have sought to provide security.as it is the most important and central point of existence and sustainability of the other requirements of human economic and social life. In this respect, States and throughout their stages of development have endeavored to provide the necessary resources to maintain their security, defend their existence, and ensure their continuity and expansion, at mosphere of the conflicts witnessed by humanity since its creation.

And Here, the link was evident in a dialectical relationship between the availability of the necessary resources and the rotation of the economic movement, its sustainability and its development, on the one hand, and the acquisition of the necessary requirements for the continuation of that movement through the provision of security, the required material and human resources and support and training.

أولاً:- مفهوم الإنفاق العسكري ومحدداته

## 1) مفهوم الإنفاق العسكري

قبل الدخول بتفاصيل موضوع الإنفاق العسكري، لابد في البداية من تعريف مفهوم الإنفاق العسكري ، اذ تم تناوله بعدة تعريفات تنصب بمجملها على ما تخصصه الدولة من أموال وموارد على الأنشطة العسكرية من اجل ضمان أمنها والحفاظ على قوتها السياسية والاقتصادية ومكانتها الدولية .

الا اننا سنكتفي بالتعريف المعتمد لدى معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي (Sipri) بأنه الإنفاق على الجهات التالية:-

1- القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام

2- وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الاخرى المشاركة في المشاريع الدفاعية

## الإنفاق العسكري والتنمية

3- القوات شبه العسكرية عند الحكم بانها دُرِّبَتْ وجُهِّزَتْ لتنفيذ عمليات عسكرية

4- الانشطة الفضائية العسكرية .

وكذلك يتضمن كل النفقات الرأسمالية والحالية المخصصة ل:-

أ- المستخدمين العسكريين والمدنيين بما في ذلك معاشات تقاعد المستخدمين

العسكريين والخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم .

ب- العمليات والصيانة .

ت- المستريات .

ث- البحث والتطوير في المجالات العسكرية .

ج- المساعدات العسكرية (على شكل نفقات عسكرية تتحملها الدولة المانحة) لكنه لا

يتضمن الدفاع المدني ولا النفقات الجارية على الانشطة العسكرية السابقة ، مثل

مستحقات قدامى العسكريين ، وتسريح العناصر ، وتعديل الاسلحة وتدميرها .

### (2) :- محددات الانفاق العسكري

يعد الانفاق على العسكري من الاولويات التي تحددها الدول من اجل تحقيق اهدافها

الاستراتيجية المتمثلة بالسعي لتحقيق خططها التنموية في شتى المجالات والمحافظة عليها

من خلال تأمين بيئة آمنة ملائمة لتلك التنمية ، وتوفير السُّبُل العسكرية والامنية التي

تتطلبها المحافظة على استقرار الوضع الداخلي وتأمين الحدود الخارجية للدولة وموقعها

الدولي ، بالتالي فقد كانت هناك محددات تساهم في تحديد ارتفاع او انخفاض مستوى

الانفاق العسكري تتلخص بعوامل رئيسية :-

1- العوامل الجغرافية ، اذ يعتبر العامل الجغرافي من العوامل المهمة في تحديد قوة

وضعف الدولة اقتصاديا وسياسيا وانعكاس هذه العناصر على وضع الدولة داخليا

## الإنفاق العسكري والتنمية

أو ضمن إطار علاقاتها الدولية ، ويتمثل العامل الجغرافي من خلال عدة نقاط منها:-

أ- الموقع الفلكي للدولة أو موقعها بالنسبة لخطوط الطول والعرض ، فعلى الرغم من ان موقع الدولة لم يعد يأخذ حيزاً كبيراً في تحديد قوة او ضعف الدول والشعوب ،عكس ما كانت تؤمن به النظريات القديمة من خلال تفسير تأثير الشعوب بالجو في المناطق الحارة وما تؤدي تلك الاجواء من تنشيط للنشاط أو شعورهم بالعبودية عكس سكان المناطق المعتدلة او الباردة ، تلك النظريات التي كانت تواكب حالة العنصرية السائدة آنذاك ، لكننا لا يمكن ان نستبعد اختلاف تأثير المناخ بين المناطق المعتدلة وبين المناطق شديدة البرودة أو الحرارة لكنه اصبح تأثير ضعيف وغير مستقر .

اذ يتضح تأثير المناخ بشكل اكبر في مدى استغلال الارض اقتصاديا وهي عنصر من عناصر قوة الدولة ، فان الاراضي المزروعة في الولايات المتحدة الاميريكية على سبيل المثال تفوق نظيرتها في روسيا على الرغم من ان مساحة روسيا تساوي ضعف مساحة الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك الى ان روسيا تقع معظمها الى الشمال من دائرة العرض 50 شمالاً وهي مناطق شديدة البرودة .

ب- الموقع بالنسبة لكتل اليابسة والمسطحت المائية ، فقد تكون الدولة بحدود بحرية تماماً كالجزر البريطانية واليابان أو دول تغلب على حدودها الصفة البحرية كالبرتغال واسبانيا أو تغلب على حدودها الصفة البرية كالمانيا وايطاليا او دول بحدود برية تماماً كالنمسا وافغانستان والنيجر. من خلال تلك

## الإنفاق العسكري والتنمية

الاختلافات تتحدد نوعية التسلح وعدد القوات المسلحة التي تؤمن حدود كل دولة .

ت- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة أو الحدود السياسية ، من حيث وجود موانع طبيعية كالصحاري او الجبال أو وجود حدود متداخلة مع دول اخرى ، فموقع المانيا واشتراكها بحدود مع عدة دول على سبيل المثال كان يجعلها دائما في خوف من تطويقها مما أدى الى نجاح الحزب النازي قبل الحرب العالمية الثانية في الدعاية والخطب والخرائط في الدعوة الى التسلح .  
بالاضافة الى حجم الدولة أو مساحتها ،على الرغم بانه لا توجد مساحة مثالية تقاس على اساسها قوة الدولة ، لكن عموما صغر مساحة الدولة تعتبر من نقاط ضعفها وليس بالضرورة العكس هو صحيح ، لكن زيادة مساحة الدولة يمكن اعتباره من عوامل قوتها لما توفره هذه المساحة بما يسمى ( عمق استراتيجي )

2-العوامل الاقتصادية ، اذ يعتبر توفر الموارد الاقتصادية من ابرز عوامل زيادة الانفاق العسكري ،فالدولة التي تتمتع بوجود موارد اقتصادية سواء كانت أولية او طبيعية كالنفط مثلا والتي تعتبر مصدر مهم من مصادر النقد الاجنبي ،أو من خلال وجود معدل عالٍ من التنمية الاقتصادية ،وبالتالي انعكاس هذه التنمية على زيادة الانفاق على التسلح باعتباره أحد ادوات المحافظة على التنمية المتحققة عن طريق ضمان الامن الداخلي للمواطن وتأمين الحدود الخارجية للدولة .

3-الاستقرار السياسي ، وهو من ابرز محددات الانفاق خاصة في مجال توفير الامن الداخلي للدولة ،وهو ما تجسد بشكل واضح في التاريخ المعاصر للدول النامية بغياب الاسلوب الديمقراطي في عملية تداول الحكم ، وسيطرة انظمة حكم عسكرية

## الإنفاق العسكري والتنمية

جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية ، اذ كانت القوة العسكرية هي الاداة الرئيسية سواء في معالجة المشكلات السياسية أو بالمحافظة على الوضع الجديد ، والذي تطلب الاستمرار بوجود قوة عسكرية تواجه اي تهديد محتمل للنظام العسكري القابض على السلطة .

4- سباق التسلح خاصة والذي تجلى بشكل واضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة حيث كان سباق التسلح أولى وسائلها المعلنة ، اضافة الى تمويل الحروب بالنيابة، ودعم وتجهيز حركات التمرد ، عدا عن السباق في امتلاك السلاح النووي والذي استمر حتى بعد نهاية الحرب الباردة .

### ثانياً : - التنمية وعلاقتها بالامن

عُرِّفت التنمية بعدة تعريفات ، منهم من عرفها بانها ( التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة معينة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها) كما عُرِّفت بانها ( تطوير استثمار الموارد الاقتصادية للدولة على نحو يحقق أهدافها من توفير فرص العمل وزيادة ميزان المدفوعات ، وهي عملية ليست بديهية أو تلقائية وانما عملية تغيير لقوانين ، ولها اهداف ووسائل وقوة دافعة لها ،وهي انتقال من حال التخلف الى حالة التقدم ).

كما اطلقت الامم المتحدة رسمياً خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في كانون الثاني 2016 بتعريفها للتنمية المستدامة واهداف التنمية المستدام (SDG) بأنها ( تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية تسد حاجات الحاضر من دون تعرض قدرة الاجيال المستقبلية على سد حاجاتها الخاصة للخطر) .

## الإنفاق العسكري والتنمية

من هنا يتبين بان التنمية هو توجيه كل الموارد الاقتصادية والبشرية من اجل زيادة معدل متوسط دخل الفرد من الناتج القومي أي تحقيق النمو وصولا الى مرحلة التنمية الشاملة وبالتالي تحتاج هذه العملية الى خطة متناسقة بين مختلف قطاعات الدولة للوصول الى النتيجة المطلوبة ، بتحقيق معدل رفاه إقتصادي يعكس على الجانب الاجتماعي .

لكن بالمقابل فان هذه الخطط التنموية والعمل المشترك يتطلب توفير بيئة ملائمة آمنة لكي تتمكن من تحقيق ما تصبوا اليه ، فلا يمكن ان نجد تنمية بدون أمن ولن نستطيع ان نتلمس فوائد للأمن بدون تنمية ، من هنا حرصت الدول لتسخير الموارد ورسم الخطط لتحقيق هذين الهدفين .

لكن هذه الموازنة بين الانفاق العسكري والتنمية تصاب في احيان كثيرة ببعض الخلل ، بسبب طغيان عنصر الانفاق العسكري على التنمية ، والذي يؤدي بدوره الى زيادة التباعد في التنسيق بين العنصرين وصولا الى العلاقة العكسية ، اي ان ارتفاع نسبة الموارد المخصصة لتوفير الامن يكون على حساب التضحية بالموارد المخصصة لخطط التنمية ومن ثم تأخرها .

### ثالثاً: - الإنفاق العسكري وسباق التسلح

تشير الاحصائيات المثبتة في مجال الانفاق العسكري باستمرار تصاعد وتيرة التسلح على المستوى الدولي ، خاصة مع إزدياد الصراعات الدولية والداخلية في عموم مناطق العالم حتى بعد انتهاء الحرب الباردة .

فعلى الرغم من ان معدل إستجابة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للمطالبة السنوية بتقديم بيانات كان محافظاً على تراجع، فقد قدرّ الانفاق العسكري العالمي 1747 مليار دولار سنة 2013 وهو ما يمثل 2,4 في المئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي أو 248 دولار للفرد.

## الإنفاق العسكري والتنمية

ثم انقسم مستوى الإنفاق العسكري على المستوى الدولي سنة 2016 الى قسمين، القسم الاول شمل زيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي مدفوعة اساساً بزيادة نسبتها 7 في المئة منذ سنة 2010 ، وزيادة نسبة الإنفاق في اوروبا الغربية والوسطى مرتبطة بالتهديدات المتصورة الصادرة من روسيا ، ومخاوف من إرهاب وقاتل تنظيم (الدولة الاسلامية) في العراق وسوريا.

اما القسم الثاني فقد شمل مناطق افريقيا والشرق الاوسط التي انخفضت نسبة الإنفاق العسكري فيها بسبب الهبوط الحاد بأسعار النفط منذ اواخر سنة 2014 ، مما ولد ضغوطا كبيرة على الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على صادراتها النفطية وهو ما انعكس بشكل واضح على مستوى انفاقها العسكري، فالسعودية على سبيل المثال رصدت للإنفاق العسكري 28 في المئة من موازنتها لسنة 2016 ، وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم فإنه ادنى ب12 نقطة مئوية من نسبة ال40 في المئة التي رصدت للإنفاق من موازنة الحكومة سنة 2014 اي قبل بدء ازمة اسعار النفط .

هنا يتبين بأن مستوى الإنفاق العسكري والرغبة في التسلح عموما استمر بالارتفاع متأثرا بالاوضاع السياسية بشكل عام ، والتهديدات الامنية الارهابية بشكل خاص، عدا عن الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط التي باتت مسرح لتجاوزات اقليمية ودولية، ولم ينخفض الإنفاق الا بشكل اضطراري من قبل الدول النفطية التي تأثرت بهبوط أسعاره مما انعكس بشكل واضح على انفاقها العسكري .

### رابعاً :- التأثير المتبادل للإنفاق العسكري والتنمية

يرتبط الإنفاق العسكري دوما بالامن ،فهو احد وسائل حفظ امن واستقرار الدول وأحد أقوى المبررات لإستمراره ، وبما ان غاية تحقيق الامن هو تكوين ركيزة أساسية للنهوض بباقي

## الإنفاق العسكري والتنمية

قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، لذا تعتبر العلاقة بين التنمية والانفاق العسكري علاقة عكسية تتأثر كل واحدة منها بالآخرى .

لكن زيادة الانفاق العسكري بداعي حفظ أمن الدول ومواجهة التهديدات وخاصة بالنسبة للدول ( النامية ) أدى الى ظهور جدل واسع حول جدوى هذه النفقات ، خاصة عندما تستحوذ على كميات كبيرة من المبالغ والموارد التي بالامكان ان تستثمر لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول ، مما أدى الى ظهور رأيين متناقضين فيما يخص اولوية التنمية أم الامن.

الرأي الاول يرجح أولوية الامن ، اذ انه من المعروف ووفقا للجانب النظري والتجربة العملية ، لا يمكن تحقيق التطور والاستقرار دون تحقيق الأمن، حيث لا يستطيع الانسان مواكبة عمليتي التطور والبناء دون ان يأمن على نفسه وماله ، لذلك فان خبراء الأمن كانوا قد اجمعوا على انه لا امن دون تنمية ولا تنمية دون أمن، لان الأمن هو بوابة التنمية وطريق الاستقرار، ومن هنا فان الانسان كان ومنذ بداية تشكيل المجتمعات يبحث عن بلورة مفهوم الامن وفقا لبيئته وحاجاته وظروف حياته من اجل الاستمرار بتوفير مستلزمات ديمومة وجوده وتطوره ، اذن هذا الاتجاه يعتبر ان الاختيار بين الامن والتنمية يكون لصالح الامن، أي لصالح البنديقية على حساب رغيف الخبز ، لذا فان الامن الوطني كما يقول (ادم سميث ) هو احد اهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الاقتصادي ، وان الاختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز الى الدفاع. أما الاتجاه الثاني ، فهو يعتبر بان الانفاق العسكري من معوقات التنمية ويؤثر سلبا في تطور عجلتها ، اذ تؤثر الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية في تقليص نسبة التطور الاقتصادي ومن ثم تأخر التنمية ، ولكل اتجاه من هذين الاتجاهين اسبابه وتصوراته

## الإنفاق العسكري والتنمية

لنتيجة الإنفاق والحفاظ على الأمن او التنمية وعلاقتها بالاستقرار الأمني وموقع الدولة ضمن المجتمع الدولي .

ومن خلال قراءة واقع علاقة التنمية بالإنفاق العسكري عبر التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية ، فيمكننا ان نأخذ حالة فشل تجربة الاتحاد السوفيتي السابق كمثال واضح على التأثير السلبي للزيادة في توجيه موارد الدولة على الجانب العسكري وإهمال بقية الجوانب الاقتصادية ، حيث كان تردي الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد والاعتماد على تصدير المواد الخام وتصنيع السلاح احدى أبرز أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي وعلان الدول المنضوية استقلالها. كما ان الدول وخاصة تلك التي مرت بفترة نزاعات دولية او حروب اهلية وهو ما طغى على المشهد السياسي في الشرق الاوسط بشكل خاص ، او في نطاق الحرب على الارهاب وتثبيت اركان الدولة كما حدث في العراق ، يمكننا ان نتلمس التأثير السلبي للإنفاق العسكري على سير عملية التنمية فيها بل واصابتها بالشلل التام .

ففي حالة الحرب يمكننا ان نرى التأثير السلبي لزيادة الإنفاق العسكري على التنمية ، من خلال توجيه معظم الموارد الاقتصادية لصالح تمويل الحرب وبالتالي تأثر بنية الاقتصاد بقطاعاته الصناعية وحتى الخدماتية ، عدا عن الإهمال الذي سيصيب باقي المؤسسات الاقتصادية ، التي ستحتاج الى فترة من الزمن قبل ان تستعيد نشاطها، مما سيتطلب خطط تنموية منظمة ومدروسة .

فالحروب تلقي بثقل معاناتها على المدنيين ، وفيما يحتدم النزاع تميل المداخل الى الهبوط وترتفع معدلات الوفيات وتنتشر الامراض ، اذ ان الحرب ليست خللاً ثانوياً في مسيرة التنمية فحسب ، لان تكاليف النزاع المباشرة وغير المباشرة تكون مرتفعة لدرجة

## الإنفاق العسكري والتنمية

بانه حتى بعد انتهاء الحرب فان العودة للظروف التي كانت سائدة قبل الحرب تحتاج جيلاً او اكثر ، ثم ستواجه الحكومات صعوبة في قطع نفقاتها العسكرية خاصة مع استمرار وتيرة جرائم العنف الداخلي نتيجة للحالة الاقتصادية التي خلفها النزاع .

وهنا نعود الى العلاقة الجدلية بين التنمية وحفظ والامن والانفاق العسكري ، فالتنمية الاقتصادية تعد عنصراً مهماً داعماً للامن فهي محرك للتطور ، كما انها تعمل على تعزيز المنافسة في استقطاب الاستثمارات وتحفيز النمو ، لتتعدى مفهوم الاستراتيجية الاقتصادية لتشمل مفهوم الامن الخاص بمراد الدولة ذات الطبيعة الاستراتيجية مما يجعل الدولة تنظر الى اي تهديد يستهدف قدراتها الاقتصادية على انه تهديد يستهدف أمنها القومي.

وحيث ان هبوط معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تأثر التنمية ككل يعد أهم أسباب إنتشار التمرد والحروب ، وتوفير فرصة مواتية للارهاب لاستغلال حالة الفقر الذي يكون من أهم الدوافع للانتماء للحركات المسلحة المتطرفة ، مما يثقل كاهل الدولة التي تعاني اصلاً من مشاكل اقتصادية وهي تحاول فرض الامن ، وتستنزف كل موارد الدولة البشرية والاقتصادية لصالح الجهد العسكري والامني ومن ثم زيادة الازمة الاقتصادية التي كانت احد الاسباب الرئيسة في تخلخل الوضع الامني.

كما ان العلاقة بين وفرة الموارد الاقتصادية وزيادة الانفاق العسكري تكون عموماً علاقة ايجابية، اي ان وفرة الموارد الاقتصادية يكون احدى محفزات زيادة الانفاق العسكري وهو ما نشهده بشكل واضح في الدول التي تعتمد على تصدير النفط كدول الشرق الاوسط وافريقيا ، والتي يتأثر مستوى الانفاق العسكري لديها صعوداً وهبوطاً إستجابة للتغير بأسعار النفط .

## الإنفاق العسكري والتنمية

اما في مجال التسلح النووي والذي يتطلب تكاليف مرتفعة جداً ، فإنه لم يرتبط دوماً بوفرة الموارد الكافية لدى الدول ، فالتجربة في مجال التسلح الدولي (النووي) بشكل خاص سواء من خلال تنفيذ التجارب النووية أو إمتلاك اسلحة دمار شامل ، لم تكن ملازمة دوماً مع دول ذات اقتصاد متقدم وتأخذ على سبيل المثال باكستان وكوريا الشمالية والتي تعتبر من الدول الفقيرة ، اذ ان كوريا الشمالية مثلاً يصل ناتجها المحلي الاجمالي الى 1700 دولار للفرد الا انها تتفق نسبة 25% من الناتج المحلي الاجمالي على برامج الدفاع.

كما وتكون الدوافع الاقتصادية احيانا سبباً في التخلص من البرنامج النووي أو إيقاف التجارب النووية تجنباً للعقوبات الاقتصادية أو الرجوع عن العزلة الدولية التي تفرضها القوى العظمى على الدول التي لا ترغب في امتلاكها للقوة النووية كما يحدث مع ايران ومع وليبيا والعراق سابقاً .

### خلاصة:

يرتبط مفهوم الإنفاق العسكري بتحقيق الامن سواء على المستوى الدولي أو الداخلي ، حيث استمر مطلب الامن والاستقرار السياسي والحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها من أهم أولويات الدول وأبرز مبررات التوجه نحو بناء قوة عسكرية وأمنية تكون مستعدة دوماً لمواجهة خطر التحديات لوجودها ، ومبرر الإنفاق العسكري من وجهة النظر هذه يعتبر مقبولاً ، فالأمن هو من ضرورات الحياة الانسانية ، والتجارب التي مرت بها الدول التي شهدت أزمات أمنية كبيرة أثبتت بما لا يقبل الشك ، بأن إستباب الامن ينعكس بصورة إيجابية واضحة على الوضع الاقتصادي والمجتمعي الذي يشهد انتعاشاً كلما استقر الوضع الامني ، وشعور المواطن ورأس المال بأن الفرصة ملائمة للاستثمار الذي يساهم بشكل مباشر بتشغيل الايدي العاملة وتقليل نسبة البطالة والفقير اللذان يعتبران من أهم

## الإنفاق العسكري والتنمية

نقاط الضعف التي تركز عليها عصابات الجريمة وحركات التمرد المسلح والحركات الارهابية لتوظيفها لصالحها .

لذا فعلى الحكومات ان تفعل الاستراتيجية الامنية والعسكرية لتوفير خطة تنمية وطنية تكون داعما للاستقرار السياسي وخدمة امن المواطن وليس أمن النظام الحاكم فقط .

اما على المستوى الدولي فتتجلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بشكلها الحاد جداً في البلدان النامية ، إذ ان سباق التسلح يوّد طائفة من أعقد المشاكل الاقتصادية حيث يساعد على إزدياد العجز في الميزانيات وزيادة الديون الخارجية ، ففي كثير من البلدان النامية تتجاوز النفقات العسكرية إعمادات التنمية الزراعية ، وتخصص للجانب العسكري مبالغ تزيد 6 مرات عنها لنفقات الخدمات الطبية و 3 مرات على نفقات التعليم.

لذا ، فان اتباع سياسة رشيدة بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتدعيم القطاع الصناعي وفق خطة متكاملة وتوجيه جزء من الموارد المخصصة للجانب العسكري الى القطاعات المدنية ، كفيل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما سينعكس على الوضع الامني بشكل ايجابي ويسهم في خفض نسبة الانفاق على ادوات حفظ الامن ، كما ان التركيز على تدعيم القوة العسكرية بشكل نوعي وليس كمّي يمكن ان يعطي نتائج اكبر بتكلفة اقل ، وتعزيز الايمان بان القوة الاقتصادية لا تقل اهمية عن القوة العسكرية كاحدى وسائل فرض الهيبة الدولية وسلاح لا يقل فاعلية في اطار العلاقات الدولية .

# الإنفاق العسكري والتنمية

## المصادر

- 1- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي معهد (sipri) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الكتاب السنوي 2014
- 2-التسلح ونزع السلاح والامن الدولي معهد (sipri) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الكتاب السنوي 2017
- 3- جوزيف سيرينسيوني ، رعب القنبلة النووية وتاريخ الاسلحة النووية ومستقبلها ، ترجمة مركز ابن العماد ، الامارات - ابو ظبي ،2009
- 4-د الصادق عوض بشير، تحديات الامن الغذائي العربي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،2009
- 5- محمد عادل زكي ، الاقتصاد السياسي للتخلف- السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2012
- 6- أيان بانون وبول كولبير ، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2005
- 7- نور سعد ابراهيم القيسي ، البعد الدولي للاستراتيجيات الامنوتنمية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق بعد عام 2003 ،رسالة ماجستير ،جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية ، 2018
- 8- فارس رشيد البياتي ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ،الاردن ،2009
- 9- مهدي الحافظ ، الان والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد ، دار ميزوبوتوميا ، بغداد ،2012
- 10- محسن بن العجمي بن عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011

## الإنفاق العسكري والتنمية

- 11- نور صبحي علي النجار ، دور المجمع الصناعي العسكري الاميركي في الازمات الدولية بالشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ، مجلس كلية العلوم السياسية -جامعة النهريين 2018
- 12- انسجام سعيد جاسم حمد ، الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية للمدة (2001-2012) دراسة في ابعادها السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهريين ،2012
- 13- زيد بن محمد الرماني ، اقتصاد السلم والحرب -ارقام واحصاءات ، مكتبة الرشد ،الرياض، 2003

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

المدرس الدكتور: رحمن عبد الحسين الظاهر

### مقدمة:

إن مفهوم الأمن القومي لا يزال هو الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية التي تناولته باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات فانه يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي، لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، وان امنها القومي احد اهم مرتكزاتها الرئيسية ، وكذا ارتبط الأمن القومي بمفهوم التهديدات والأطماع الخارجية، وقد يرتبط الأمن القومي بفكرة الحصول على معلومات متعلقة بالعدو أو الصديق، وجوهر الأمن القومي يتعلق بتحقيق الاستقرار والطمأنينة والحفاظ على مصالح الأمة، وان الأداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوة العسكرية، اذ أن الطمأنينة والاستقرار يحققان تناسبا طرديا مع القدرة العسكرية، وان الأمن القومي يقتنن بالإمكانات العسكرية، ومن هنا فان ضبط الأنفاق العسكري العالمي ومعرفة مقدار انفاق الدول الكبيرة والمتوسطة التي تسعى لزيادة قدرتها العسكرية وإنفاقاتها في التطوير، تعطي فكرة واضحة عن مقدار الهدر في الميزانيات الدولية لصالح الانفاقات العسكرية مقابل التنمية الاقتصادية فيها من اجل الحفاظ على الأمن القومي، وتعتقد هذه الدول أن زيادة القدرة العسكرية تجعل مسألة الدفاع عن حقوقها واستقلالها سهل عليها، ألا أن في نفس المقام فان زيادة الانفاقات التسليحية العسكرية بجميع مستوياتها يربك ميزانية الدول ويزيد من معدلات البطالة والتضخم والمديونية التجارية والدولية مما ينبى ببروز عدم استقرار داخلي بسبب التدهور الاقتصادي أو الترددي في السياسة الاقتصادية للدولة مما

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

يؤدي إلى ظهور تجمعات مناهضة تعمل على تقوية أواصرها ومطالبها فتتحول إلى معارضة دائماً ما يكون بؤادر عنف وتنتهي بظهور صراعات داخلية وتتطور إلى دعم إقليمي ايدلوجيا و عرقي أو طائفي أو مصلحي، ومن هنا فان زيادة الأنفاق العسكري يؤدي بالدول الصناعية الى خلق حروب إقليمية لتصريف الأسلحة المصنعة بسبب الصراعات الإقليمية او المحلية المستمرة واذا استطعنا ان نأخذ مثال للأنفاق العسكري واثره على المجتمع فنأخذ المملكة السعودية وزيادة انفاقاتها العسكرية بسبب تشكيل تحالف عاصفة الحزم على الشعب اليمني وما جرى من تدمير للبنى التحتية اليمنية والبشرية وانتشار الأمراض والعنف والإرهاب الداخلي بين اليمنين إضافة لما أصاب ميزانية الدولة السعودية من عجز وديون خارجية وبالتالي فان زيادة انفاقات الدول الكبرى والإقليمية هي تكون على حساب الشعوب التي تحرق تلك الأسلحة في حروب مصطنعة ترسمها لها الدول الكبرى من اجل السيطرة عليها واخذ أموالها ومواردها الطبيعية مما يدفع بشباب هذه الدول الى الانتقام من الدول الكبرى والحكومات التابعة التي لأتقدم لشعوبها إلا الدمار والأمراض والانفاقات التي تؤدي الى عدم التنمية الاقتصادية وانشغالهم بمكاسب عسكرية وأشغال الشعوب عن حقوقها بحروب لا رابح فيها ولا خاسر سوى الشعوب وعدم الاستقرار في المنطقة وهدر الميزانيات الكبيرة لصالح هذه الحروب.

### الفرضية

المعروف أن جميع دول العالم تسعى لمصالحها القومية ومن تلك المصالح هو استقرار شعوبها والحفاظ على امنها القومي، وهذه الأمور تأتي من خلال التوازن في الانفاقات العامة للدولة بما يحقق المصلحة العامة للبلد ويحقق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وان لا يكون صرف الموازنات

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

السنوية للدولة على جانب وترك الجوانب الأخرى لأنه يؤدي إلى الأخلال بالجوانب الأخرى من الموازنة، ولذا يجب تقليل الأسباب المؤدية إلى تدهور المجتمع وانزلاقه إلى الهاوية والعمل على نشر التعليم وتقليل البطالة ورفع المستوى المعاشي للمجتمع.

### الإشكالية

أن زيادة الأمن المفرط يجعل الدولة في دوامة التسابق العسكري خوفا من العدوان المفترض عليها ، والزيادة في الانفاقات العسكرية تكون على حساب الموازنة العامة للتنمية والتطور الاقتصادي في الدولة مما يؤدي الى كثرة البطالة وشيوع العنف والتطرف ، لذا هل بالإمكان في حالة زيادة الانفاقات الإجابة عن تلك الأسئلة:

س1/ هل زيادة الانفاقات العسكرية لا تكون على حساب ميزانية رفع المستوى التعليمي والتربوي في الدولة ؟

س2/ كيف للدول التي تزيد من انفاقاتها ان توازن نفقاتها مع التنمية الاقتصادية وتطور الدول صناعيا؟

س3/ أن الزيادة في الانفاقات العسكرية تعني الإهمال في الطاقات الشابة مما يؤدي الى البطالة التي تعد العدو الأول للدولة؟

س4/ أن العنف والتطرف هو وليد الحاجة وانتشار البطالة وتعميق الهوة بين الدولة والمجتمع فكيف تستطيع الدولة القضاء على أنواع التطرف الموجود والقضاء على أسبابه؟

# الأنفاق العسكرية وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

## أهمية البحث

تشكل الانفاقات العسكرية نسبة طردية مع زيادة عامل العنف والتطرف فكلما زادت الانفاقات زاد انتشار العنف والتطرف في العالم بسبب أن الانفاقات تكون غالبا ليس في محلها، وان الشعوب تنظر الى حكوماتها وهي تتصرف في موارد الدولة الطبيعية ومواردها المادية فاذا أنفقتها في مواقعها الصحيحة وهي التنمية وتحسين الاقتصاد والصناعة والتعليم وغيرها فان الشعوب تتعامل مع حكوماتها بإيجابية، ولكن حين ترى الحكومات تنفق الميزانية من اجل زيادة القوة العسكرية وعسكرة المجتمع، فان مقدار الزيادة في الانفاق يكون على حساب التنمية وتحسين المستوى المعاشي للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانحرافات فكرية وفراغ في عقول الشباب مما يجعلها فريسة سهلة من قبل المتربصين بهذه الدولة أو تلك ، وقد تؤدي إلى إنشاء مجاميع مسلحة تنتمي إلى هذا او تلك من اجل غايات تتبناها دول معادية مما يؤدي إلى نشر العنف والفوضى في العالم وقد اتضح ذلك الأمر في التأثير الفكري على الشباب في العراق وسوريا وليبيا واليمن فمن هنا يتضح أهمية البحث نظريا وعمليا لأنه بحث في أصول الأزمة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

## المطلب الأول: التطورات العالمية في الأنفاق العسكري

إن التعرف على التطورات العالمية في الأنفاق العسكري يعد نقطة مهمة في تقدير المستوى الدولي من الانفاقات المالية التي من خلالها نستطيع أن نستقرءان المجتمع الدولي يسير نحو السلام أم يسير نحو الصراعات والحروب ، وقد قدر الأنفاق العسكري العالمي ب1686 مليار دولار في سنة 2016 أي ما يعادل 2-2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انظر الجدول التالي(1) ، و بقي الأنفاق

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

العالمي الإجمالي ثابتا تقريبا في سنة 2016 مقارنة لسنة 2015 اذ زاد بنسبة 0,4% فقط بالأرقام الحقيقية ، وشهد الأنفاق العسكري في أمريكا الشمالية زيادته السنوية الأولى منذ سنة 2010 فيما زاد انفاق اوربا الغربية بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2015 وواصل الأنفاق العسكري وتيرته التصاعدي في آسيا واوربا الشرقية وفي المقابل انخفض الأنفاق العسكري في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي وفي الدول الشرق أوسطية التي تتاح بشأنها بيانات وقوبلت الزيادات في الأنفاق العسكري في آسيا واوربا وأمريكا الشمالية بالكامل تقريبا بانخفاضات في بقية العالم النامي.

وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منفق على السلاح في سنة 2016 بأنفاقها الإجمالي الذي بلغ 611 مليار دولار وقد زاد أنفاقها بنسبة 1,7 مليار دولار % مقارنة لسنة 2015 وبرغم وجود بعض الشكوك حيال كيفية تطور الأنفاق العسكري الأمريكي في السنين القليلة القادمة تتوقع تقديرات الموازنة الدفاعية الوطنية نموا متواضعا على شراء الأسلحة وتزداد أكثر بين 2018-2021. (1)

(2) يوضح جدول رقم 1 الأنفاق العسكري بحسب المنطقة 2007-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1688	1682	1664	1672	1695	1699	1695	1666	1561	1476	المجموع
39,2	39,7	42,1	40,5	37,2	36,9	33,6	32,0	31,0	26,5	افريقيا

<sup>1</sup> ( نان تيان، التسليح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2017، ط1، بيروت، 2017، ص381  
<sup>2</sup> ( أود فلورنت، التطورات العالمية في الأنفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص386

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

622	611	626	666	724	767	776	757	702	653	أمريكا الشمالية
52,5	56,7	63,8	68,8	65,5	57,5	59,0	58,7	60,6	55,5	أمريكا الجنوبية
456	436	414	392	372	357	343	335	296	279	آسيا
342	333	322	320	326	325	331	338	332	324	أوروبا
...	...	187	176	162	149	145	139	133	132	الشرق الأوسط
8,6	9,5	9,1	8,4	7,9	7,2	7,0	6,5	5,9	5,7	أمريكا الوسطى

### الأمر الأول: انفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكري:

على الرغم من تحسن الملحوظ في المناخ الأمني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة القوة العالمية العظمى، إلا أن لجنة الدفاع القومي تعتقد أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعد دائما لأنها تواجه أخطار محتملة أمنيته وتقليدية وان هناك خصوما سوف يجدون طرقا جديدة لضرب المصالح الأمريكية في الداخل أو الخارج، وتحدي المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية وقد يحاولون تطويق القدرات الأمريكية واستغلال ما يتصورونه انه نقاط ضعف فيها، وقد يحاولون استهداف الولايات المتحدة الأمريكية وقد يسعى خصوم

## الأنفاق العسكرية وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

الولايات المتحدة الأمريكية إلى العثور على وسيلة لأبطال قدرتها على بسط نفوذها الخارجي، وقد تصبح السيادة الأمريكية المعلوماتية الحالية نقطة ضعف محتملة في المستقبل وهناك عدة تحديات منها العمرانية والتقنية الفضائية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها.<sup>(1)</sup>

وقد ارتفع انفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية بشكل كبير اثنا سني القرن الحادي والعشرين بعد أن شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب في سنة 2001 وشنّت حربي أفغانستان سنة 2002 والعراق 2003، ولم يرتفع مستوى النفقات المعتادة إلى مستوى أعلى بكثير فحسب وإنما الحق اعتمادان إضافيان كبيران بميزانيتي السنتين الماليتين 2003 و2004 لتغطية تكاليف العمليات العسكرية في الخارج، كما تسببت بتكاليف إضافية لغايات غير عسكرية كإعادة أعمار العراق وأفغانستان وضبط الأمن الداخلي، وينطوي هذا المستوى العالي للأنفاق العسكري من ناحية تنامي العجز في الميزانية وتنامي الدين الاتحادي مما جعل القوات المسلحة تعلن ان المخصصات الحالية غير كافية لاحتياجاتها الشرائية وتسعى للتوصل الى طرق جديدة لتمويل مشتريات الأسلحة.<sup>(2)</sup>

### الأمر الثاني : مخصصات الحرب على الإرهاب

قدمت الحكومة الأمريكية بين شهري ايلول 2001 وحزيران 2006 ما مجموعه (432) مليار دولار كمخصصات سنوية وتكميلية تحت عنوان الحرب العالمية على الإرهاب ومن هذا المجموع قدم ( 381 ) مليار دولار للعمليات العسكرية فقد كانت

<sup>1</sup> وليم جونسون، المراجعة الدفاعية الرباعية، دراسات عالمية. مركز الامارات للدراسات والبحوث العدد 23، ابو ظبي، ص 32

<sup>2</sup> (اليزابيث سكونز وآخرون، الأنفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوب 2004، ص 474

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

254 ) مليار دولار للعمليات العسكرية في العراق و( 128 ) مليار دولار للعمليات العسكرية في أفغانستان والفلبين والقرن الأفريقي ومن هذا المجموع وصل المبلغ الإجمالي الملتزم به فعلا بحلول حزيران 2006 الى نحو ( 287 ) مليار دولار لعمليات خارجية كان منها ( 227 ) مليار دولار من اجل عمليات عسكرية في العراق و( 60 ) مليار دولار من اجل عمليات في أفغانستان وتم رصد ( 27،7 ) مليار دولار إضافية للنشاطات الدفاع عن الوطن الأمريكي ومعظم هذا التمويل قد توفر من خلال مخصصات خارج ميزانية الدفاع السنوية، بلغ مجموع تمويل الحرب العالمية على الإرهاب في السنة 2006 قرابة ( 114،4 ) مليار دولار كان منها ( 15،9 ) مليار دولار للعسكريين ( و 55،9 ) مليار دولار للعمليات والصيانة و( 21،5 ) مليار دولار للمشتريات و( 21،1 ) مليار دولار للبحث والتطوير والبناء العسكري.<sup>(1)</sup>

وقد خطط مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي لتكاليف العمليات العسكرية والدبلوماسية في العراق لفترة السنوات المالية 2007-2016 وذلك بموجب سيناريوين حددتهما لجنة الموازنة في مجلس الكونكرس الأمريكي في السيناريو الأول وعلى افتراض سحب جميع القوات الأمريكية من العراق مع حلول سنة 2009 خطط لان تكون التكلفة الإجمالية في فترة السنوات العشر هذه ( 166 ) مليار دولار للجيش الأمريكي و ( 36 ) مليار دولار للتكاليف الأمريكية المخصصة للعمليات الدبلوماسية وقوات الأمن العراقية وبرامج المساعدات الخارجية وهذا يجعل التكلفة الإجمالية للفترة من 2003 الى 2016 تبلغ ( 493 ) مليار دولار.

<sup>1</sup> ( 1-US Government Accountability Office ( GAO) Global War on Terrorism, Report GAO-07-76 (Washington, DC: GAO, 2006)<<http://www.gov/docdbite/details.php?rpino=GAO-07-76,P,10>

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

اما السيناريو الثاني على افتراض خفض عدد الجنود الأمريكيين في العراق الى 4000 جندي بحلول سنة 2010 يخطط لان تكون تكلفة العمليات العسكرية في 2007-2016 مبلغا قدره (368) مليار دولار مع تكاليف أخرى قدرها (38) مليار دولار الأمر الذي يجعل التكلفة الإجمالية للعمليات العسكرية وعمليات أمريكية أخرى في العراق تصل الى (697) مليار دولار من بداية الحرب اذار 2003 الى نهاية السنة المالية 2016.<sup>(1)</sup>

ومن هنا فان موازنة مقدارها (611) مليار دولار تشكل 36% من الأنفاق العسكري العالمي فلماذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اكبر منفق على التسلح في سنة 2016 في العالم اذ زاد الأنفاق العسكري بنسبة 1,7% في سنة 2016 عن نظيره في سنة 2015.<sup>(2)</sup>

### الأمر الثالث: انفاقات الدول الكبرى

#### أولاً: الأنفاق الروسي العسكري

شرعت روسيا الاتحادية في سنة 2016 بأنفاق عسكري مقداره 69,2 مليار دولار بزيادة بلغت في المئة عن سنة 2015 وبزيادة بلغت 31% عن سنة 2007 لكن بسبب معدلات التضخم المرتفعة إذ لم تتجاوز الزيادة في الأنفاق العسكري الروسي 5,9% فقط مقارنة بسنة 2015، و 87% مقارنة بسنة 2007 اذ شكل الأنفاق العسكري 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 كأعلى نسبة منذ أن أصبحت روسيا الاتحادية دولة مستقلة وسابع اعلى نسبة على مستوى العالم

<sup>1</sup> ( بيتر ستالينهايم وغيره، الانفاق العسكري، التسلح ونز السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص409  
<sup>22</sup> ( أود فلونت، الانفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص407

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

جاءت الزيادة في الأنفاق العسكري والعب الثقيل على الاقتصاد الروسي فيما تستمر المعاناة من متاعب خطيرة لتدني أسعار النفط والغاز والعقوبات الاقتصادية المفروضة منذ 2014 مما أدى الى تقليص العائدات الحكومية الامر الذي يجعل الحكومة الروسية ان تقلص الاتفاقات العسكرية وخصوصا بعد وصول سعر البرميل الواحد للنفط 29 دولار سنة 2015،<sup>(1)</sup> .

فقد تقرر في بداية الموازنة الروسية تقليص الأنفاق العسكري الى 59,6 مليار دولار سنة 2016 وهو مبلغ اقل من مبلغ الأنفاق سنة 2015، لكن الذي ساعد زيادة الأنفاق العسكري في روسيا هو صعود أسعار النفط العالمية سنة 2016 اذ بلغت أسعار النفط فوق 40 دولار مما منح لروسيات الاتحادية انفراجه مالية إضافية.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: الأنفاق العسكري في اوربا

بلغ انفاق الدول الأوروبية العسكري 334 مليار دولار في سنة 2016 وقد استحوذت على 20 % من الأنفاق العسكري العالمي يمثل هذا الرقم العائد الى سنة 2016 نسبتها 2,8 % مقارنة بسنة 2015 وزيادة نسبتها 5,7 % فقط على الأنفاق في سنة 2007 ،عمت الزيادات كل المناطق دون الإقليمية في سنة 2016 فزاد انفاق اوربا الوسطى العسكري بنسبة 2,4 %، وانفاق اوربا الشرقية بنسبة 3,5 % فيما زاد انفاق اوربا الغربية بنسبة 2,6 % وبلغ إجمالي الأنفاق العسكري في اوربا الشرقية 75,4 مليار دولار في العام 2016 بزيادة نسبتها 78 %

<sup>1</sup>( 1- TASS,Russian Finance Ministry to Review 2016 Budget inQ1 due to Lower Oil Prices, 12 January 2016.

<sup>2</sup>( 2-O,Rizvi, The Secrtes behind Russias 2016 Oil Success Oilprice 9 January 2017.

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

عن الأنفاق في سنة 2007 ويعزى جل هذه الزيادة الى نمو انفاق روسيا العسكري وبالمقابل زاد انفاق اوربا الوسطى العسكري بنسبة 4,2% بين عامي 2007 و2016 وبلغ 21 مليار دولار فيما انخفض انفاق اوربا الغربية بنسبة 6,2% في تلك المدة ووصل الى 237 مليار دولار في سنة 2016.

وتضم اوربا الغربية أربعة من كبار المنفقين على التسلح في العالم فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها، وهي تستحوذ معا على 10% من الأنفاق العسكري العالمي لكن لا فرنسا ولا بريطانيا حققت في سنة 2016 الزيادات المخطط لها في الأنفاق العسكري والتي تم الإعلان عنها في سنة 2015، فزاد انفاق فرنسا العسكري مثلا بنسبة 0,6% بين عامي 2015 و2016 ليصل الى 55,7 مليار دولار، بيد ان الإجمالي لسنة 2016 اقل من القيمة الحقيقية، وزاد الأنفاق العسكري لبريطانيا بالقيمة الاسمية للعملة الوطنية لنسبة 2,7% في سنة 2016، ويكون أجمالي الأنفاق العسكري 48,3 مليار دولار في سنة 2016، أما الأنفاق العسكري لدى المانيا فيقدر بنسبة 2,9% سنة 2016 كنتيجة مباشرة لجهود المستشار ميركل رئيسة وزراء المانيا الرامية الى فرض زيادة في الموازنة العسكرية.<sup>(1)</sup> وزادت إيطاليا أنفاقها العسكري بنسبة 11% في سنة 2016 وهي سابع اكبر زيادة نسبية في اوربا ويمكن عزو هذه الزيادة الى دعم إيطاليا لصناعة الأسلحة المحلية بتمويل مشتريات محلية وهذا يشمل المشاركة في أجزاء من إنتاج الطائرة الحربية اف-35.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>( 1-J.Chase,Merkel: Germany to Heavily Increase Bundeswehr Budget Deutsche Welle (16 October 2016)

<sup>2</sup> ( 2- E. Piovesana , Analisi delle spese miliari italiane, Analysis of Italian military expenditure.MILEX Osservatorio sulle spese military italiane,15Feb.2017,and Italian Ministry of Economy and Finance,

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

### الأمر الرابع: كبار المنفقين على السلاح في عام 2016

إن الدول التي تعد من اكبر 15 دولة منفقة على السلاح في العالم في عام 2015 بقيت في الصدارة في عام 2016 وان طرأ بعض التغييرات عليها اذ خرجت اوربا من كبار المنفقين في عام 2016 واستحوذت الدول 15 الكبار على 81 % من الأنفاق العالمي العسكري في سنة 2016 وتصدرت الولايات المتحدة هذه الدول بأنفاقها الذي زاد على 36 % من الأنفاق العالمي وتلتها الصين التي بلغت 13% من الأنفاق العالمي العسكري وتقدمت روسيا على السعودية في اتفاقات 2016 وأصبحت روسيا ثالث اكبر منفق على التسلح وارتفعت الهند من المرتبة السابعة الى المرتبة الخامسة عقب زيادة الاتفاقات العسكرية منذ 2009، وتراجعت انفاقات بريطانيا والبرازيل فأصبحت بريطانيا بالمرتبة السابعة والبرازيل بالمرتبة 12 بسبب الركود الاقتصادي الذي أدى الى خفض الأنفاق العسكري بنسبة 7,2 % عامي 2015 و 2016.<sup>(1)</sup> ينظر الجدول رقم 2

جدول رقم 2 (2)

المرتبة	الدولة	الانفاق 2016	2007-2016	الحصة من الناتج الاجمالي 2016	الحصة من الناتج 2017	الحصة العالمية 2016
1	الولايات المتحدة	611 مليار	-4,8%	3,3%	3,8%	36%
2	الصين	215	118%	1,9%	1,9%	13%

<sup>1</sup> (ويزمان واخرون، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، التسلح ونزع التسلح، مركز دراسات الوحدة 2017 ص 392)

<sup>2</sup> ( بيتر د. ويزمان، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص 393)

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

3	روسيا	69,2	%87	%5,3	%3,4	%4,1
4	السعودية	63,7	%20	%10	%8,5	%3,8
5	الهند	55,9	%54	%2,5	%2,3	%3,3
6	فرنسا	55,7	%2,8	%2,3	%2,3	%3,3
7	المملكة المتحدة	48,3	%12-	%1,9	%2,2	%2,9
8	اليابان	46,1	%2,5	%1,0	%0,9	%2,7
9	المانيا	41,1	%6,8	%1,2	%1,2	%2,4
10	كوريا الجنوبية	36,8	%35	%2,7	%2,5	%2,2
11	إيطاليا	27,9	%16-	%1,5	%1,6	%1,7
12	استراليا	24,6	%29	%2,0	%1,8	%1,5
13	البرازيل	23,7	%18	%1,3	%1,5	%1,4
14	الامارات	22,8	%123	%5,7	%3,3	%1,3

### المطلب الثالث: الصراعات المسلحة الكبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشير اتجاهات الأنفاق العسكري الإقليمي وواردات الأسلحة الى دور متواصل وربما متعاظم للقدرة العسكرية في الفكر الأمني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الأنفاق العسكري وواردات الأسلحة مجرد عاملين من جملة العوامل التي تحدد القدرة العسكرية وزد على ذلك أن تقييم دوافع الأنفاق العسكري ومشتريات الأسلحة

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثير للإشكاليات للسرية الشديدة التي تحيط بمثل هذه المسائل في المنطقة، كما ان أغلبية دول المنطقة تفتقر الى إجراءات ديمقراطية لصنع القرار والمراقبة وجرت العادة على صياغة السياسة الدفاعية من قبل مجموعة صغيرة من أوساط النخب ، وان تصور وجود تهديدات قد لا يكون التفسير الوحيد لانفاق عسكري او زيادة في الانفاقات العسكرية ومشتريات الأسلحة فعمليات اقتناء الأسلحة يكتنفها خطر كبير هو الفساد<sup>(1)</sup>، كما ينبغي الأخذ بالاعتبار أن دور الأسلحة يعزز هيبة الجيش في السياسة الدولية، ومن هنا أسهمت صادرات الأسلحة إلى المنطقة التي أدت إلى عدم الاستقرار وفي انتشار النزاعات العنيفة وانتهاك حقوق الإنسان في المنطقة لان دول الشرق الأوسط تعتقد أن تمكين الجيش من القوة العسكرية تعد أساسا قويا في تمكين الدولة من حماية نفسها من الاعتداءات الخارجية المحتملة أو القضاء على التهديدات الداخلية والنزاعات العنيفة التي تظهر في الداخل ونسبب عدم الاستقرار.

ومن هنا فان سنة 2006 كانت أفريقيا واسيا والشرق الأوسط المواقع الجغرافية الرئيسية للصراعات المسلحة حيث استأثرت الأحداث في أفغانستان والعراق ولبنان والصومال والسودان بكثير من الاهتمام الدولي وقد واصلت الصراعات القائمة منذ مدة طويلة إيقاع الخسائر الكبيرة في الأرواح وأحداث المعاناة والأضرار الاقتصادية لاسيما الإرهاب الدولي الذي طرا مؤخرا على التهديدات الإرهابية الدولية وبخاصة تلك المرتبطة بالمجموعات الإسلامية العنيفة<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> بيتر د. ويزمان، الأنفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص160

<sup>2</sup> (سانت ليندبيرغ، الصراعات المسلحة الكبرى، التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007، ص131

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

أولاً: النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط:

بقيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صميم الشواغل الأمنية طوال 2016 وتوجد مجموعة من العوامل التي تفسر ما يبدو انه عدم استقرار مزمن وقابلية دائمة للنزاع المسلح منها إخفاقات الحوكمة في اغلب أقطار الدول العربية والعواقب التي لاتزال تتكشف لغزوا العراق من قبل الائتلاف الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2003 والعلاقات المعقدة والمنافسات بين القوى الإقليمية وهناد عنصر أساسي في الوضع الأمني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو نهايات الربيع العربي ولم يثمر شيئاً إلا قليلا مع أن مسيرة البلاد نحو ديمقراطية مستقرة تظل محفوفة بالأخطار كما يجري في سوريا وليبيا واليمن وماجري في العراق.<sup>(1)</sup>

ثانياً: النزاع المسلح في سوريا

شهدت الحرب في سوريا من الضراوة ما أدت إلى قتل الألاف من الشعب السوري وتشريد الملايين منهم إلى خارج الحدود السورية، ويبلغ عدد اللاجئين بحدود (4،8) مليون لاجئ دولي واكثر من (6،3) مليون لاجئ محلي وازهقت أرواح اكثر من (400,000) شخص، وفي هذه الظروف وقساوة الحرب وكثرة القوى الدولية المشاركة فقسم منها لدعم المعارضة وقسم أخرى لدعم الحكومة السورية، فقد مال ميزان القوة في سورية لصالح الرئيس بشار الأسد في عام 2016 بفعل ثلاث تطورات مهمة منها الحملة الجوية الروسية الداعمة للحكومة السورية والمتلازمة مع دعم عسكري ارضي من جانب إيراني وحزب الله واتفاق تركي مع

<sup>1</sup> (دان سميث وآخرون، النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2017، ص111)

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

روسيا لتغير السياسة التركية الداعية الى تغيير النظام السوري الى إمكانية الحكومة السورية واستمرار الأسد في الحكم في سوريا ، وما ان حلت نهاية 2016 حتى تصدرت المناقشات روسيا وتركيا وايران محادثات السلام الإقليمية في سوتشي الدائرة حول سوريا ومستقبل الأسد وبالإضافة الى حجم الدمار ومعاناة الناس يساعد موقع المنطقة الاستراتيجي وتدفق اللاجئين في اوربا على تفسير انصراف الانتباه الدولي الى سوريا ذلك نحو 490,280 لاجيء سوري وصلوا الى اوربا في سنة 2015 في رحلات بحرية شاقة تشكلت خطرا على حياتهم وبلغ عدد اللاجئين المسجلين 602 الف شخص بحلول كانون الأول 2015 و884 الف بحلول تشرين الاول 2016<sup>(1)</sup>.

وسجل النزاع في سوريا سنة 2016 بين الحكومة السورية وتنظيم قوات سورية الديمقراطية اذ تشكل التنظيم في 10 تشرين الأول 2015 بواسطة مجموعة متنوعة من قوى المعارضة السورية اكبرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) علما ان هذا الحزب ينشط في نزاع منفصل على منطقة الاتحاد الديمقراطي لشمال سورية من 2012 لكن النزاع انتهى بعد انضمام الحزب الى قوات سورية الديمقراطية والهدف السعي بجعل سورية دولة اتحادية وتشكيل حكومة كردية في الشمال على غرار حكومة الأكراد في شمال العراق وينتلقى هذا التشكيل دعما أمريكيا.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> 1-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR),Syrian Regional Refugee Response, Europe:Syrian Asylum Applications from April 2011 to October 2016.

<sup>2</sup> (مرغيتا سوبتيرغ، انماط العنف المنظم، التسلح ونزع التسلح، مصدر سبق ذكره،ص66

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

**المطلب الرابع: أثر الانفاقات العسكرية الكبيرة على تفشي العنف والإرهاب**

أن إيصال الشعوب إلى التطرف ومنه إلى شيوع الإرهاب والعنف لآياتي من فراغ بل هو تخطيط من الدول التي تكون انفاقاتها العسكرية كبيرة من اجل تقسيم أو احتلال تلك الدول ذات التأثير الاقتصادي أو الموقع الجغرافي الاستراتيجي من خلال أهداف خططت الدول الكبرى لها من دون أن تتدخل هي مباشرة وهو الاستعمار الجديد بصيغته الحديثة، وان أسباب الإرهاب كثيرة أهمها الفقر والجوع وسوء التعليم وانتشار البطالة التي كلها ظهرت لعدم وضع ميزانيات تتناسب مع الوضع المعاشي للشعوب وخلق ميزانيات تهتم بالانفاقات العسكرية وقوة الدول وترك المجتمعات تحت طائلة الفقر وسوء التعليم وانتشار البطالة مما يجعل من السهل انتشار الفوضى وشراء النفوس خصوصا اذا أطرت بعقيدة دينية فيصبح من السهل انتشار الإرهاب والتطرف في المجتمعات، لاسيما اذا عملت الدول الكبرى على تغذيتها وتفعيلها من اجل أضعاف تلك الشعوب والحكومات لغايات أما اقتصادية أو سياسية، ومن هنا فان الإرهاب لغة يعني المغالاة والإفراط والعصبية وهي عكس الوسطية والاعتدال في جميع نواحي التفكير اتجاه المعتقدات والأفكار، وعلى هذا الأساس فان التطرف هو مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول ومن هنا تنشأ ظاهرة الإرهاب لأن التطرف هو مقدمة حتمية للإرهاب.

**الأمر الأول: التعريف الاصطلاحي للإرهاب :**

كثيرة هي التعريفات الأكاديمية المرتبطة بالإرهاب وقد عرفه:

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

فبروس هوفمان: قال: هو ابتداء متعمد واستغلال مقصود للخوف عبر العنف أوز التهديد بالعنف في مسعى لأحداث تغيير سياسي (1)

ويعرفه والتر لاكيور: قال: بأنه نوع من استخدام لطرق عنيفة كوسيلة والهدف منها نشر الرعب في المجتمع لأضعاف الحكم وتحقيق تغييرات سياسية. (2)

التعريف القانوني للإرهاب: بأنه يمثل العنف السياسي المخطط له سلفا والموجه ضد أهداف مدنية من قبل مجموعة شبه وطنية أو عملاء سريين ويكون الغرض منه عادة إثارة الجمهور. (3)

تعريف مكتب التحقيقات الفدرالية: أن الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد البشر أو الممتلكات لترويع أو إجبار حكومة أو السكان المدنيين وذلك تعزيزا لأهداف سياسية أو اجتماعية. (4)

التعريف العراقي للإرهاب: هو كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهداف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الأخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفرع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية. (5)

<sup>1</sup> ( Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Columbia University Press, New York, 1999, p.12.

<sup>2</sup> ( كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت، 2003، ص23  
<sup>3</sup> ( احمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،/، 2014، ص205

<sup>4</sup> ( سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2003، 20، ص121  
<sup>5</sup> (قانون مكافحة الإرهاب، رقم 13، لسنة 2013، المادة الأولى

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

فالإرهاب هو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة والناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم الفردي أو الجماعي للخطر ، ويهدف الإرهاب إلى إلقاء الرعب بين الناس وزعزعة أمن الدولة ، حتى لو كلف ذلك تنفيذ مشروع إجرامي، فالإرهاب إذاً هو قنبلة موقوتة ولدت منذ ولادة المجتمعات الإنسانية وتطورت كما الظواهر الأخرى ، مستفيدة من التقدم العلمي لتفعيل أساليبها ووسائلها، ونتيجة لذلك تعددت أهدافها وتوسعت جغرافيتها لتشمل العالم بأسره ، دونما تمييز بين الدول المتقدمة أو التي في طور النمو، وسواء كانت الدولة فقيرة أو غنية، أو أنها تطبق النظام الديمقراطي أو غيره من الأنظمة، بحيث بات وقوع العمل الإرهابي في أية دولة محتملاً في أي زمان ومكان ، ولم تعد القوة مانعاً لوقوعها، وكان من بين أهدافها ما هو سياسي ووسيلة تحقيقه نشر الرعب والذعر باستهداف المدنيين وغيرهم ، للضغط على السلطات القائمة لتغيير مواقفها والرضوخ لمطالب الإرهابيين. وبالتالي فقد فرض الإرهاب نفسه على المسرح الدولي فشغل صنّاع القرار وعلماء السياسة والقانون وغيرهم كلا حسب اختصاصه.

### الأمر الثاني: أوجه الاختلاف بين الإرهاب والتطرف

أن التفريق بين الإرهاب والتطرف مسألة جداً شائكة ، وذلك لشيوع التطرف والإرهاب لهدف واحد ، حيث يمكن رسم معادلة الاختلاف بينهما من خلال أن التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل ، إذ أن التطرف يرتبط بأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينيّاً ، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة ، فالتطرف دائماً في دائرة الفكر ، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب ، كما أن التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون ، فالتطرف هو حركة اتجاه القاعدة القانونية يصعب تجريمه ، فتطرف الفكر لا يعاقب عليه القانون باعتبار أن القانون لا يعاقب على النوايا والأفكار ، في حين أن السلوك الإرهابي وإجرامه هو حركة عكس القاعدة القانونية يتم تجريمه ، كما يختلف التطرف عن الإرهاب أيضا من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر تكون وسيلة علاجه هو الفكر والحوار ، أما إذا تحول التطرف إلى تصادم فهو يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الجريمة مما يستلزم تغيير مدخل المعاملة وأسلوبها داخل قانون الدولة، ولذا فإن الإرهاب يتجاوز التطرف لأنه ينتقل من الفكر إلى الفعل وكل إرهاب هو عنف جسدي أو نفسي مادي أو معنوي ولكن ليس كل عنف إرهاب خصوصا إذا كان دفاعا عن النفس واضطرارا من أجل الحق ومقاومة العدوان.(1)

### الأمر الثالث: أسباب التطرف

يرى بعض الدارسين أن ظاهرة التطرف تنشأ في العادة نتيجة لوجود عوامل رئيسية وهي الفقر والجهل والامية ومناهج التعليم ووجود أنظمة حكم متطرفة تمارس العنف لكن يظل سلاح القهر والاستبداد من أكبر الأسباب التي تولد العنف فقد سارعت بعض الأنظمة الحاكمة إلى ممارسة أشد أنواع القهر والتعذيب في حق الآخرين

<sup>1</sup> ( عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب، مرصد كراسات علمية العدد42، 2017مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ص14

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

من دون هواده عندما رضيت الحكومات العربية المذلة والاستسلام الكامل لرغبات الدول الإمبريالية،<sup>(1)</sup>

وتعد مسألة انشغال الحكومات بزيادة الانفاقات العسكرية وزيادة قوتها داخليا او على الساحة الدولية على حساب المواطن ودخله فكما كانت الميزانية مخصصة لأغراض التنمية والاقتصاد وتحسين المعيشة لأفراد المجتمع يكون الوضع الاقتصادي للبلد افضل وكما كانت الانفاقات العسكرية اكبر كانت البطالة اكثر والمستوى المعاشي متدني.

لذا توجد أسباب مهمة داخل عجلة التطرف وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وفكرية وإيديولوجية، فأعداد كبيرة من شباب العرب والمسلمين هم فقراء عاطلون عن العمل يعيشون في فراغ كبير ولا تتاح لهم أي فرص للمساهمة في معالجة مشاكل الخدمات والمرافق العامة المحلية المحيطة بهم، ويتعرضون بنفس الوقت لخطاب ديني متطرف ولثقافة ترفض التسامح فيجدون أنفسهم في حالة تدفعهم دفعا نحو التطرف والعنف، فثقافة عدم التسامح التي يتم اكتسابها أحيانا في المجتمعات العربية الإسلامية في المنزل والمدرسة وأجهزة الإعلام والمسجد والشارع تتفاعل مع وجود خطاب ديني "مسيح" ومتطرف يقدمه بعض الوسطاء في المجتمع ويتبنى رؤية خاصة وتفسيرا خاصا للمشاكل الداخلية والخارجية في المجتمعات العربية والإسلامية، ويساعد على تنمية التطرف والعنف والإرهاب بين الشباب، والوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني المسيح الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف والإرهاب وهم

<sup>1</sup> ( إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤدية اليه، المجلة الليبية العالمية، العدد 28 في 2017، ص 10

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

عديدون ويوجدون في مواقع كثيرة في المجتمع ، ومن أمثلتهم بعض علماء الدين وأئمة المساجد، وبعض الأساتذة والإداريين ومسؤولي النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي في المدارس والنوادي وأصحاب الديوانيات والمجالس والمكتبات والمتخصصين في فن الكلام وزعماء بعض النقابات والجمعيات المهنية والفنية والتعاونية والخيرية وزعماء الدور الثقافية وبعض الكتاب والمفكرين.

ومن الأسباب أيضاً التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه منه وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة، إضافة للخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، تجانب الفهم الصحيح للإسلام ومجاوية لروح الأديان كلها من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح، وتتبدد التعصب والكراهية ، يضاف إلى ذلك ثلاثية الفقر والامية والجهل التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب ديني مشوه وفتاوى وتاويلات مغلوبة، وآراء ضيقة الأفق، ومناخ معادٍ لثقافة الاختلاف، وفي أحيان كثيرة تكون "المرأة" في مقدمة ضحايا التطرف نتيجة لتعثر مسيرة التنمية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربي، ويزيد الشعور بالقهر نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين، والتي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية ، واحتلال الأراضي العربية والاندفاع نحو الحلول المتطرفة خاصة في ظل تنامي دور قوى فاعلة، سواء كانت دولاً وجماعات في إنكفاء التطرف، وأمام غياب قادة ورموز الفكر القادرين على مواصلة مسيرة سابقهم من رواد النهضة والتتوير في العالم العربي، والذين قدموا اجتهادات ملهمة نجحت في المزج بين الأصالة والمعاصرة وتحديث بنية المجتمعات العربية تراجع تيار التحديث وتصاعد خطابات متزمتة فكرياً، متطرفة دينياً، سلطوية سياسياً،

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

منغلقة اجتماعياً , ويضاف إلى كل هذه المعطيات الآثار السلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشوهات ثقافية واجتماعية وانتشار العديد من المنابر الإعلامية المحلية، والإقليمية التي تبث رسائل تحض على التطرف والكراهية، وتسيء إلى وسطية الفكر الديني المعتدل.

### الأمر الرابع: محاربة دعاية الدولة الإسلامية والجهود المبذولة لمكافحة التطرف

أعدت برامج لمكافحة التطرف العنيف (CVE) في أفريقيا واسيا واوربا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية لكن العديد من هذه البرامج غير محصورة في مكافحة الدولة الإسلامية أو التطرف الإسلامي ولكنه يستهدف صورا أخرى للتطرف العنيف تتضمن هذه الجهود تشكيلة واسعة من الإجراءات الوقائية وغير القسرية إلى حد بعيد كالحوارات المجتمعية والحوارات بين الأديان والرسائل الإعلامية والتدريب المهني وبرامج المراقبة واذا كانت مكافحة التطرف العنيف راسخة في صلب جهود مكافحة الإرهاب الدولية والعالمية فهي تظل سيئة التعريف ومعقدة ومثيرة للجدل.<sup>(1)</sup> فباعتبار أن دوافع التطرف العنيف شديدة التباين ومرتبطة بالسياق يتضح أن استئصال التطرف عملية بالغة التعقيد وتشمل طرقا فردية وسياقا اجتماعيا وفي دراسة حديثة للبنك الدولي شملت اكثر من 30 الف فرد من 27 دولة نامية من شتى أنحاء العالم تبين أن الإرهابي القياسي الذي يدعم شن هجمات على المدنيين

<sup>(1)</sup> 1-R.Coolsaet, (ALL Radicalisation is Local) The Genesis and Drawbacks of an Elusive Concept, Egmont Royal Institute for International Relations, Paper no.84 (Egmont Institute, Brussels, June 2016), M.Apuzzo (Who Will Become a Terrorist? Research Yields Few Clues, New York Time, 27/3/2016 and B.Bower, (New Studies Explore Why Ordinary People Turn Terrorist) Science News (23 June 2016).

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

يرجح أن يكون شابا وعاطلا من العمل ويكافح لسد حاجاته وغير مثقف تسببا وليس شديد التدين لكنه مستعد للتضحية بحياته من اجل معتقداته.(1)

## الأمر الخامس: أنماط التطرف

### النمط الأول: التطرف الديني

1- التعصب الإرادي: وهو رفض الفكر الآخر حتى وان كان اقوى منطقا وابلغ حجة ويتم رفضه كالتعصب لفكرة أو لمجموعة أو التشبث برأي أو بوجهة نظر يصاحبها انحياز عاطفي وهو أما تعصب ديني أو سياسي.(2)

2- التعصب الفكري: التشدد في محاسبة الناس على الجزئيات ، والاهتمام بها والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.

3- التعصب القيمي: وهو الاختلال في القيم الإنسانية بصورة عامة أمام هذه العوامل الكثيرة التي عملت كلها على إيجاد قيم ومبادئ جديدة غير ما كانت تعتنقه الشعوب من قيم وأخلاق موروثة هادئة مستقرة فكان هذا الخلل منطبقا للتمرد والعنف وقاعدة للرفض كل ما تعارف عليه المجتمع. ففي اوربا قامت مذاهب تدعو لترك كل القيم ومنها الوجودية.(3)

<sup>1</sup>( 1-Y.Kiendrebeogo and E.Ianchovichina,Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys, Policy Research Working Paper no. 7691(World Bank: Washington,DC,June 2016).

<sup>2</sup> ( إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤدية اليه، مصدر سبق ذكره، ص9

<sup>3</sup> ( جاد الحق علي، التطرف الديني وابعاده، دار ام القرى، القاهرة، ص9

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

## النمط الثاني: التطرف الطائفي

كما أن خطر التطرف الطائفي فلا يقل عن خطر التطرف الديني، فالحركات الطائفية تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الانفعالي ويستنفر الصراعات ويشعل المحن ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب، فقد غابت الهوية الجامعة التي تتقبل الاختلافات وتجعلها مصدر قوة وتتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وحلّت الهويات الفرعية أو الهويات القاتلة، على حدّ تعبير أمين المعلوف، بديلاً عنها، والهوية ليست معطى جاهزاً أو جامداً، إنها تبنى وتتغير وتعتني بمركبات جديدة، كما أنها تتحول على امتداد رحلة الفرد المعرفية، لكن الهويات الفرعية تنطوي على أبعاد طائفية مدمرة.

## النمط الثالث: التطرف الاجتماعي

إن تهديد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، ليس رهينا بانتشار الجريمة ومظاهر العنف وحدها، بل أيضاً وجود تنظيمات دينية متشددة، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوى القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من حلية دمهم ومالههم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة دون الرجوع للحاكم والنظام السياسي. فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته، كما أن الآثار السلبية بتهديد السلم الاجتماعي داخل أي مجتمع، فهو من الأكيد لن يحافظ على تعاضده وتزكية حالة الوئام داخله، بل مصيره التفرقة والنزاع، لذلك فإن التطرف والتشدد الديني، هو خطر على المجتمع ومصالحه، فلا يمكنه أن يخدم تطوره واستقراره، بل هو يسهم في تدهور الأمن فيه وزعزعته، وبما أن الدين هو ظاهرة

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

اجتماعية وأنه ينبذ العنف فإن العنف يسجل حضوره بصورة واضحة في سلوك الجماعات الدينية المتطرفة، بالرغم من أن علماء الاجتماع لا يجمعون على القول بأن الدين عنيف بطبعه وأن العنف لا يصدر عن الدين.<sup>(1)</sup>

## النمط الرابع: التطرف الأمني

يشكل التطرف السلوكي، من خلال تحوله من التطرف الفكري المبني على الأفكار والآراء، إلى تطرف مبني على العنف والإرهاب، من أجل فرض تلك الأفكار بالقوة، وهذا النوع من السلوك، هو الذي يجر أخيرا إلى الخطر الأمني، من خلال تهديد أمن وسلامة المجتمع والدولة، عبر التخطيط للعمليات المسلحة، والتفجير والقتل، انطلاقا من أفكار جهادية، بغية الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية، أو إعلان الولاء لتتظيمات إرهابية خارجية، كما وأن الأثر الأمني، يمتد خطره إلى كل المستويات الأخرى، حيث أن زعزعة استقرار الدولة وأمنها، تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الوطني، كما يجب علينا ألا نغفل عن مسألة الأمن الفكري فهو لا يقل أهمية عما مضى، بل إنه هاجسا أمنيا لكل المجتمعات، الذي يحمي عقول مجتمعاتنا ويحفظها من الوقوع في الفوضى.<sup>(2)</sup>

## الاستنتاجات

1- اعتقد أن زيادة الأنفاق العسكري يجعل الدول غير مستقرة وتبحث عن بدائل لسد العجز خارجيا.

<sup>1</sup> إبراهيم الحيدري :سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2015،ص102

<sup>2</sup> ( احمد يوسف درويش، القيادات الدينية ودورها في تحقيق الامن والسلم العالمي، اسلام اباد، 2015،ص23

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

2- أن الدولة التي تطور قوتها العسكري تبحث عن مناطق رخوة لبيان قدرتها العسكري.

3- ان مجرد الاهتمام بزيادة القدرة العسكرية توحى لبقية الدول الإقليمية بالخطر وشيك الوقوع مما يؤدي إلى تسابق في زيادة الانفاقات العسكرية إقليميا.

4- أن أية بيئة مضطربة وغير مستقرة تهى أجواء اجتماعية متقلبة تنبئ عن ظهور تجمعات تتحول شيئا فشيئا إلى محاور متطرفة وأحزاب ذات صبغة عنفية.

5- أن انشغال الحكومات بتطوير قدرتها العسكرية يشغلها عن مطالب شعوبها التي ما أن تتحول إلى مظاهرات وتشكيل معارضة مسلحة.

6- أن إنتاج الفكر المتطرف هو عامل آخر من عوامل اهتمام الدولة بجوانب عسكرية وإهمال التنمية الاقتصادية وملاحظة المستوى المعاشي للفرد.

7- يجب على الدول الانتهاء من القدرات الاقتصادية والصناعية ورفع القدرة الشرائية للفرد قبل التوجه إلى بناء القدرة العسكرية حتى تكون الأمور في نصابها الصحيح.

8- أن الاهتمام بالمجتمع والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية والتربوية اهتماما كبيرا يؤدي إلى سد الثغرات أمام المتربصين بهدم الدول من خلال نشر الحروب الأهلية، وان العمل على إيقاف وسائل الفكر المتطرف والإرهاب المتخفي الذي يستتبع العنف المدمر.

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

## خاتمة

أن التوازن في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الحل الأمثل والهدف المطلوب لكل دول المجتمع الدولي والا فان الأخلال بالتوازن هو أخلال بمستويات وجود الدولة ومستقبلها فان زيادة الأنفاق العسكري على حساب الميزانية الاقتصادية لأي دولة يؤدي إلى توقف مشاريع أخرى كبيرة قد تؤدي إلى جعل الشعب يتحمل هذا العب الثقل الذي قد يريك العملية السياسية برمتها بل ممكن أن يؤدي إلى حروب إقليمية ودولية لان زيادة انفاق الدولة العسكري أما أن يدفع بالدولة غرورها إلى التعدي على دول أخرى اضعف من اجل السيطرة على مواردها أو ضغط الشعب يدفع بالدولة للبحث عن موارد جديدة أو أن هذه الزيادة التسليحية تكون على حساب التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد وزيادة البطالة والديون وبالتالي فان جميع ما تقدم ينذر بمستقبل غير جيدة والمثال الواضح فرنسا التي انشغلت ببناء قدرتها العسكرية مما اضطررتها الظروف لفرض ضرائب جديدة على الشعب الذي انفجر من كثرة الأعباء عليه فخرج بتظاهرات تطورت إلى أعمال عنف وإرهاب وتطرف وهكذا الدول الأخرى فان الحكومات لو قللت من انفاقاتها العسكرية وزيادة من انفاقاتها على برامج تنمية وتطوير للقدرات العلمية واستخدامها فيما يؤدي إلى فتح المشاريع وزيادة دخل الفرد لقلت منابع الفوضى والعنف والتطرف التي تأتي من البطالة وقلة المعيشة وضعف الدخل مما يجعل الإنسان يخرج يبحث عن رزقه فيتم استغلاله من قبل الجهات المعادية أو الجهات ذات الأفكار المنحرفة كما حصل في العراق وسوريا وليبيا.

# الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

## المصادر

- <sup>1-</sup> سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2003، 20، ص 121
- <sup>2-</sup> جاد الحق علي، التطرف الديني وابعاده، دار ام القرى، القاهرة، ص 9
- <sup>3-</sup> عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب، مرصد كراسات علمية العدد 42، 2017 مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ص 14
- <sup>4-</sup> إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤديه اليه، المجلة الليبية العالمية، العدد 28 في 2017، ص 10
- <sup>5-</sup> نان تيان، التسليح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2017، ط 1، بيروت، 2017، ص 381
- <sup>6-</sup> أود فلورنت، التطورات العالمية في الأنفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص 386
- <sup>7-</sup> وليم جونسون، المراجعة الدفاعية الرباعية، دراسات عالمية — مركز الامارات للدراسات والبحوث العدد 23، ابو ظبي، ص 32
- <sup>8-</sup> اليزابيث سكونز واخرون، الانفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوب 2004، ص 474
- <sup>9-</sup> US Government Accountability Office ( GAO) Global War on Terrorism, Report GAO-07-76 (Washington, DC: GAO,

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

2006)<[http:// www.gov/docdbite/details.php?rpino=GAO-07-76](http://www.gov/docdbite/details.php?rpino=GAO-07-76),P,10

<sup>10-</sup>بيتر ستالينهايم وغيره، الانفاق العسكري، التسلح ونز السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص409

<sup>11-</sup>أود فلونت، الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص407

12- TASS,Russian Finance Ministry to Review 2016 Budget inQ1 due to Lower Oil Prices, 12 January 2016.

13-O,Rizvi, The Secretes behind Russias 2016 Oil Success Oilprice 9 January 2017. 2-

14-J.Chase,Merkel: Germany to Heavily Increase Bundeswehr Bugdet Deutsche Welle (16 October 2016)

15- E. Piovesana , Analisi delle spese miliari italiane, Analysis of Italian military expenditure.MILEX Osservatorio sulle spese military italiane,15Feb.2017,and Italian Ministry of Economy and Finance,

<sup>16-</sup>ويزمان واخرون، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، التسلح ونزع التسلح، مركز دراسات الوحدة 2017ص392

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

<sup>17</sup>سانت لينديبرغ، الصراعات المسلحة الكبرى،التسلح ونزع السلاح،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2007،ص131

<sup>18</sup>دان سميث وآخرون، النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2017، ص111

19-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR),Syrian Regional Refugee Response, Europe:Syrian Asylum Applications from April 2011 to October 2016.

20-Bruce Hoffman, Inside Terrorism,Columbia University Press,New York,1999,p.12.

<sup>21</sup>كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت،2003،ص23

<sup>22</sup>احمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض/، 2014، ص205

23-R.Coolsaet, (ALL Radicalisation is Local) The Genesis and Drawbacks of an Elusive Concept, Egmont Royal Institute for International Relations,Paper no.84 (Egmont Institute, Brussels, June 2016),M.Apuzzo(Who Will Become a Terrorist?Research Yields Few Clues, New York Time, 27/3/2016 and B.Bower,(New Studies Explore Why Ordinary People Turn Terrorist) Science News (23 June 2016).،

## الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

24–Y.Kiendrebeogo and E.lanchovichina,Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys, Policy Research Working Paper no. 7691(World Bank:Washington,DC,June 2016).

<sup>25</sup> إبراهيم الحيدري :سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2015 .

<sup>26</sup> احمد يوسف درويش، القيادات الدينية ودورها في تحقيق الامن والسلم العالمي، اسلام اباد، 2015.

# التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

### Financing or military spending by terrorist groups

د. هيبه عربي

ملخص:

تُعتبر مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسيلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال ب..... نية استخدامها جزئياً أو كلياً من أجل ارتكاب الجرام الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية. تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصادر للتمويل من عناصر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسسات خيرية إسلامية تهتم بنشر الإسلام، ولها مصالح خاصة في تشجيع الإرهاب والفوضى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السيطرة على مجتمع ما. إنّ ما يحدث في سوريا اليوم وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة السورية يكشف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وان ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده.

#### Summary :

The funding stage of a terrorist organization is one of the most important stages for the establishment or organization of terrorist groups. Financing involves any action by the individual, by any means, whether directly or indirectly, and unlawfully and by the will of the perpetrator, through the provision or collection of funds intended to be used in whole or in part In order to commit the offense described as terrorist or subversive acts. Terrorist extremist groups always rely on sources of funding from elements who

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

believe in and sympathize with them from Islamic charities, associations and institutions interested in spreading Islam. They have special interests in encouraging terrorism and chaos in a country to achieve political goals and enable them to control a society. What is happening in Syria today and contradictory US positions in the Syrian crisis reveals the depth of US involvement in this industry and that what is happening is the American administration of terrorism and not against it.

التمويل الإرهابي / الجماعات الإرهابية

**Terrorist financing / Terrorist groups**

التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

مقدمة:

تزايد الاهتمام الدولي اتجاه الخطر الناتج عن تمويل العمليات الإرهابية المتمثلة في إمداد الجماعات والتنظيمات المسلحة بالأدوات والمعدات والأموال بل بالمعلومات أيضاً لما لذلك من تداعيات وخطورة سياسية وأمنية واقتصادية، وتختلف مصادر تمويل الإرهاب بين قنوات تكاد تكون مشروعة مثل تحويلات مالية وبرامج معونات دولية وغيرها ومنها ما يتم من خلال قنوات غير مشروعة مثل عمليات غسل الأموال وتجارة السلع المحرمة كتجارة المخدرات والسلاح بل وحتى الاتجار بالبشر والأدهى من هذا كله أن تلك القنوات قد تتمثل في قنوات شرعية كأموال التبرعات الموجهة للمؤسسات خيرية مزعومة، ورغم ما يبذل من جهود دولية لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله إلا أن تلك الجهود غير ملموسة علي أرض الواقع خاصة مع زيادة نشاط العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة حتى أنها امتدت إلى دول كانت مستبعدة من الترتيب العالمي للدول التي تعرضت للإرهاب مثل فرنسا وتركيا والسعودية.

# التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

المبحث الأول: تمويل الإرهاب وأهم سماته

تعد مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسيلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها جزئياً أو كلياً من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية. وقد تطورت إجراءات التمويل فيما يتعلق بـ تحركات الأموال الداعمة للأنشطة الإرهابية، والتي عادة ما تكون متماثلة مع تلك المستخدمة لتحريك وغسل الأموال لأغراض الجريمة المنظمة أو الجريمة العامة<sup>1</sup>.

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب

عرفت المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب لـ سنة 1999 بأن تمويل الإرهاب يكون إما بتقديم المال أو جمعه للقيام بالعمليات الإرهابية، ويُشير مفهوم تقديم المال الذي يمكن أن يكون بمقابل أو دون مقابل، كما يمكن أن يكون تقديم المال في شكل مساعدات أو هبات أو منح وغيرها من الحالات التي لا ينتظر فيها مقابل. أما مفهوم الجمع فهو يشير إلى أنه يتم بالأخذ والتحصيل والتلقي وغيرها من حالات جمع الأموال.

أما الفقه فيعرف عملية تمويل الإرهاب على أنه عملية دعم أو إمداد بالمال أو المعدات أو الأدوات، في مختلف صورته يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية سواء أتى هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية مثلاً، أو مصادر أخرى غير مشروعة مثل تجارة المخدرات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عادل حسن علي السيد، "تمويل الإرهاب (المصادر-الأساليب)"، 2012، ص 4.  
<sup>2</sup> كروشي فريدة، بوحنية قوي، "دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 16، 2017، ص 52.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

### المطلب الثاني: تطور الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها

مع مرور الوقت تطورت الجماعات الإرهابية في طبيعة عملها، فلم تعد تعتمد على وسائلها التقليدية في عملياتها الإرهابية أو مصادر تمويلها لتواكب تغير استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولية؛ التي لطالما تُواجه صعوبة في الحد من الإرهاب والعنف، ليس لقصورها في كشف آليات مكافحة فعالة، ولكن الأمر يرتبط بتطورات متلاحقة في طبيعة عمل التنظيمات وكيفية مراوغتها للوضع القائم، ما يجعل كبح جماحها أمراً صعباً . ومن أهم وسائل الجماعات الإرهابية للحفاظ على استمراريتها هو آلية تمويل لعملياتها؛ فأصبحت لا تقتصر فقط على مصادرها التقليدية من جباية الأموال والتمويلات الخارجية، وإنما شملت مصادر أخرى صعبة التتبع مثل الإيداعات المصرفية المشبوهة بعمليات غسل الأموال، والعملات الافتراضية "البيتكوين".

نظراً لتطور المجتمع العالمي وعولمته، وسهولة حركة الأفراد والجماعات، فلم تعد سيادة الدولة كما كانت في الماضي وإنما اختزلها التطور العالمي لصالح المنظمات والشركات المتعددة، وللحفاظ على أمنها القومي تتطلب تعاوناً جماعياً مرتبطاً بالفواعل الدولية، إذ أصبح هناك جرائم تخطت الحدود الجغرافية تحتاج تنسيقاً دولياً مثل الإرهاب الدولي والجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتهديد السيبراني. كل تلك الدوافع استغللتها التنظيمات الإرهابية لبحث مصادر أخرى يصعب على الجهات الأمنية تتبعها ومراقبتها، مثل التعامل عن طريق العملات الافتراضية، ومنظمات "الأوف شور" وغسيل الأموال وغيرها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب

<sup>1</sup> محمود رشدي، "العالم السيبراني" ...وسيلة التنظيمات الإرهابية لجمع المال وتنفيذ العمليات"، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول العالم الإسلامي الحركي موقع: <http://www.almarjie-paris.com>، 2018/12/27.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

تتمثل أبرز السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب فيما يلي:

\_ وجود تشابه بين عمليات تمويل الإرهاب الدولي و عملية تمويل الإرهاب الداخلي من حيث الطبيعة الذاتية للفعل، فكل من هذين النوعين من العمليات يقتضي استخدام وسائل مادية لدعم الجماعات الإرهابية.

\_ تكون عمليات تمويل الإرهاب ذات قدرة كبيرة على التعلم والتكيف ولبعضها بصيرة استراتيجية ويزاول ممارسات تجارية سليمة، مثل تنويع الأنشطة والاستفادة من الأسواق الجديدة. وتتميز هذه المنظمات بالتطور والهيكل التنظيمية ذات المرونة والفعالية والأساليب الإدارية الفعالة.

\_ لا تقتصر على إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال اللازمة للقيام بعملياتها غير المشروعة، بل تتناول كذلك الأدوات العينية بما في ذلك الأسلحة بمختلف أنواعها، حتى ولو كانت من أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية.

\_ تتم عمليات تمويل الإرهاب في سرية تامة، أيا كانت الوسائل المستخدمة فيها، ولهذا فإنه من الصعب إثبات ارتباط ممولي الإرهاب بأية أنشطة إجرامية محددة<sup>1</sup>.

**المبحث الثاني: مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وأهم المؤسسات والجمعيات المساهمة فيه**

تعد وسائل الإعلام الحديثة إحدى مصادر التمويل الرئيسة لتسهيل عمليات نقل الأموال وتبييضها أو تأمين الحصول على الأموال بشكل مباشر للتنظيم عبر الغطاء الإعلامي وحملات توصف بأنها تبرعات لأعمال خيرية مثل بناء المستشفيات أو دعم الأسر المحتاجة أو ما شابه ذلك. وعلى الأغلب، تحاول الجماعات والتنظيمات

<sup>1</sup> عادل حسن علي السيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

الإرهابية تنوع مصادر دخلها وتمويلها بالشكل القانوني والدعم المباشر عبر الحكومات أو الاستثمارات أو غير المباشر من خلال غسيل الأموال.

### المطلب الأول: مصادر تمويل الجماعات الإرهابية

تتعد أساليب تمويل الجماعات الإرهابية بحسب نوع الإرهاب فمن بين أهم نجد نوعان أساسيان في تمويل الجماعات الإرهابية وهي كالتالي:

#### أولاً/ التمويل المباشر عن طريق بعض الدول:

حيث أنّ التمويل ودعم الإرهاب قد يكون من قبل مؤسسات حكومية وهذا ما أشارت إليه دراسة صدرت سنة 1997 — عنوان "الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط ، ج1، للباحث حسين شريف" وذكرت الآتي:

يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية 66 منظمة إرهابية منها 15 منظمة حكومية، و يوجد في إسرائيل 23 منظمة منها 12 منظمة تديرها الحكومة الإسرائيلية نفسها، وفي الهند 54 منظمة منها 2 حكومية، وتوجد باليابان 30 منظمة إرهابية منها واحده فقط حكومية، وفي فرنسا 140 منظمة منها 9 حكومية، وإثيوبيا 36 منظمة منها 6 حكومية، ومن المحتمل ارتفاع هذه الأعداد منذ تاريخ نشر الدراسة المشار إليها.

في جوان 2016 صدر تقرير "الدول الراعية للإرهاب" عن وزارة الخارجية الأمريكية حيث ذكر أنّ إيران تصدر قائمة الدول الراعية للإرهاب وتليها السودان وسوريا كما بين التقرير أنه خلال سنة 2015 نفذت حوالي 11.774 ألف عملية إرهابية في 92 دولة وأدت لمقتل 28.300 ألف شخص.

ثانياً/ التمويل المباشر من خلال أفراد أو جماعات:

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

قد تُمول الجماعات الإرهابية من خلال أفراد أو جماعات وقد تكون داخلية أو خارجية، وقد يتم التمويل من خلال أموال التبرعات التي تجمعها المؤسسات الخيرية التي لا يخضع نشاطها لرقابة حازمة من قبل مؤسسات الدولة<sup>1</sup>.

### ثالثاً / التمويل من خلال ممارسة أعمال إجرامية:

تعتمد المنظمات الإرهابية في تمويلها على أموال ناتجة عن ممارسة بعض الأعمال الإجرامية مثل تجارة المخدرات والسلاح وعمليات الخطف وعمليات السطو المسلح على المؤسسات المالية والشركات وعادة ما ترتبط تلك الأموال فيما يسمى بعمليات غسل الأموال التي تتضمن إخفاء مصادر الأموال غير النظيفة من خلال سلسلة من عمليات التحويل والتعاملات المالية لتظهر في نهاية المطاف على أنها ربح لمشروعات مشروعة، ويقدر صندوق النقد الدولي أن حجم الأموال المغسولة سنوياً يتراوح بين **620 مليار دولار و 6.1 تريليون دولار**، كما تُشير تقديرات الأمم المتحدة أنّ حجم الأموال المغسولة تُمثل **8%** من إجمالي الأموال المستخدمة في التجارة الدولية<sup>2</sup>. ويُمثل "داعش" أحد أهم التنظيمات الإرهابية، التي وقرّ لنفسه عدة مصادر تمويلية ضخمة، الأمر الذي قذف الذعر والخوف في المجتمع الدولي وتوحده لهدم هذا المسخ الإرهابي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان "داعش" يجلب ملايين الدولارات عمليات السطو المسلح، أبرزها استيلائه على البنك المركزي في الموصل بالعراق الذي وفر له عشرات الملايين من الدولارات، ناهيك عن الإتاوات والضرائب التي فرضها التنظيم على مواطني المناطق الجغرافية التي سيطر عليها، التي وفرت له ما يقرب من **8 ملايين دولار سنوياً**..

<sup>1</sup> احمد سرور، "مال وفير، ما مصادر تمويل العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: <https://elbadil-pss.org>، 2018/12/27

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

رابعاً/ تمويل عبر الأنشطة الإلكترونية:

نظراً للتطور التكنولوجي واستغلاله من قبل التنظيمات الإرهابية في التجنيد والاستقطاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دخل العالم الافتراضي كواحد من أهم مصادر التمويل للجماعات الإرهابية، ولأن تنظيم "داعش" كان التنظيم الأدهى والأذكى في استغلال الفضاء الإلكتروني لتوسيع نفوذه خارج سوريا والعراق وتنفيذ عمليات الذئب المنفرد في العالم الغربي. فقد مثّل التنظيم خطورة كبرى لدى الأجهزة الأمنية ووكالات الاستخبارات في تنفيذ عملية إرهابية كاملة عبر الإنترنت. وقد يتجه الإرهاب في الوقت الحالي لتحقيق اكتفائه من التمويل عبر العالم الافتراضي؛ الذي يستخدمه في التجنيد والاستقطاب والتبرعات، وبالرغم من التبرعات الدولية أو الخارجية للتنظيمات الإرهابية إلا أنّها لا تتسم بالاستمرارية في ظل التشديد الدولي على معاقبة الدولة الداعمة للإرهاب. فعلى سبيل المثال كثف تنظيم "داعش" وجوده على شبكات الإنترنت عقب هجمات التحالف الدولي له في سوريا والعراق.

وعليه فإنّ الإنترنت يوفر للتنظيمات الإرهابية استمرار دعايتهم نحو الخلافة المزعومة وما يصاحبه من مواصلة جلب التعاطف والتجنيد وبالتالي مواصلة تلاقي الدعم المالي. وتبرز المعطيات الحالية على الساحة الدولية تحول العمليات الإرهابية نحو العالم السبيرانى لتنفيذ العمليات وجمع التمويلات المالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمود رشدي، المرجع سبق ذكره.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: أهم المؤسسات والجمعيات المساهمة في تمويل الجماعات الإرهابية

الاستطاعت الإدارة الأمريكية تحقيق نجاحات مهمة في الكشف عن مؤسسات وجمعيات وأفراد كانوا ضالعين في عمليات تمويل الإرهاب. ومن أهم من تم الكشف عنهم ما يلي:

أولاً/ مؤسسة البركات (Al-Barakaat): وهي مؤسسة لإيداع ونقل وتحويل الأموال مقرها الصومال وتعمل على نطاق دولي في كل أنحاء العالم، وقد تأسست هذه المؤسسة بعد انهيار النظام في الصومال، وشارك "أسامة بن لادن" في تمويل تأسيسها، وكانت تديرها جمعية إسلامية أخرى تسمى جمعية "Al-Itihaad Al-Islamiya". وإلى جانب قيام مؤسسة البركات بأعمال التحويلات المالية في الخارج، فإن جزءاً مهماً من عمليات تمويل القاعدة وجمعية الإتحاد الإسلامية كان يتم من داخل "البركات". وقد فتحت المباحث الفيدرالية الأمريكية تحقيقات في أنشطة "البركات" وجمعية "الاتحاد الإسلامية" سنة 1999 اعتماداً على قانون الرقابة على الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة، وبعد أحداث 11 سبتمبر تمّ اقتحام مكاتب وفروع "البركات" في الولايات المتحدة وتجميد أصولها في الولايات المتحدة والعالم. وعلى الرغم من ذلك فإنّ التحقيقات في داخل الولايات المتحدة وخارجها لم تتوصل إلى أدلة قاطعة بشأن علاقة "البركات" بكل من تنظيم القاعدة أو جمعية "الاتحاد الإسلامية". واضطرت الولايات المتحدة إلى فك تجميد أصول البركات، وحصل أصحاب الإيداعات على حكم بإعادة الأصول واسترداد الأموال المجمدة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم نور، "من القاعدة إلى داعش: الحرب على تمويل الإرهاب 1-2"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: <http://www.acrseg.org>، 2018/12/27.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

ثانياً/ جمعيات خيرية إسلامية في ولاية "إينوي": رصدت الإدارة الأمريكية جمعيتين تم الاشتباه في قيامهما بـ جمع تبرعات لصالح منظمات إرهابية، وهما مؤسسة "الإغاثة العالمية" **Global Relief Foundation, Inc.** ومؤسسة "الإحسان الدولية" **Benevolence International Foundation (BIF)** ، كما وجهت السلطات الأمريكية اتهامات إلى كل من المنظمتين بجمع وتقديم أموال في الولايات المتحدة لمساعدة تنظيم القاعدة وتنظيمات إرهابية أخرى. وبعد التحقيقات التي أجريت، لم تثبت تهمة تمويل الإرهاب على أي من المسؤولين عن الجمعيتين، لكن بعضهم تمت إدانته على خلفية اتهامات جنائية أخرى، إلى جانب رصد مخالفات لقوانين الهجرة. لكن تجسيد أصول الجمعيتين والقبض على مسؤولين فيهما أدى في نهاية الأمر إلى توقف نشاطهما. وفي أعقاب هذه القضية أولت السلطات المعنية بمكافحة الإرهاب مالياً اهتماماً أكبر باختراق المنظمات المشتبه فيها، واتخاذ إجراءات لتعطيل وعرقلة عملها.

ثالثاً/ مؤسسة الحرمين الإسلامية السعودية: وهي مؤسسة خيرية إسلامية تهتم بنشر الإسلام، وتعمل في أكثر من 50 دولة، وتحصل على مساندة من الأفراد ومن المؤسسات ومن الحكومة السعودية، وتقدر ميزانيتها السنوية بما يتراوح بين 50 مليوناً إلى 80 مليون دولار. وذكر تقرير اللجنة الأمريكية المكلفة بالتحقيق في أحداث 11 سبتمبر أن اثنين على الأقل من المسؤولين في الحكومة السعودية تقلدوا مناصب استشارية في مؤسسة الحرمين قبل أحداث 11 سبتمبر. وقد احتلت مؤسسة الحرمين الإسلامية حيزاً مهماً من الاتصالات بين الولايات المتحدة والسعودية بشأن محاربة تمويل الإرهاب منذ سنة 1998. وقد تم على مدار الفترة حتى جوان 2004 اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمنت غلق فروع تلك المؤسسة في العديد من دول العالم

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

بما في ذلك فرع الصومال وفرع البوسنة، ثم تجميد كل أصول المؤسسة ووقف أنشطتها، وتغيير قانون المؤسسات الخيرية في السعودية من أجل ضمان عدم تورط الجمعيات الخيرية الإسلامية في تمويل أنشطة إرهابية. وقد تضمنت المعلومات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى السلطات السعودية قائمة بأسماء 20 شخصاً من مسؤولي مؤسسة الحرمين تم رصدتهم يشاركون مباشرة في اجتماعات لتنظيم القاعدة. وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة السعودية أو تعدت القيام بها، فإن الأشخاص الضالعين في أنشطة المؤسسة، ظلوا خاضعين للرقابة من جانب السلطات الأمريكية المعنية بمكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

وعليه تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصادر للتمويل من عناصر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسسات لها مصالح خاصة في تشجيع الإرهاب والفوضى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السيطرة على مجتمع ما.

إلى جانب ما تعمد إليه دول أخرى لإضعاف خصمها بتمويل الجماعات الإرهابية في الدول المعادية لها أو تلك التي يُمثل استقرارها وقوتها خطراً على أهدافها الإقليمية أو الدولية.

من ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات بتمويل وتدريب الجماعات الجهادية المتطرفة إسلامياً في أفغانستان لاستنزاف الاتحاد السوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة، ومن هنا ننطلق من أنّ الإرهاب هو صناعة أمريكية وان ما يجري في

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

سوريا وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة السورية يكشف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وأنّ ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس فإنّ صناعة الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب وإدارتها للحرب ضده قادتها إلى أن تُحدد أفضل الساحات للنشاطات الإرهابية، ويبدو أنّ المنطقة العربية استحوذت على الاهتمام الأكبر في هذا الجانب لاسيما بعد تصاعد حركات التغيير الشعبية ورغبة الإدارة الأمريكية في إدارة عملية التغيير لصالحها<sup>2</sup>. وعليه فقد كان اختيار الإرهاب العدو الغامض القابل للتشكيل حسب الحاجة قد خرج من مطابخ المخابرات الأمريكية ودهاليزها ووضع العالم كله أمام خطر داهم بعد أن فقدت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على ما صنعتها بأيديها.

### النتائج:

تعدّ مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسيلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها جزئياً أو كلياً من أجل ارتكاب الجرام الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية.

تتعدّ أساليب تمويل الجماعات الإرهابية ما بين التمويل المباشر عن طريق بعض الدول والتمويل المباشر من خلال أفراد أو جماعات والتمويل من خلال ممارسة أعمال إجرامية، إضافة إلى التمويل الذي يكون عبر الأنشطة الإلكترونية.

<sup>1</sup> كوثر عباس الربيعي، "الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السورية"، مجلة دراسات دولية، ع 64-65، ص 37.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 44

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

\_ تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصادر للتمويل من عناصر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسّسات خيرية إسلامية تهتم بنشر الإسلام، ولها مصالح خاصة في تشجيع الإرهاب والفوضى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السيطرة على مجتمع ما.

\_ الإرهاب هو صناعة أمريكية أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات بتمويل وتدريب الجماعات الجهادية المتطرفة إسلامياً في أفغانستان لاستنزاف الاتحاد السوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة، وعليه فإنّ ما يحدث في سوريا اليوم وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة السورية يكشف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وان ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده.

### خلاصة:

من غير الممكن الحديث عن الجريمة الإرهابية دون استحضار أهم نقطة تركز عليها في ميلادها ألا وهي عنصر التمويل والتكفل المالي، لأن التنظيمات الإرهابية تستمد قوتها بالدرجة الأولى من مصادر تمويلها فمتى تنوعت وتعددت مصادر التمويل اشتدت خطورة المنظمات الإرهابية والجرائم التي ترتكبها، وأنّ الذين يقومون بأنشطة داعمة للإرهاب هم إرهابيون لا يختلفون كثيراً عن أولئك الذين ينفذون العمليات الإرهابية. والولايات المتحدة الأمريكية واحدة منهم وقد كانت الأزمة السورية احد أهم المنطلقات التي كشفت التناقض في السلوك الأمريكي اتجاه الإرهاب.

### المراجع:

1\_ عادل حسن علي السيد، "تمويل الإرهاب (المصادر-الأساليب)"، 2012.

## التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

2\_ كروشى فريدة، بوحنية قوي، "دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 16، 2017.

3\_ محمود رشدي، "العالم السيبراني"... وسيلة التنظيمات الإرهابية لجمع المال وتنفيذ العمليات"، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول العالم الإسلامي الحركي موقع: <http://www.almarjie-paris.com>، 2018/12/27.

4\_ احمد سرور، "مال وفير، ما مصادر تمويل العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: <https://elbadil-pss.org>، 2018/12/27.

5\_ إبراهيم نور، "من القاعدة إلى داعش: الحرب على تمويل الإرهاب 1-2"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: <http://www.acrseg.org>، 2018/12/27.

6\_ كوثر عباس الربيعي، "الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السورية"، مجلة دراسات دولية، ع 64-65، ص 37.

# تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

الباحث: م. د. علي جاسم محمد التميمي

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في حساسية الموضوع المتناول وذلك في ظل تنامي مستويات الانفاق العسكري العالمي وأثر ذلك على التنمية بصورة عامة وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة في غياب الدور الإيجابي لعمليات الانفاق العسكري والابتعاد عن امكانية وضع قوانين دولية رادعة للحد من مستويات الانفاق العسكري لذا لابد من العمل على مخرطة الانظمة السياسية التي سوف تكون العامل المهم للحد من تزايد معدلات الانفاق العسكري.

## الفرضيات:

- 1- الانفاق العسكري لا يؤدي الى حدوث اي نمو اقتصادي
- 2- انتشار الديمقراطية عامل مهم للحد من تزايد الانفاق العسكري.
- 3- الانظمة الديمقراطية اقل توجهها الى الانفاق العسكري من الانظمة غير الديمقراطية.
- 4- الاستقرار السياسي واحقاق السلام من اهم نتائج الديمقراطية ومن الدوافع المؤثرة في خفض عمليات سباق التسلح.
- 5- الانظمة الديمقراطية محبة للسلام وتسعى لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية بعيدة عن لغة الحرب لذلك اقل انفاقا عسكريا من غيرها

## الأهداف:

دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين الانفاق العسكري والديمقراطية والتوصل الى حقيقة العلاقة والربط بينهما والتعرف الى مفهوم الانفاق العسكري ومحدداته واثاره على النظام السياسي واثار النظام السياسي عليه وأثر الديمقراطية على الانفاق العسكري زيادتا أو نقصانا.

## تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

### المنهجية:

تتطلب الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وفي خضم ذلك سوف يتم التطرق لعدة موضوعات ذات ارتباط وثيق بعمليات الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية.

### مشكلة الدراسة:

1- تتصف بيانات الانفاق العسكري بشكل عام بنوع من السرية على اعتبار كشفها يعد تهديدا للأمن القومي للدولة فبعض البيانات عبارة عن تقديرات صادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

2- الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية من الموضوعات التي لم تلق القدر المناسب من البحث العلمي خاصة في الكتب والمراجع العربية ولهذا واجه الباحث صعوبة لقلة المراجع التي تناولت الموضوع.

تسعى الدول في سبيل حماية امنها ودرء التهديدات التي تواجهها الى تدعيم قدراتها العسكرية والامنية وتحقيق ما يسمى بالامن العسكري الذي يعد من أكثر عناصر الامن فاعلية وتأثيراً وان ضعفه ينعكس بشكل مباشر على امن الدولة ويعرضها الى الاخطار العنيفة التي قد تؤدي بها الى حد الانهيار والزوال حيث ان الدولة التي تمتلك قوة عسكرية تخلق قناعة لدى مواطنيها بقدرتها على حفظ الامن والنظام وتحقيق مصالح الدول وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية.

اذ تسمى الدول التي تبني استراتيجيات متنوعة لإنجاز ما تصبو اليه من اهداف ومصالح تتوزع على مستويات متدرجة في أهميتها ومن اهم هذه الاستراتيجيات زيادة الانفاق العسكري في كثير من دول العالم والانفاق العسكري عبارة عن التكلفة المالية التي يتكبدها البلد عن نشاطه العسكري من اجل تحقيق القوة العسكرية التي تعد من اهم رموز الدولة في وقت هيمنت النظرية الواقعية على العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن المنصرم التي تركز على القدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة وان القوة العسكرية عنصر اساسي في حياة الدولة اما القوة الاقتصادية فهي احدى ادوات القوة السياسية وهي متحدة في الارادة العسكرية التي تستخدم لكسب القوة والتأثير الخارجي لكن انتشار الديمقراطيات في العالم بعد الحرب الباردة قد اوجدت توجه عام الى التقليل من الانفاق العسكري والرغبة في اقامة سلام دائم في العالم بعد ان ادى سباق التسلح في نشوء حربين عالميتين وحرب باردة خسرت فيها البشرية الكثير الكثير لذا كان هناك توجه نزع السلاح وتخفيض الانفاق العسكرية وهذا ما اكد عليه ميثاق الامم المتحدة.

لذا سوف نقسم البحث الى محورين الذي يخص الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية نناقش في **المحور الاول: -توضيح مفهوم الانفاق العسكري - والانفاق العسكري في الدول العشرة المتصدرة عالمياً.**

**اما المحور الثاني: -سنناول فيه الانفاق العسكرية وعلاقته بالديمقراطية.**

## **Introduction:**

States seek to protect their security and to prevent the threats they face to strengthen their military and security capabilities and achieve the so-called military security, which is one of the most effective and influential security elements and its weakness is directly reflected on the security of the state and expose them to the violent dangers that may lead to the collapse and disappearance, A state that has a military force creates a conviction among its citizens of its ability to maintain security and order and to achieve the interests of States and implement its domestic and foreign policy.

The most important of these strategies is the increase in military spending in many countries of the world. The military expenditure is the financial cost incurred by the country from its military activity in order to achieve the military strength that is achieved. Is one of the most important symbols of the state at a time dominated by the theory of realism on international relations in the fifties of the last century, which focuses on military capabilities and the status of the state in the distribution of power and military strength is a key element in the life of the state economic strength is one of the tools of force But the spread of democracies in the world after the Cold War has created a general tendency to reduce military spending and the desire to establish lasting peace in the world after the arms race led to two world wars and a cold war in which humanity lost. So much so there has been a trend of disarmament and reduction of military spending, which is confirmed by the Charter of the United Nations.

So we will divide the research into two axes, which relate to military spending and its impact on democracy. We discuss the first axis: - Explain the concept of military spending - and military spending in the top ten countries in the world.

The second axis: - We will discuss the military spending and its relationship to democracy.

## مفهوم الانفاق العسكري:

ثمة عدة تعريفات مختلفة لمفهوم الانفاق العسكري بعضها يتناوله من منظور ضيق حيث يختصره بتلك (الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة او ذلك الجزء من الانفاق العام للدولة تقوم به من اجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي او لمواجهة خطر واقع عليها فعلا او لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق اهداف توسعية<sup>(1)</sup>). بحيث ان هذا التعريف لا يأخذ بالحسبان مختلف اوجه الانفاق المرتبط بالأغراض العسكرية على الانفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة. وهناك من يتناوله من منظور اوسع فيعتبر الانفاق العسكري هو الذي يضم كلا من البنود التالية<sup>(2)</sup>.

1- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

2- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية بصرف النظر عن الادارة التي تقوم بها.

3- نفقات البرامج الاخرى المبررة باسم حماية الامن القومي.

4- المدفوعات الناتجة عن الحروب السابقة او البرامج العسكرية السابقة.

ومن اهم التعريفات التي تندرج تحت هذا المنظور: -

تعريف تقرير التنمية البشرية الذي يعرف الانفاق العسكري على انه عبارة عن (نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء اللوازم والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند ايضا لمساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة<sup>(3)</sup>).

(1) علي مازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي-مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص3.

(2) نفس المصدر، ص4.

(3) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2004، ص40.

تعريف حلف الشمال الاطلسي حيث يعرف الانفاق العسكري بانه (نفقات وزارة الدفاع والوزارات الاخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند ايضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة(4).

وفي حقيقة الامر لا يوجد تعريف محدد للانفاق العسكري لما يصاحبه هذا المفهوم من تعدد في الآراء ووجهات النظر هنا ذكرنا اهم التعاريف التي صيغها لمفهوم الانفاق العسكرية واضيف لها التعريف الصادر في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2008.

**يعرف الانفاق العسكري على انه يتضمن الانفاق على الجهات الفاعلة والنشاطات التالية(5):-**

- 1- القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام.
- 2- وزارة الدفاع وهيئات حكومية اخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.
- 3- القوات العسكرية عندما يحسب على انها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية.
- 4- النشاطات العسكرية في القضاء وهو يشمل الانفاق الجاري والرأسمالي على:
  - أ- الافراد العسكريين والمدنيين بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد.
  - ب- العمليات والصيانة.
  - ت- المشتريات.
  - ث- البحث والتطوير العسكريين.
  - ج- المساعدة العسكرية (في الانفاق العسكري للدولة المانحة).

(4) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2008، ص353.

(5) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPR)، ص389، الموقع الرسمي.

يعتبر الانفاق العسكري من المؤشرات الرئيسية التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة، وللتعبير عن الانفاق العسكري هنالك العديد من المؤشرات لقياسه ولها مسميات عدة منها عبء التسليح وفي اخرى العبء العسكري او العبء الدفاعي.

اما مقاييس الانفاق العسكري فلها صورة عدة اهمها<sup>(6)</sup>:-

1- الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (GDP)

2- الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الموازنة الحكومية.

3- الانفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي.

4- نصيب الفرد المدني من الانفاق العسكري.

5- نصيب الفرد العسكري من الانفاق العسكري.

### الانفاق العسكري العالمي واسبابه

بات سباق التسلح سمه عامة لمعظم دول العالم، وتأثير الانفاق العسكري العالمي بالعديد من المتغيرات والمجريات الدولية وهذا انعكس على مدى اسهامه في احقاق الامن المنشود بكافه اشكاله بالإضافة الى درجة اسهامه في تحفيز النمو الاقتصادي فتلك المتغيرات كانت سببا هاما في رفع او خفض حجم الانفاق العسكري ومن الملاحظ ان بعد انتهاء موجه العرب العالمية الثانية بات الانفاق العسكري يتصاعد بشكل كبير جعل من المفكرين ينصبون في اهتمامهم على ضرورة فهم المغذى جراء تلك الزيادة في حجم الانفاق العسكري العالمي وما يصاحبه من عبء اقتصادي واجتماعي ومدى تأثير ذلك على اقتصاديات الدول عامة والنامية منها على وجه الخصوص ويخضع الانفاق العسكري لترتيب اولويات الدولة ذاتها سواء لتحقيق الاهداف الاقتصادية او الاجتماعية او العسكرية. يوجه

(6) مي محمد احمد زيادة، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل-الدول العربية-ماجستير منشورة، جامعة الازهر- غزة، 2014، ص38.

الاهتمام الاكبر اليوم لمحاولة معرفة الاثر الذي تحدثه الزيادة في حجم الانفاق العسكري وما قد يحدثه من دور في تحقيق النمو الاقتصادي او لبطء لعملية النمو الاقتصادي<sup>(7)</sup>.

### كما يوضح ادناه: -

1- المتطلبات الامنية: -وهي حالة تعكس الاخطار الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها دولة ما ولمواجهة تلك المتطلبات لابد من العمل على زيادة الانفاق العسكري لتلك الدولة وتعظيم قوتها العسكرية التي باتت القوة العسكرية ضرورة حتمية لضمان امن الدولة<sup>(8)</sup>.

2- الانتقال من مفهوم الدفاع لمفهوم الردع: -فتعزيز القوة العسكرية يعد من أكثر الوسائل فعالية في احباط وردع العدو فالحرب الباردة غرزت هذا المبدأ حيث ان التحالفات السياسية والاقتصادية مع قطبي الصراع (الاتحاد السوفيتي سابقا، الولايات المتحدة الامريكية) جعلت من معظم دول العالم تتسابق فيها بينها لتعزيز قدراتها العسكرية<sup>(9)</sup>.

### 3- الاستثمار والانفاق العسكري

يشكل الانفاق العسكري في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وجاء ذلك في ظل انخفاض حجم الانفاق الحكومي حيث عزز الانفاق العسكري من القوة الشرائية عبر تحفيز الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وتحفيز الطلب على السلع والخدمات يؤدي الى زيادة الانتاجية

(7) مي محمد احمد زيادة، مصدر سابق الذكر، ص104.

(8) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز-الانفاق العسكري في الوطن العربي، (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1993، ص108.

(9) على خازن، مصدر سبق ذكره، ص98.

لمواجهة الطلب وتشغيل المزيد من العمالة المعطلة. لكن هذه الفكرة لم تدم طويلا في ظل ارتفاع حجم الانفاق الحكومي<sup>(10)</sup>.

وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة الامريكية ايان الحرب العالمية الثانية وما اطلق عليه الرئيس الامريكي آنذاك روزفلت (بالترسانة الديمقراطية) والتي تعني ان المصانع ستزود القوات الامريكية بكل ما تحتاجه وستزود القوات الحليفة بكميات كبيرة من الاسلحة والمعدات اللازمة اذ لم يقتصر الامر على القوات الامريكية بل تم تزويد القوات الحليفة بأفضل الاسلحة في ذلك العصر وكذلك القيمة الدولارية للأسلحة التي منحت للقوات الحليفة كانت تكفي لتسليح نحو (588) فرقة مشاة وقد استلزم الحفاظ على هذا لمستوى من القدرة الانتاجية علاوة على ذلك ان عدد القوات المسلحة قد ازداد الى قوة تشغيلية قوامها 7.7 ملايين رجل ، كانت ادوارهم في التشغيل والصيانة للأسلحة<sup>(11)</sup>.

### تطور الانفاق العسكري العالمي

يعد الانفاق العسكري لدولة ما عبارة عن الموارد المالية المخصصة للقوة الدفاعية للحفاظ على وجودها وضمان قدرتها على مواجهة أي خطر يهدد امنها وتعكس ميزانية قوات الدفاع مدى ادراك الدولة لأهمية الانفاق الدفاعي لاحتلال الامن المرجو كما انها تعطي مؤشرات حول حجم الانفاق العسكري المتدافع لسنوات القادمة وتعكس الميزانية العسكرية قدرة الدولة على تمويل الانشطة الحربية المختلفة بالإضافة الى انها تعكس واقع الاقتصاد وما عليه من التزامات عسكرية كانت او مدنية بمختلف الحال من دولة الى اخرى في تركيبة وطبيعة ما هو مخصص من موارد لصالح القطاع العسكري ويأتي هذا الاختلاف بسبب اختلاف تطبيق تلك الدول

(10) مي محمد احمد زيادة، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(11) جون ستون، الاستراتيجية العسكرية (سياسة واسلوب الحرب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دراسات مترجمة (70) 2014، ص 95.

بين دولة نامية واخرى متقدمة وما بين دولة غنية واخرى فقيرة والصراعات الدائرة في العالم كانت سببا هاما في دفع عمليات سباق التسلح وزيادة الانفاق العسكري واهم تلك الاحداث الذي شهد العالم زيادة في الانفاق العسكري أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 ابتداء من (1044) ترليون دولار عام 2001 وصولا الى (1630) ترليون دولار لعام (2010) وجاءت الزيادة بالتوافق مع الاحداث الدولية ومنها الحرب على افغانستان والعراق.<sup>(12)</sup>

وشكل الانفاق العسكري العالمي في عام 2009 علامة فارقة كما كان عليه في العام الذي سبقته فاستنادا لمؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام 2009 فان حجم الانفاق العسكري العالمي بلغ حوالي (1,531) ترليون دولار (وفقا لقيمة الدولار لعام 2008) وزيادة قدرها 49% عن عام 2000 ويشكل الانفاق العسكري العالمي لعام 2009 نسبة 2,7% من اجمالي الدخل القومي العالمي (GDP) اما عام 2012 فقد بلغ الانفاق العسكري العالمي (1,753) ترليون دولار<sup>(13)</sup>. الذي تجاوز نسبة الانفاق العسكري لعام 2010 الذي بلغ (1,63) ترليون دولار بعد ذلك تدرج في الانخفاض نتيجة لانتشار الديمقراطية في العالم واعتماد استراتيجيات القوة الناعمة والذكية في السياسة الخارجية لكثير من الدول العظمى في العالم لكن نلاحظ هناك ارتفاع جديد في حجم الانفاق العسكري العالمي لعام 2018 الى مستوى جديد منذ الحرب الباردة وتشير التقديرات الى انه في ظل تعزيز الولايات المتحدة لانفاق العسكري في ادارة ترامب سيزيد اجمالي الانفاق العالمي في عام 2018 بنسبة 3,3% مقارنة بعام 2017 ليبلغ 1,67 ترليون دولار امريكي<sup>(14)</sup>.

(12) مي محمد احمد زيادة، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(13) المصدر نفسه، ص 104.

(14) صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية 18 كانون الاول، 2018.

جدول (1) بالدول العشرة الاولى في العالم الاكثر إنفاقاً عسكرياً بثلاثة اعوام 2015-2016-2017 والتغير في نسب الانفاق الحكومي الناتج المحلي لكل دولة ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي.

اسم الدول	2015	2016	2017
1- الولايات المتحدة الامريكية	%3,3	%3,2	%3,1
2- الصين	%1,9	%1,9	%1,9
3- المملكة المتحدة	%1,9	%1,8	%1,8
4- الهند	%2,4	%2,5	%2,5
5- روسيا	%4,9	%5,5	%4,3
6- السعودية	%9,1	%9,9	%10,3
7- فرنسا	%1,4	%2,3	%2,3
8- اليابان	%1,5	%0,9	%0,9
9- المانيا	%1,4	%1,2	%1,2
10- البرازيل	%1,4	%1,3	%1,4

الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة بالمصدر (15)

(16) جدول رقم (2) يوضح نسبة الانفاق العسكري لدول العشرة دول في العالم

ونسبة الزيادة في الانفاق للأعوام 2015-2016-2017

(15) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السفوي (الاسلحة وينزع الاسلحة والامن الدولي) البنك الدولي الموقع.

hhbps: \\ data. Albankaldawli.org

الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المعلى.

(1) hhbps: \\ data. Albankaldawli.org

اسم الدول	2015	2016	2017
1- الولايات المتحدة الامريكية	605,62	617,10	617,1 مليار دولار
2- الصين	181,97	192,84	145 مليار دولار
3- المملكة المتحدة	61,89	62,63	51,5 مليار دولار
4- الهند	46,64	50,67	38 مليار دولار
5- روسيا	51,49	49,15	60,4 مليار دولار
6- السعودية	47,61	45,87	56,7 مليار دولار
7- فرنسا	44,92	45,38	40 مليار دولار
8- اليابان	42,19	41,68	41 مليار دولار
9- المانيا	34,84	35,83	40,2 مليار دولار
10- البرازيل	31,5	23,7	34,7 مليار دولار

الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة بالموقع(1)

### إثر الانفاق العسكري على الديمقراطية

قبل الولوج في العلاقة التي تربط الانفاق العسكري مع الديمقراطية وان زيادة الانفاق العسكري تؤدي الى سباق التسلح وانتشار الصراع ونشوب الحروب وانحسار

(2) سامر مؤيد عبد اللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي، المجلة السياسية والدولية، السنة التاسعة، العددان (33-34)، 2017، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

الديمقراطية وان زيادة اعداد الدول الديمقراطية يؤدي بالنتيجة الى انحسار الحروب وبدوره الى انخفاض الانفاق العسكري والذي سوف نبينه في هذا المحور قبل كل ذلك يمكن القول ان الحرب لا تعني اتساع رقعة الحوار بل تعني الامتناع عن الحوار وعندما يقوم نظام عالمي او نظام ايديولوجي خاص من دون ان يكون مفيدا لأي نوع من الانسان ويتم الدفاع عنه باعتبار نظاما مثاليا فانه يتحول الى نظام من متآكل امام الوضع الموجود ويقاوم أي محاولة للتغير والتحديث ومثل هذه الانظمة تكون اكثر دكتاتورية وتمتاز بزيادة نسبة انفاقها العسكري وانحسار مؤسساتها الديمقراطية<sup>(17)</sup>. فقد افقدت الحرب العالمية الاولى مصداقية الخطابات المؤيدة للحرب على الرغم من انه تم احيائها بنجاح من قبل الحركات الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا كما واصلت ازدهارها في اليابان وقد احتاج الامر الى حرب عالمية ثانية للقضاء على تلك الدعوات وفي عالم اليوم نادرا ما يتحدث حتى اشد السياسيين التزاما بالنهج المحافظ والقومي عن الحرب باعتبارها أي شيء سوى تجربة مكلفة ومروعة وملاذ اخير للدفاع عن المصالح الوطنية تثبت الاستثناءات القليلة صحة القاعدة ففي ذروة ازمة الصواريخ الكوبية يحث -فيريل كاسترو. (نظرا الى شعوره بالذعر) برقة الى خروتشوف-لحثة على شن ضربة نووية استباقية ضد الولايات المتحدة الامريكية<sup>(18)</sup>.

اصيب خرو تشوف بالرعب وصار أكثر تصميميا للتوصل الى تسوية سريعة مع كيندي (رئيس الادارة الامريكية آنذاك) وعلى الرغم من ذلك فلم تتجح المشاعر المناهضة للحرب في التخلص من الحرب كمؤسسة وعلى الرغم من وقوع عدد اقل بكثير من الحروب في حقبة ما بعد عام 1945 فقد نشبت حروب بالفعل ومنها من

(17) حميد مولانا، الاسلام وازمات العالم المعاصر، شركة انتشارات علمي وفرهنكي الطبعة الثالثة، ترجمة الى العربية، علاء رضاني، 2013، ص165.

(18) ريتشارد نيدليبو، لماذا اتحارب الأمم؟ (دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: د.ايهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، تصدر من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص165.

بدأتها بلدان تتسم بالديمقراطية ومشاعر المناهضة للحرب (مثل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص)<sup>(19)</sup>. لكن الأسباب قد تكون خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تجعلها استثناء على القاعدة رغم انها تعد من اهم الانظمة الديمقراطية بالعالم الا انها تعمل للهيمنة العالمية والقيادة والتفرد التي من اجلها خاضت الكثير من الحروب لتوسيع نفوذها والوصول الى مبتغاها.

اما اليوم يؤكد العلماء اللذين يغلبون القوى المادية على الاثار المدمرة للحرب الحديثة وعلى الالتزام بتجنب الحرب الذي نجم عن تلك الاثار ويشيرون الى الصعوبة المتزايدة لإدامة عمليات الغزو وكذلك صعوبة الاستقلال الاقتصادي للأقاليم المقهورة عندما يتم ذلك.

يرجع البعض مثل (جون موبلر) هذا التحول في الرأي الى كابوس الحرب العالمية الاولى الذي عززته تجربة أكثر بشاعة وفي الحرب العالمية الثانية، من جانبهم يعزو الليبراليون التغيرات في مواقف الجماهير الى ظهور الدول التجارية وتزايد الاعتمادية المتبادلة بين الاقتصاديات المتقدمة، ويؤكد الليبراليون اخرون اهمية ظهور الانظمة الديمقراطية وانتشارها وما يسمى بالسلام الديمقراطي الذي جمع توجه احلال السلام ونبذ الحرب.

ولقد وجهت الانتباه الى اهمية دور المكانة كسبب للحرب وكيف ادت المفاهيم المتغيرة للمكانة الى انخفاض في الحرب وبدوره الى الانفاق العسكري<sup>(20)</sup>.

لذا ممكن ان نستشهد به نظرية السلام الديمقراطي التي تعطينا تصور واضح عن العلاقة بين الديمقراطية والحرب والانفاق العسكري.

### نظرية السلام الديمقراطي

(19) ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره، ص166.

(20) المصدر نفسه، ص248.

ظهر بعد الحرب الباردة مفهوم الليبرالية الجمهورية التي اكدت على ان الديمقراطيات الليبرالية سلمية وأكثر طاعة للقانون، اذ انه من غير الممكن ان نحارب بعض الدول الديمقراطية بعضها. لذلك يطلق عليها نظرية السلام الديمقراطي (Democratic theory peace).

ويرجع أصل النظرية الى الفيلسوف الالمانى (إيمانويل كَانط) الذي وضع هذا التصور قبل قرنين من الزمن في كتابه (السلام الدائم) حيث طالب بوضع دستور عالمي يضمن السلام بين الامم وبأنشاء فدرالية ذات حكومة مركزية تجمع بين الدول الحرة لتحقيق السلم العالمي وتطبيق القانون الدولي<sup>(21)</sup>.

وفي تسعينات القرن العشرين كان السلام الديمقراطي موضع جدل في الاوساط الاكاديمية والسياسية غير ان هذا المفهوم أصبح أكثر اسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وكثير من الدراسات المستندة الى معطيات وتحليلات احصائية متنوعة اظهرت نتائج تدعم نظرية السلام الديمقراطي اذ توصل (بابست Babst) في دراسة له عام 1972 الى الاستنتاج بانه لم تندلع حرب بين الدول المستقلة التي لها حكومات منتخبة بين (1789-1941) وفي دراسة اخرى لـ (روميل Rummel) تحت عنوان (فهم الصراع والحرب) في عام 1979 استنتج ان النظم الديمقراطية تنبذ العنف بشكل متبادل وفي دراسة مسحية لـ (14) دراسة علمية قدمت بين عامين (1975-1996) ركزت على العلاقة بين الديمقراطية والسلام ظهر ان الديمقراطية المسبب الاساسي للسلام والبحوث الاحداث وجدت بأن الديمقراطيات شهدت حربا اهلية اقل ايضا من غيرها او ما يطلق عليها الصراعات العسكرية داخل الدولة.

وبناء على معلومات المؤسسة Freedom House وصل عدد الدول الديمقراطية-الليبرالية في عام 1991 الى 76 دولة من أصل 165 دولة تم رصدها

(21) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية (من صراع الحضارات الى أئسنه الحضارة والثقافة والسلام)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2006، ص54.

وهناك (36) دولة اخرى يمكن القول انها تمر بمراحل انتقالية متفاوتة نحو النظام الديمقراطي<sup>(22)</sup>.

ويشدد دعاة نظرية السلام الديمقراطي على قضايا الحرب والسلام بمنظومة الحكم في بلد ما وطبيعة نظامه السياسي وصيغة وتوجهاته وعلى اساس ان مواطني الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الاخرى لأنها تمثل مجتمعها ويرون ان الدول الليبرالية هي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي وحقوق الاقتصاد والملكية الخاصة والحصانة الدستورية والحقوق السياسية وهذه المعايير تجعلها ابعد ما تكون عن فكرة شن حرب او دخول حرب مع دول اخرى فالنظرية الليبرالية نظرية سلمية تعتمد على حل الصراعات سلميا وتعتمد على الحجة والاقناع وعدم اللجوء الى العنف والارهاب والقوة وان الممثل الرئيسي هم الافراد والمؤسسات فالفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الافراد والموازنة بينها وبالتالي فالأفراد في الدول الديمقراطية لا يميلون الى الحروب<sup>23</sup>.

يقول كارل جيرثمان:- (من المسلمات ان أي مجتمع منظم تنظيميا ديمقراطيا يسود الاسلوب السلمي علاقاته الخارجية)<sup>24</sup>.

لقد اقترن نظرية (السلام الديمقراطي) الى حد بعيد بكتابات مايكل دويل Michael Doyle، وبروس روسيت Bruce Russet، وفرانسيس فوكو ياما Francis Fukuyama، يقول مايكل دويل (ان التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود الوطنية كل ذلك يفسر اتجاهات الميل الى السلام

(22) فرهاد جلال، الامن ومستقبل السياسة الدولية، منشورات اكااديمية التوعية وتواصل الكوادر العراق، 2010، ص204.

(23) ليث زيدان، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟ الموقع الحوار المتمدن - العدد (1939)، 2007/6/7.

Hhttp: // [www.ahewar.Org//debit/show.arb.asp?aid=98771](http://www.ahewar.Org//debit/show.arb.asp?aid=98771)

(24) جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: -احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008، ص82.

التي تتميز بها الدول غير الديمقراطية (ميالة الى الحرب) فمن دون هذه القيم والقيود فان منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق<sup>25</sup>.

اما بروس روسيت يعتبر ان الديمقراطية عامل اساسي لتحقيق السلام العالمي حيث ان علاقة السلام النسبي بين الديمقراطيات هي نتيجة بعض خصائصها الديمقراطية أكثر مما هي حصيلة الخصائص الاقتصادية او الجيوسياسية وهذا ما يجعل الديمقراطيات تشعر بالعدائية تجاه الحرب<sup>26</sup>.

كتب فرانسيس فوكو ياما في كتابه (نهاية التاريخ وخاتم البشر) ان الدول الليبرالية أكثر استقرارا وخالية من التناقضات الاساسية او أكثر مسالمة في علاقتها الخارجية<sup>27</sup>.

لذا هناك علاقة عكسية بين الديمقراطية واستخدام القوة أي انه كلما كان نظام الدولة ديمقراطيا قل استخدامه للقوة وساد السلام والعكس صحيح. لذا ستكون الصراعات بين الديمقراطيات نادرة وذلك للأسباب الآتية<sup>28</sup>:-

- 1- يأمل صناع القرار المعنيون في الديمقراطيات بأنهم قادرون على حل الصراعات وعن طريق التسويات ونبذ العنف مراعين حقوق خصومهم وكياناتهم الثابتة.
- 2- تستنتج الديمقراطيات القواعد السلمية لحل الصراع مع الديمقراطيات الاخرى وستتوقع من الاخرين فعل الشيء ذاته معها.

---

(25) نقلًا عن حسين عارف العيبي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983، ص74.

(26) محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص58.

(27) فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وقام البشر، ترجمة: حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1993، ص18.

(28) ايناس عبد السادة علي نعمه العنزي، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الخطر والاباحة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، 2006، ص16.

3- كلما زاد استقرار الديمقراطية ستزداد نسبة سيطرة المبادئ الديمقراطية على سلوك تلك الدول مع الديمقراطيات الاخرى وستزداد نسبة توقع الديمقراطيات الاخرى في ان سلوكها الدولي سيكون محكوما بالمبادئ الديمقراطية.

4- اما في حالة حدوث صراعات عنيفة بين الديمقراطيات فسيكون سببا على الأرجح ان واحدة منها على الاقل غير مستقرة سياسيا.

نظرية السلام الديمقراطي تعتقد ان الدول الديمقراطية نادرا ما يحارب بعضها البعض على الرغم من انها قد تدخل في حروب ضد دول اخرى، حيث ان الدول الديمقراطية تعتقد ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة والحروب بين أطراف تعتقد نفس المبادئ.

يؤكد صامويل هنتيغتون Samuel Huntington في هذا الإطار ان الديمقراطيات مع بعض الاستثناءات غير المهمة او الشكلية لا تتصارع مع ديمقراطيات اخرى أي ان تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيها بينما من دون التهديد باستخدام اية قوة عسكرية او استخدامها فعلا ومن المسلم به ان تعارض المصالح سوف ينشأ بين الدول الديمقراطية لكن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني انه نادرا ما تحصد الديمقراطيات تلك المنازعات الى حد استخدام القوة فهي تقوم بتسوية خلافاتها عبر الوسائل الدبلوماسية<sup>29</sup>.

وعلى الرغم من اجماع نظرية السلام الديمقراطي بخصوص كون الدول الديمقراطية مسالمة فان الشيء الملفت للنظر هو ان هذه النظرية تنتج مبادئ تفوض استخدام القوة حيث تعطي للدول الليبرالية الحق في الحرب دفاعا عن النفس لتحمي وتحافظ على الحريات الاساسية لمواطنيها ومؤسساتها السياسية الديمقراطية الدستورية ويمكن الاشارة كذلك الى حق الدولة الديمقراطية في الدفاع عن حلفائها الشرعيين واذ

(29) نقلا عن محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص58.

من خلاله قد يظهر البعض الدعم لشكل ما من الدفاع الجماعي او الامن الجماعي اضافة الى ان هذه النظرية تعطي الحق في شن الحرب لإيقاف الانتها كان الفاضحة لحقوق الانسان اذ ما امتنع المنتهك عن الاستجابة للعقوبات غير العسكرية<sup>30</sup>. كذلك الحق لنشر الديمقراطي والعمل على احترام مبادئ القانون الدولي والحفاظ على السلم والامن الدوليين وهذا ما تحتج به الولايات المتحدة الامريكية في تبرير حروبها ضد الدول.

في نهاية هذه الدراسة وبعد ان بينا كيف ان انتشار النظم الديمقراطية يؤدي الى السلم الدولي حيث ان الدول الديمقراطية تميل الى حل نزاعاتها بالطرق السلمية الدبلوماسية بعيدة عن الحرب والطرق العسكرية لذا فان الديمقراطية والسلم الدولي يرتبط بعلاقة طردية كلما تعدده اكثر النظم الديمقراطية كنا امام نظام عالمي مستقر اكثر بعيد عن الحروب واثارها وان الميل الى الطرق السلمية والدبلوماسية في حل المنازعات الدولية بعيد عن الحرب بدوره يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق العسكري وزيادة نسبة الانفاق التكنولوجي والعلمي والخدمي لذا فان الانفاق العسكري بدوره يتأثر بالأنظمة الديمقراطية وان انتشارها يؤدي الى نقصان حجم الانفاق العسكري والعكس صحيح ان ازدياد الانفاق العسكري يفهم منه ابتعاد الأنظمة التي تتمتع بزيادة انفاقها العسكري عن الديمقراطية وتتجه الى حل نزاعاتها عن طريق القوة العسكرية والحروب باستثناء بعض الدول العظمى التي تفسر زيادة انفاقها العسكري للعمل على نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ومحاربة النظم الاستبدادية والتي تنتهك حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي.

(30) ايناس عبد السادة العنزي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

## تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

- 1- ايناس عبد السادة علي العنزي، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، 2006.
- 2- جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: -احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2008.
- 3- جون ستون، الاستراتيجية العسكرية (سياسة واسلوب الحرب)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دراسات مترجمة (70)، 2014.
- 4- حسيب عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983.
- 5- حميد مولانا، الاسلام وازمات العالم المعاصر، ترجمة، علاء رضافي، الطبعة الثالثة، 2013.
- 6- ريتشارد نيرليبو، لماذا تتحارب الامم؟ (دوافع الحرب في الماضي والمستقبل) ترجمة: -ايهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، الكويت، 2013.
- 7- سامي مؤيد عبد اللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي، المجلة السياسية والدولية، السنة التاسعة، العددان (33-34)، 2017، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
- 8- عبد الرزاق الفارس، السلام والخبز-الانفاق العسكري في الوطن العربي (1990-1970)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- 9- علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2016.
- 10- فرنسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: -حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1993.

## تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

11- فرهاد جلال، الامن ومستقبل السياسة الدولية، منشورات اكااديمية النوعية وتأجل الكوادر، العراق، 2010.

12- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2016.

13- مي محمد احمد زيادة، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اسرائيل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2014.

### المصادر-التقارير- ومواقع الانترنت

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2004.

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2008.

3- معهد ستوكهولم للأبحاث والسلام (SIPRI) الموقع الرسمي.

4- صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية 18 كانون الاول، 2018.

5- ليشن زيدان، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟ الموقع الحوار المتمدن العدد

(1939) [Htbp: // www.ahewar. Org// debit/ show.](http://www.ahewar.Org/debit/show)

[arb.asp? Aid = 98771](http://www.ahewar.Org/debit/show)

6- معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي للأسلحة ونزع الاسلحة

والامن الدولي، الموقع الرسمي للبنك الدولي - والموقع

[Htpps: // date. albankaldwli.org](https://date.albankaldwli.org)

الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي.





## التوصيات

- 1- السعي الى الحد من التسليح من اجل تحقيق منطقة الامن المشترك.
- 2- ضرورة الحفاظ على الإطار العام للقوانين الخاصة بالحد من التسليح ونزع الأسلحة التي تضر بالبلدان ومجتمعاتها.
- 3- الحرص المستمر على الالتزام بتعددية الأطراف لأنها الطريق الأمثل لتحديد نزع الأسلحة على الصعيد الإقليمي والدولي.
- 4- بذل الجهود الدولية وبشكل مستمر في مجال نزع السلاح النووي والاقتصار على استخدام الأسلحة لأغراض سلمية.
- 5- سن قوانين او تعديل قوانين للحد من التسليح.
- 6- الحد من تقاسم القدرة النووية للأغراض العسكرية في إطار الترتيبات الأمنية ووفق الالتزامات الدولية.
- 7- الامتناع عن بذل أي من الجهود لأغراض البحوث واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية او الأجهزة المتفجرة.
- 8- وضع برنامج متكامل وفق اطر زمنية من اجل تخفيض تدريجي لمخزونات الأسلحة.
- 9- اتخاذ العديد من الخطوات لتطبيق الضمانات الأمنية المنصوص عليها في معاهدات انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكميائية وكل ما يتعلق ببروتوكولاتها.

## التقرير الاستراتيجي السنوي - التسليح في العالم بين التوازن والتفوق

- 10- العمل على مكافحة كل اشكال الإرهاب ومنع تمويل الارهابيين وتجفيف منابع الرئيسة لهم وذلك لتحقيق الامن الإقليمي والدولي لضمان بيئة امنة من التطرف والإرهاب.
- 11- ضرورة انشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتصدي الفاعل للمنظمات الإرهابية من خلال منظور استراتيجي متعدد الأفعال.
- 12- ضرورة تفعيل وتطبيق كل المعاهدات التي تحظر الأسلحة ووضع رؤية شاملة تخص هذا الجانب.